الجمهورية الجزائرية الدّيمقراطية الشّعبية
وزارة التّعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الوادي

كليّة العلوم الاجتماعيّة و الإنسانيّة
قسم العلوم الإنسانيّــة
شعبة التّاريـــخ
تخصص مغرب عربي حديث ومعاصر

# التوجه الدبلوماسي المغاربي للسلطة الجزائرية (1962-1976)

مذكّرة مكملة لنيل شهادة الماستر في التّاريخ

إعداد الطالبة :
فاطمة سعودي

إشراف الأستاذ
د. جمال بلفردي

لجنة المناقشة

| | | |
|---|---|---|
| 1- | د/ رضوان شافو | رئيسا |
| 2- | د / جمال بلفردي | مشرفا و مقرّرا |
| 3- | د / م عبد الرؤوف ثامر | مناقشا |

السّنة الجامعية :2013 م / 2014 م

## قائمة المختصرات

### –بالعربية :

- أ.د : الأستاذ .الدكتور .
- تح : تحرير.
- تر : ترجمة .
- تق : تقديم .
- ج : جزء.
- د.س.ن : دون سنة نشر.
- د.ط: دون طبعة .
- ط: طبعة .
- ع : عدد.
- م :ميلاد.

### بالفرنسية

- CRSAM : centre de recherches sur l’ Afrique Méditerranéenne
- op . cit : Opere Citato.
- p : page.
- s.a : sans année.

# شكر وعرفان

الحمد لله المبتدئ بحمد نفسه قبل أن يحمده حامد ، فهو الذي افتتح كتابه بالحمد وافتتح خلقه بالحمد فحمدا لله كثيرا طيبا مباركا كما ينبغي لجلال وجهه وعظيم سلطانه الذي وفقني إلى انجاز هذا العمل ، وبفضله أتقدم بأسمى معاني الشكر والعرفان إلى :

الأستاذ بلفردي جمال لمجهوداته وتوجيهاته السديدة فجزاه الله عني خير الجزاء. كما أوصل امتناني إلى الأستاذ عمراني معاذ .

وأشكر والديا وكل عائلتي بالأخص بوضياف عبد الرحمان الذين لطالما كانوا خير مساند لي وأسأل الله تعالى أن يحفظهم ويديم جمعتهم.

وأتقدم بجزيل الشكر والامتنان لكل زملائي وزميلاتي في دفعة الماستر وأخص بالذكر أولئك الذين ساعدوني في انجاز عملي .

كما أتوجه بخالص شكري إلى حمصي وليد ، وإلى كل من ساعدني ولو بكلمة أو نظرة تفاؤل .

اهدي انجازي العلمي هذا إلى من علمني أن أقدس العلم ، وأجعل الوصول إلى أعلى درجاته هدفا لي  إلى روح جدي بوضياف محمد الحافظ رحمه الله وجعل هذا العمل في ميزان حسناته .

# مقدمة

# مقدمة

## 1- تقديم الموضوع :

لطالما كان قيام مغرب عربي موحد غاية يرجى تحقيقها ، سواء على المستوى الجماهيري أو على المستوى الرسمي ، فقد كانت كل المقومات والظروف تقود إلى ربط شعوب المنطقة ، بمشروع الوحدة المغربية الذي عمل أبناء الأقطار المغاربية منذ فترات الكفاح ضد المستعمر من أجل تكريسه كواقع ،أين ركزت حركات التحرير الوطني في الأقطار المغاربية على الوحدة المغاربية وجعلت أيديولوجياتها تتمحور حول مشروع الوحدة واستمرت المناداة بهذا المشروع الى ما بعد استقلال هذه الاقطار .

إلا أنه مع استقلال جل الأقاليم المغاربية ظهر لكل دولة توجهها الخاص نحو باقي الأقطار المغاربية فيما يخص تحقيق فكرة وحدة المغرب العربي ، لتصبغ هذه التوجهات نمط العلاقات المغاربية ـ المغاربية ، ولم تختلف الجزائر عن غيرها من دول المنطقة في تحديد سياستها الخارجية بعد الاستقلال حيث استطاع النظام السياسي الجزائري أن يحدد لنفسه توجه دبلوماسي إقليمي على المستوين العربي والمغاربي ، وقد كان التوجه الدبلوماسي المغاربي للسلطة الجزائرية بين سنتي 1962-1976 هو موضوع دراستنا .

## 2-دواعي اختيار الموضوع :

إن أسباب اختياري لهذا الموضوع مختلفة ومتعددة يمكن حصرها في النقاط التالية :

- إن مجال دراستي في مغرب عربي حديث ومعاصر ، تجعلني أتجه الى اختيار موضوع ذا بعد مغاربي وقد كانت توجهاتي هي دراسة موضوع يعنى بتاريخ الجزائر المعاصر ، وبالأخص بعد الاستقلال ولجمع هاتين النقطتين وجدت أن دراسة الدبلوماسية الجزائر المغاربية بعد الاستقلال موضوع يحقق لي ما أصبوا اليه .

-توجهات السلطة الجزائرية في سياستها الخارجية بشكل عام والمغاربية بشكل خاص لم تحض بالقدر الكافي من الدراسة الأكاديمية ، رغم الاهمية البالغة للموضوع ، فسياسة الجزائر المغاربية تكشف توجهات صانعي القرار في النظام السياسي الجزائري ، مما قد يوصلنا لتحديد الأيدولوجيات التي اعتمد عليها وعمل على تنفيذها وتكريسها.

-عرفت الدبلوماسية الجزائرية بعد الاستقلال بنشاطها الكبير، ودورها الفعال في نطاق المغرب العربي الكبير وتمسكها الدائم بالمبادئ التي حددتها لمسار نشاطها ، وقد ساهمت هذه المبادئ في توتير علاقاتها في بعض الاحيان مع باقي دول المنطقة ، خاصة مع المملكة المغربية.

-موقع الجزائر الجيوسياسي في منطقة المغرب العربي ، فالجزائر بموقعها الذي يتوسط البلدان المغاربية ، وذلك من خلال حدودها المشتركة مع كل هذه الدول ، بالإضافة الى المكانة الاقتصادية التي تتمتع بها الجزائر نتيجة لإمكانياتها الطبيعية التي تزخر بها ، مما أعطى لسياستها المغاربية أهمية بالغة .

-اضطراب علاقات الجزائر مع باقي دول المغرب العربي في معظم الاحيان مما أثر على اتجاهاتها المغاربية في هذه الفترة التي سيتم دراستها ، حيث كان لهذه الفترة أهمية بارزة بالنسبة للنظام السياسي الجزائري ، من خلال تحديد اختياراتها الكبرى وابراز أيديولوجيتها اتجاه القضايا المغاربية.

**3- الاشكالية:**

لتناول هذا الموضوع طرحت الاشكالية الآتية : ما هو التوجه الدبلوماسي الذي اعتمدته السلطة الجزائرية في رسم سياستها الخارجية داخل الدائرة المغاربية خلال الفترة الممتدة من 1962م الى1976م ؟

ويمكن من خلال هذه الاشكالية طرح مجموعة من التساؤلات أبرزها :

-كيف كان التوجه المغاربي للثورة الجزائرية 1954-1962؟

-ماهي الأبعاد المغاربية للسياسة الخارجية الجزائرية من خلال مواثيق الدولة الجزائرية 1963-1976؟

-ما هو مسار الذي انتهجته الدبلوماسية الجزائرية خلال الفترة الممتدة من 1962م الى 1975م في الدائرة المغاربية ؟

-ماهي أبرز القضايا المؤثرة في التوجه المغاربي للسلطة الجزائرية ؟

-كيف كان مصير مشروع وحدة المغرب العربي في توجه السلطة الجزائرية داخل الدائرة المغاربية ؟

**4- المنهج المتبع :**

إن المنهج الذي إتبعته هو المنهج التاريخي ، وذلك لأجل الحفاظ على مسار الأحداث ، معتمدة في مجمل الدراسة على بعض ادواته منها الوصف و التحليل ، اعتمدته لرصد الأحداث وتحليلها والذي أرى فيه المنهج المناسب لهذه الدراسة .

**5- الصعوبات :**

إن أي باحث قد تعترضه مجموعة من الصعوبات ومن هنا فقد صادفتني مجموعة من الصعوبات أذكر منها :

- عدم توفر المصادر والمراجع الأكاديمية التي تتناول مجال دراستي بالأخص باللغة العربية ، وحتى باللغات الأجنبة فليست بالكافية لتناول كافة جوانب الموضوع ، وإن وجدت أجد مشكل توثيقها يمنعني من الاستفادة

منها خاصة مقالات جريدة العالم الفرنسية الصادرة خلال فترة دراستي والتي لم أستطع الاستفادة منها بسبب عدم توفير أرقام الأعداد ، بالإضافة إلى عدم توفر الوثائق الرسمية بالأخص الاتفاقيات التي لو وجدت فأنها ستساهم دون شك في إثراء موضوع الدراسة .

-وربما أبرز مشكل واجهتني كانت عامل الوقت ، فضيق الوقت قلل من فرصة بناء موضوع كامل ومنعني من جمع أكبر قدر ممكن من المادة العلمية للإحاطة بكافة جوانب الموضوع.

-طبيعة الموضوع أوجب علي الاستعانة بعلوم مساعدة ، وكان من الصعب التعامل مع مصطلحاتها بالأخص في الفصل الاول حيث توجب علي الاستعانة بالقانون الدستوري للتعامل مع مواد الدساتير والمواثيق، والدخول في مجال العلوم السياسية والعلاقات الدولية لدراسة السياسة المغاربية للسلطة الجزائرية .

**6- دراسة المصادر والمراجع :**

لقد اعتمدت في دراستي على العديد من المصادر والمراجع ، بالإضافة الى دراسات أكاديمية مع مجموعة من المقالات مع المواثيق الرسمية للدولة الجزائرية وسأحاول تقديم بعض الدراسات السابقة للموضوع.

أ-المصادر:

مواثيق الدولة الجزائرية 1962-1976: أين قمنا بدراسة الأبعاد المغاربية للمواد التي تناولت السياسة الخارجية والتوجه المغاربي للسلطة الجزائرية من خلال دستور 1963م وميثاق الجزائر 1964م ، والميثاق الوطني 1976م ودستور 1976م ، وقد اعترضتني صعوبة في دراسة هذه المواد كقوانين دستورية ، يصعب دراستها وتحليلها مما توجب علي دراسة القانون الدستوري .

مذكرات بن بلة لروبير ميرل : تعد هذه المذكرات مصدر مهم لدراسة هذه الفترة خاصة بين 1962-1965 بحكم أنها تروي أحداث عاشها أول رئيس للجمهورية الجزائرية ، الا أنها كانت بعيدة عن تحديد توجهات السلطة الجزائرية تلك الفترة في بعدها المغاربي، فقد كانت في مجملها تروي حياة أحمد بن بلة قبل الاستقلال ، ووصوله للسلطة ، كما تناولت اختياراته الكبرى للسياسة الداخلية ، ودفاعه عنها الا أنها لم تتوسع في الاختيارات للسياسة الخارجية .

ب-المراجع :

الحركة الوطنية المغربية لعبد الكريم غلاب : حملت هذه الدراسة العديد من المعلومات التي اعتمدت عليها بالأخص قضية الصحراء الغربية ، الا أنه كان يفتقد للموضوعية فهو يدافع على ايديولوجية المملكة المغربية وأطروحات المخزن اتجاه القضية الصحراوية وهو أمر طبيعي.

منازعات الحدود في العالم العربي لمحمد رضوان : وحمل هذا الكتاب دراسة لحل المنازعات التي عرفتها المنطقة المغاربية بعد الاستقلال ، وهو مرجع تناول كافة الجوانب بموضوعية كبيرة فهو لا ينتمي لأحد دول المنطقة المغاربية لذا كان تناوله لهذا الموضوع سليما في كثير من الجوانب .

جـ-دراسات أكاديمية :

سياسة الجزائر المغاربية 1962-1995لعز الدين بعزيز : رسالة ماجستير في العلاقات الدولية تناول موضوع دراستي فكان جد مساعد في توجيهي الا انه دراسة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تختلف طبيعة تناوله للموضوع عن المنهاج الذي اعتمدته .

شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح لمومن العمري : أطروحة دكتوراه تناولت مسار الكفاح المسلح في الأقطار المغاربية ومضامين الوحدة فيه كما درس فترة ما بعد الاستقلال ، الا انه لم يتناول هذه الفترة بالقدر الوافر، حيث اعتمدت عليه أكثر في الفصل التمهيدي .

د-مراجع باللغة الأجنبية :

المغرب الكبير من الاستقلال الى سنة 2000 لبول بالتا : هو دراسة تناولت الأقطار المغاربية كل على حدا ثم اتجه الى دراسة العلاقات المغاربية المغاربية ، كان موضوعيا في طرحه لأهم القضايا كما تناول نقاط عديدة ربما أغفلها غيره من ذلك تحليله لأهم النقاط التي أدت الى حدوث التقارب المغربي الجزائري سنة 1977م.

السياسة الخارجية للجزائر 1962-1978 لنيكول غريمود: تناولت نيكول موضوع السياسة الخارجية الجزائرية في الفترة الممتدة من 1962الى 1978 تحتوي فترة دراستي للموضوع وقد كانت دراسة شاملة تناولت الدبلوماسية الجزائرية بشكل وافر وأحاطت بكافة جوانب دراستي .

**7- تقسيم الموضوع :**

لتناول هذا الموضوع ارتأيت تقسيمه الى مقدمة وفصل تمهيدي وثلاث فصول وخاتمة ، أما الفصل التمهيدي فقد أردت أن أضع القارئ امام التوجه المغاربي للثورة التحريرية كتمهيد لتناول موضوع الدراسة وقد قسمت هذا الفصل الى مبحثين الأول تحدثت فيه عن الابعاد المغاربية لمواثيق الثورة 1954-1956 حيث درست فيه البعد المغاربي الوحدوي لوثيقتي أول نوفمبر، والصومام . أما المبحث الثاني فقد كان حول تجسيد هذا التوجه الوحدوي خلال الثورة ، و تناولت فيه التعاون المغاربي المغاربي 1954-1958 ومؤتمر طنجة 1958 وقراراته الوحدوية .

أما الفصل الأول فقد كان حول التوجه المغاربي من خلال مواثيق الدولة، و قسمته الى مبحثين حددت فيه فترة حكم الرئيس بن بلة وبومدين ،وتناول المبحث الاول المواثيق الصادرة في عهد بن بلة و درست فيه دستور 1963م وميثاق الجزائر 1964م ، والمبحث الثاني فقد تطرقت فيه للأبعاد المغاربية للسلطة الحاكمة خلال فترة الشرعية الثورية مركزة على خطابات الرئيس بومدين ثم الميثاق الوطني 1976م وبعدها دستور 1976م .

والفصل الثاني كان حول التوجه المغاربي للسلطة الجزائرية خلال الفترة الممتدة 1962-1975 تناولت في المبحث الاول الأنظمة المغاربية والاختلافات السياسية حيث درست خلاله اختلاف الانظمة السياسية وبروز مشكلة الحدود بين دول المغرب العربي ثم حرب الرمال ، والمبحث الثاني كان حول التعاون الاقتصادي ومحاولة التوازن ، تناولت فيه التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية والتوازن وسياسة المحاور .

أما الفصل الثالث أدرجت من خلاله التوجه المغاربي في ظل القضية الصحراوية 1975-1976 تناولت في المبحث الأول ظهور مشكل الصحراء الغربية ، و درست خلاله قضية الصحراء الغربية ثم تطرقت الى موقف الجزائر منها. والمبحث الثاني كان حول القضية الصحراوية في ميزان الدبلوماسية الجزائرية و أبرزت فيه التحول في مسار التوجه المغاربي الجزائري ، ثم كيفية ظهور فكرة مغرب الشعوب كبديل لمغرب الأنظمة .

وفي الأخير أتوجه بشكري لمن منحني فرصة دراسة هذا الموضوع ، وكل من ساعدني في انجازي للموضوع وأخص بشكري الاستاذ المشرف الذي ساعدني كثيرا بتوجيهاته .

## الفصل التمهيدي :التوجه المغاربي للثورة الجزائرية 1954-1962

### المبحث الأول: الأبعاد المغاربية لمواقف الثورة 1954-1956

#### المطلب الأول :التوجه الوحدوي المغاربي من خلال بيان

1 نوفمبر 1954

#### المطلب الثاني : مؤتمر الصومام 20 أوت 1956 وتفعيل

التوجهات الوحدوي المغاربية

### المبحث الثاني : تجسيد التوجه الوحدوي خلال الثورة التحريرية

#### المطلب الأول :التعاون المغاربي المغاربي خلال

الثورة التحريرية 1954-1958

#### المطلب الثاني : مؤتمر طنجة وقراراته الوحدوية

## الفصل التمهيدي : التوجه المغاربي للثورة التحريرية 1954–1962

شكلت المحاولات الوحدوية التي عرفتها الحركات الوطنية المغاربية في المرحلة التي سبقت إندلاع الكفاح المسلح في الجزائر رصيدا هاما و متميزا مكن المناضلين في كل الاقاليم المغاربية من الاستفادة من تلك التجارب و إستغلالها لمواصلة الكفاح ضد المستعمر المشترك، والملاحظ في هذا السياق معرفة الشعوب ضرورة وحدة المغرب العربي التي تطورت بشكل تصاعدي بعد الحرب العالمية الثانية ، و يعود مكمن ذلك إلى عدة عوامل كان أهمها مشاركة شباب البلدان الثلاث في الحرب العالمية الثانية إلى جانب فرنسا ، بالإضافة إلى ظهور جامعة الدول العربية في 22 مارس 1945 م حيث تضمن ميثاقها العمل على تحرير كل البلدان العربية المستعمرة بما فيها دول المغرب العربي.

ولقد أكدت الثورة الجزائرية و منذ انطلاقتها وفائها للبعد المغاربي وربطت مصيرها بالأقطار المغاربية ورسمت هذا البعد بوضوح في بيان أول نوفمبر 1954م ، واستمرت في تبنيه إلى غاية تحقق الاستقلال وقد كرسته في الميدان وأملت من ورائه تحقيق غايات لا يمكن قصرها على المكاسب القطرية الضيقة بل تندرج في إطار التصور العام لمفهوم وحدة المغرب العربي.

### المبحث الاول : الأبعاد المغاربية لمواثيق الثورة التحريرية 1954–1956

لم تغفل مواثيق الثورة الجزائرية ان كان بيان الفاتح نوفمبر 1954م ، أو وثيقة مؤتمر الصومام 20أوت 1956م التحدث عن البعد الوحدوي المغاربي للثورة التحريرية فقد حملت توجهات قادة جبهة التحرير المغاربية الوحدوية .

#### المطلب الأول :التوجه الوحدوي من خلال بيان اول نوفمبر

إتخذت الثورة الجزائرية من مشروع الكفاح المغاربي الموحد منطلقا لتأكيد بعدها الإيديولوجي واجتهدت في تكريسه ميدانيا لتوحيد المعركة ، وقد أكدت جبهة التحرير الوطني منذ إندلاع الثورة التحريرية على هذا البعد ، فاعتبرت أن قضية وحدة المغرب العربي تمثل قضية واحدة وطمحت إلى حل شامل يحقق استقلالها التام ووحدتها، وأكدت أن هذا المطمح لا يتحقق إلا بوحدة حركات التحرر في الأقطار الثلاث في مواجهة العدو المشترك، وأن الأسلوب الثوري العسكري هو وحده الكفيل بتحقيق الاستقلال الشامل[1].

[1] – عبد الله مقلاتي: **العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية (1954–1962)**،اطروحة دكتوراه، (اشراف) أ. د بوصفصاف عبد الكريم، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008/2007.ص60.

وقد عرفت مواثيق الثورة الجزائرية وبياناتها إهتماما بالغا بمسألة وحدة النضال المغاربي ، أين نجد في بيانات الاجتماعات التي عقدت للتحضير للثورة منها إجتماع جماعة 22 المنعقد في جوان 1954م الذي أكد أن الثورة القائمة في القطرين الشقيقين المغرب وتونس الحاضر القوي في هذا الاجتماع ومن الاسباب الرئيسية لتفجير الثورة الجزائرية [1].

وبالرجوع إلى وثيقة أول نوفمبر التاريخية الموجهة للشعب الجزائري نجد تركيز كبير على مسألة وحدة الكفاح المغاربي فقد أكد محرروا البيان خلال تحديدهم لتوجههم السياسي والأيديولوجي إرتباطهم بالدائرة المغاربية ومما جاء فيها : " *إن الهدف من عملنا و مقومات وجهة نظرنا الأساسية التي دفعتنا إلى الاستقلال في إطار الشمال الإفريقي ...*"[2] .

وقد أقر محرروا البيان أن الظروف الاقليمية ، وخاصة ثورتي تونس والمغرب ملائمة للحاق بركبهما وتسوية المشكلة المغاربية ، وفي ذلك استلهام لمشاريع النضال المشترك ، والتي بدأت منذ تأسيس لجنة تحرير المغرب العربي بالقاهرة سنة 1947 م : "*... إن أحداث المغرب وتونس لها دلالتها في هذا الصدد فهي تمثل بعمق مراحل الكفاح التحريري في شمال إفريقيا و مما يلاحظ في هذا الميدان ،أننا كنا منذ مدة طويلة أول الداعين إلى الوحدة في العمل، هذه الوحدة التي لم يتح لها مع الأسف التحقيق أبدا بين الأقطار الثلاثة ... إن الوقت قد حان لإخراج الحركة الوطنية من المأزق الذي أوقعها فيه صراع الأشخاص و التأثيرات لدفعها إلى المعركة الحقيقية الثورية إلى جانب إخواننا المغاربة و التونسيين* "[3] . إن الامر الذي يجدر الاشارة له هنا أن محرري البيان كانوا حاملي لأيديولوجية وتوجهات حزب الشعب ، وهو الحزب الذي كانت بدايته مغاربية أثناء تأسيس نجم شمال أفريقيا مما يفسر التوجه المغاربي الوحدوي الذي حمله بيان أول نوفمبر .

كما أكدت الوثيقة ضمن أهدافها الخارجية على ضرورة " *تحقيق وحدة شمال إفريقيا في الإطار الطبيعي العربي و الإسلامي*"[4] وهنا نجد تحديد لدوائر الانتماء بالنسبة للجزائر والاولوية من خلال الدباجة للدائرة المغاربية ثم العربية وبعدها الاسلامية ، وهذا يعكس تطلع محرري البيان إلى إنجاز الوحدة المغاربية ، والتأكيد الضمني على خصوصية المجتمع المغاربي. وقد جاء التأكيد على هذا البعد فيما بعد في المواثيق الرئيسية للثورة

---

[1] – محمد عباس : **اغتيال حلم** ، دار هومه، الجزائر ، 2009، ص 45.

[2] – وزارة الاعلام والثقافة :**النصوص الاساسية لجبهة التحرير الوطني، وثيقة بيان اول نوفمبر 1954**، منشورات وزارة الاعلام والثقافة ، الجزائر 1979 ، ص7.

[3] – وزارة الاعلام والثقافة : **المصدر السابق** ، ص :7،8.

[4] – **المصدر نفسه** ، ص8.

ولم يكن المشروع المغاربي مجرد شعار رفعته الثورة الجزائرية بل إجتهدت في تجسيده ميدانيا باعتباره خيارا إستراتيجيا[1].

وعندما كلف وفد جبهة التحرير الوطني في الخارج برسم السياسة الخارجية للثورة وفق المبادئ المتفق عليها عمل الوفد المتواجد بالقاهرة بقيادة أحمد بن بلة ، ومحمد خيضر ، وآيت أحمد على التعريف بالثورة التحريرية وتوحيد الأحزاب الوطنية إلى أن تمت المصادقة على ميثاق جبهة التحرير الجزائرية يوم 17 فيفري 1955 م ووقع على هذا الميثاق محمد البشير الابراهيمي والفضيل الورتلاني عن جمعية العلماء المسلمين وأحمد مزغنه والشاذلي المكي ممثلان عن مصالي الحاج ، حسين لحول ومحمد يزيد عن اللجنة المركزية ، وأحمد بيوض ممثلا عن الاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري ، أما جبهة التحرير فمثلها كل من أحمد بن بلة ومحمد خيضر وحسين آيت أحمد ، و نص الميثاق على إنضواء جميع هذه الأحزاب تحت لواء جبهة التحرير الوطني وأكد الميثاق تمسك الجميع بمشروع وحدة المغرب العربي ، وتم وضع التصور العام للمشروع وفق ثلاثة بنود كان أولها أن الجزائر جزء لا يتجزأ من المغرب العربي، الذي هو جزء من العالم العربي الكبير وهنا تأكيد على البعد المغاربي العربي للجزائر التي قبعت تحت ظلام الاستعمار لأكثر من قرن و ربع جعل الكثيرين يعتقدون بفقدانها لبعدها العربي الاسلامي .

أما البند الثاني فقد كان حول وجوب توحيد الكفاح بين الاقطار المغاربية الثلاث : تونس ، الجزائر و المغرب الأقصى ، وجاء البند الاخير مؤكدا استعداد جبهة التحرير الوطني الاندماج في هيئة أشمل للكفاح الموحد بين الاقطار الثلاث مناشدين حركات التحرير في كل من المغرب وتونس للاجتماع من أجل تحقيق هذا الهدف[2].

## المطلب الثاني : التوجه الوحدوي من خلال وثيقة مؤتمر الصومام أوت 1956

إنعقد مؤتمر الصومام في 20أوت 1956م في ظروف جدا عسيرة بالنسبة للثورة الجزائرية ، و المغزى من عقده تقييم عامين من عمر الثورة وهي الفترة الصعبة . ليتم ختم انعقاد المؤتمر بالمصادقة على منهاج سياسي واضح للثورة الجزائرية ، ولم يغفل هذا المنهاج التوجه المغاربي .

[1] – عبد الله مقلاتي : **المرجع السابق** ، ص61.

[2]– فتحي الديب :**عبد الناصر والثورة الجزائرية** ،ط 2 ، دار المستقبل العربي ، القاهرة ، 1990، ص– ص: 76-78.

وقد ناقش المؤتمرون قضية وحدة المغرب العربي ، من خلال ما نصت عليه وثيقة الصومام "*إن القضية الجزائرية مندمجة في القضية المغربية وفي القضية التونسية بحيث أن القضايا الثلاث لا تكون إلا قضية واحدة والواقع أن استقلال المغرب وتونس من غير استقلال الجزائر لغو، فالتونسيون والمغاربة لم ينسوا أن فتح فرنسا لبلادهم قد عقب افتتاح الجزائر، وقد أصبحت شعوب المغرب العربي الآن مقتنعة بعد التجربة بأن الكفاح المشتت ضد عدو مشترك ليس له مآل غير الهزيمة للجميع لأن كل واحد يمكن قهره على حدى، وإنه لخطأ فاحش وضلال بعيد أن يعتقد أحد أن باستطاعة المغرب وتونس التمتع باستقلال حقيقي إذا ما بقيت الجزائر رازحة تحت نير الاستعمار*"[1].

وهنا نجد تأكيد مؤتمر الصومام على البعد المغاربي للثورة الجزائرية وإرتباط القضية الجزائرية بقضايا المغرب العربي ، وأن تجسيد خيار المعركة الموحدة يمثل الحل الامثل للخلاص من الهيمنة الاستعمارية، ودعت جبهة التحرير الوطني مؤسساتها وتنظيماتها الشعبية إلى تبني البعد المغاربي لكسب التضامن الرسمي والشعبي في الاقطار المغربية وتوطيد الصلة وتفعيل النشاطات الثورية في بلدان المغرب العربي، منوهين إلى أن لين السلطة الاستعمارية مع ثوار تونس والمغرب عائد لرغبتها في عزل الثورة الجزائرية [2] .

وقد تم توضيح مفهوم المؤتمرين لوحدة المغرب العربي والتأكيد على نفي التقوقع في إطار القطرية " *ومن ثمة يجب أن يسفر هذا التضامن بالطبع عن تأسيس اتحاد لدول شمال إفريقيا الثلاث*"[3]، ويبدو من خلال التأكيد على البعد المغاربي والدعوة إلى الوحدة أن جبهة التحرير الوطني أرادت توضيح استراتيجيتها وتوحيد الرؤية لمشروع التضامن في الكفاح، وقد حدد مؤتمر الصومام برنامج العمل السياسي ، وفي هذا السياق تم التأكيد على وحدة المغرب العربي وخيار مجابهة السياسة الاستعمارية بجبهة كفاح موحدة ، والاستفادة قدر الإمكان من دعم الحكومات المغاربية .

إن إتجاه قادة الثورة للبعد المغاربي كان له العديد من الاسباب كان أبرزها كسب الدعم المغاربي والتقدم بالثورة خطوة للأمام أمام التعتيم الذي مرت به الثورة في مرحلتها الاولى بسبب نشاط الطرف الاخر ممثلا في المصاليين ، وهكذا فانطلاقا من محاولة كسب الدعم السياسي لجبهة التحرير الوطني حققت الثورة بعدا وحدويا مغاربيا عربيا .

---

[1] – وزارة الاعلام والثقافة : **وثيقة مؤتمر الصومام ، المصدر السابق** ،ص25.

[2] – جودي الاخضر بوالطمين : **مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها** ، ط1، دار البعث، قسنطينة ، 1993،ص :28،29.

[3]– وزارة الاعلام والثقافة : **وثيقة مؤتمر الصومام ، المصدر السابق** ، ص 30.

ولم يغفل المؤتمرون مسألة الوحدة المغاربية بعد الاستقلال ، ومما جاء في وثيقة مؤتمر الصومام حول هذا الموضوع :" *يتطلع أبناء الجزائر المستقلة إلى التضامن الطبيعي الضروري بين بلدان المغرب العربي الثلاثة، لأن مجموعة كلية تؤلفها الجغرافيا و التاريخ و اللغة والحضارة و المصير، لذا يجب أن يسفر هذا التضامن على تأسيسا إتحاد الدول الثلاث و تقتضي مصلحتهم أن تبدأ بتنظيم دفاع مشترك و نشاط دبلوماسي مشترك وخطة مشتركة في التجهيز و التطبيع و سياسة نقدية مشتركة و التعليل و تبادل الأركان الفنية و الإقتصادية و المبادلات الثقافية و استثمار مخبئات الأرض و النواحي الصحراوية التابعة لكل بلد ...*" [1]

وهكذا توضحت أرضية العمل لمسؤولي جبهة التحرير الوطني على المستوى المغاربي، وفسح المجال لتوثيق أسس العلاقات مع مختلف القوى والتوجهات السياسية المغاربية ، مؤكدين على البعد المغاربي للثورة الجزائرية وفي نفس الوقت ضرورة الاعتماد على النفس ، مع المحافظة على خيار المجابهة المشتركة والوحدة بالتنسيق مع القوى الحية في المغرب العربي، ومحاولة إرساء العلاقات مع سلطات بلدان المغرب العربي لتوفير الدعم والمساندة للثورة الجزائرية.[2]

فأمام فشل توحيد جبهة الكفاح المسلح مع استقلال كل من تونس والمغرب حاولت الثورة كسب دعم الشعوب وتأييد المؤسسات السياسية الجديدة في المنطقة المغاربية وتحميلها مسؤولية دعم الثورة الجزائرية ومؤازرتها من باب التضامن المغاربي . كما تضمنت قرارات الصومام مجموعة من النقاط لعلى أبرزها تنسيق عمل حكومتي تونس والمغرب الاقصى للضغط على الحكومة الفرنسية ، والعمل على إنشاء لجنة للتنسيق بين الاحزاب الوطنية للبلدين مع جبهة التحرير الوطني ، وتكوين لجان شعبية للبلدين لمساندة المقاومة الجزائرية بالإضافة إلى الاتصال الدائم بالجزائريين المقيمين في تونس والمغرب الاقصى ، والعمل على كسب دعم وتضامن كافة الهيئات الغير حكومية كالمنظمات النقابية للشغل و الاتحادات الطلابية .[3] و من خلال ما تقدم حاولت جبهة التحرير الحفاظ على الدعم المغاربي ، والاستفادة من الوضع الذي آلت إليه المنطقة المغاربية قدر الامكان سواءا عن طريق الهيئات الرسمية ، أو غير الرسمية فرغم فشل خيار المجابهة الموحدة في الاقطار المغاربية سعى قادة الثورة إلى كسب تأييد الحكومتين المغربية والتونسية وتحميلهما مسؤولية دعم الكفاح في الجزائر من خلال ربط استقلالهما بتحرير الاراضي الجزائرية .

---

[1]- ازغيدي محمد لحسن: **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية** ، دار هومه ، الجزائر ، 2009، ص144.

[2]- عبد الله مقلاتي : **المرجع السابق** ، ص75.

[3]- ازغيدي محمد لحسن : **المرجع السابق** ، ص: 150،151.

من خلال ما سبق يتضح أن مواثيق الثورة الجزائرية قد حاولت إرساء أيديولوجية الكفاح المشترك بين أقطار المغرب العربي وتأكيد البعد المغاربي للثورة ، في الوقت الذي عملت فيه القيادة الثورية على اعطاء منطلقا مغاربيا للثورة غداة تفجيرها لانها لم تكن المعروفة على الساحة المغاربية العربية مما دفعهم إلى اضفاء الطابع المغاربي على الثورة من أجل كسب مساندة الدول الشقيقة في ظل محاولات المصاليين لعب دور اللاعب المحوري في تفجير الثورة ، كما يمكن ارجاء الامر إلى نشاط بعض الشخصيات الجزائرية مثل بن بلة في مصر من أجل التحضير لانطلاق الثورة التحريرية . وإثر استقلال كل من تونس والمغرب ومع فشل فرضية توحيد الكفاح حاولت جبهة التحرير الوطني التأكيد على البعد المغاربي للثورة لكسب الدعم الدائم من الحكومات الجديدة للأنظمة المغاربية .

## المبحث الثاني : تجسيد التوجه الوحدوي خلال الثورة التحريرية

كان العمل الوحدوي بين الاقطار المغاربية المحتلة مجسدا حتى قبل انطلاق الثورة التحريرية ، الا أنه مع انطلاق الثورة ذهب قادتها إلى تفعيل هذا العمل أكثر خاصة بين الاقطار الثلاث الخاضعة لنفس المستعمر.

### المطلب الأول : التعاون المغاربي المغاربي خلال الثورة التحريرية 1954–1958

خلال استعراضنا لما حملته مواثيق الثورة الجزائرية من بعد مغاربي و الطموح إلى تجسيد وحدة الكفاح المغاربي ، نجد أن هذا المبدأ كان يدفع دائما إلى التضامن المشترك كتوفير الدعم والمؤازرة، وقد تجسدت مظاهر التنسيق والتضامن بين مناضلي لجنة تحرير المغرب العربي في القاهرة وبين المجاهدين الجزائريين وإخوانهم التونسيين المغاربة ،والليبيين في القواعد الخلفية ان كان في طرابلس ، أو على طول الحدود الجزائرية التونسية والمغربية [1].

ركزت الثورة الجزائرية على التحضير لعمل مغاربي موحد، وأسهمت جهود قادة الثورة الجزائرية و محمد بن عبد الكريم الخطابي[2] في إرساء عمل مغاربي مشترك وتوفير الدعم المادي والمعنوي للثورة[3]، وقد اتفق بن بلة مع الخطابي علي تجنيد ضباط جيش تحرير المغرب العربي في جبهات القتال بالجزائر من أجل التنسيق فيما بينهم.[4]

---

[1] – عبد الله مقلاتي : **المرجع السابق** ، ص69.

[2] – عاش بين (1882-1963) رجل سياسي وقائد عسكري مغربي من منطقة الريف ، قاد المقاومة الريفية ضد الاستعمارين الاسباني والفرنسي خلفا لوالده ، مؤسس جمهورية الريف بين 1921م و1926م ، مواصلا نشاطه السياسي من مصر اثر عمله ضمن لجنة تحرير المغرب العربي **ينظر**: عز الدين اسماعيل :**الأمير الخطابي بطل الريف** ، دار العودة ، بيروت ، 1985، ص:15،16.

[3] – الغالي العراقي :" نماذج من التعاون النضالي الوحدوي المغاربي" ، **مجلة المصادر**، ع 6 ، 2002، ص : 436،437.

[4]– عبد الله مقلاتي : **المرجع السابق** ،ص70.

كما جعلت السلطات المصرية من منطقة طرابلس قاعدة إمداد متقدمة لمجاهدي المغرب العربي ، وذلك من أجل توفير السلاح وتدريب المجاهدين وتنسيق العمل الوحدوي المشترك، وتم وضع مخطط مشترك لإمداد جيش التحرير الجزائري بالسلاح عبر الأراضي التونسية، وعلى طول الحدود الجزائرية التونسية سجلت كثير من مظاهر التضامن والتنسيق.[1]

وفي الجهة الغربية تم الاتفاق بين علال الفاسي[2] والوفد الخارجي لجبهة التحرير الوطني في القاهرة بتاريخ 2 أكتوبر 1955 على توحيد جبهتي المقاومة في المغرب والجزائر وتدبير أمر إنزال بواخر السلاح المصرية وتدريب المناضلين والتحضير لاندلاع العمليات العسكرية المشتركة على طول الجبهتين المغربية والجزائرية [3].

وخلال إنعقاد مؤتمر باندونغ تجلى التوجه الوحدوي للكفاح المشترك لجبهة التحرير الوطني عندما تم إرسال وفد موحد عن أقطار الشمال الإفريقي الثلاثة وكان الغرض من ذلك ايجاد حل للقضايا الثلاث ، وكذا توحيد قضايا المغرب العربي، وقد عبر مؤتمر باندونغ في بلاغه النهائي يوم 24 أفريل 1955م عن مساندته لقضايا التحرير في شمال إفريقيا وتأييده لحق تونس ، والجزائر، والمغرب في تقرير المصير وفي الاستقلال و دعى الحكومة الفرنسية إلى حل القضية حلا سلميا بدون تأجيل[4].

لقد تأكدت مظاهر الوحدة والتنسيق في الثورة الجزائرية خاصة من خلال إختيار قيادة المنطقة الثانية (الشمال القسنطيني) يوم 20 أوت 1955م موعدا لشن هجومات عسكرية، جسد من خلالها تضامن حقيقي مع الشعب المغربي في الذكرى الثانية لنفي الملك محمد الخامس[5]، فقد عبر زيغود يوسف ورفاقه عن شعور التضامن مع مسألة نفي الملك .

---

[1]- فتحي الديب : **المصدر السابق** ، ص175.

[2] - عاش بين (1910-1974) رجل سياسي مغربي ، وهو مؤسس حزب الاستقلال ، وهو أحد أبرز شخصيات الحركة الوطنية المغربية،**ينظر** : عبد الحميد المرنيسي :**الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علال الفاسي الى ايام الاستقلال** ، (تق)عبد الكريم غلاب سلسلة الجهاد

[3] - روبير ميرل : **مذكرات احمد بن بلة** ،(تر) العفيف الأخضر، منشورات الآداب ، بيروت ، ص100.

[4]- عبد الله مقلاتي : **المرجع السابق** ،ص 64.

[5]- عاش بين (1909-1961) سلطان المغرب (1927-1957) قضى خلال هذه الفترة عامين في المنفى (1953-1955) وملك المغرب (1957-1961) بعد ان تم استبدال لقب السلطان بالملك، **ينظر**: فؤاد دياب : **المغرب الأقصى بين الماضي والحاضر** الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة ، ص 44 وما بعدها .

وفي أواخر عام 1955م أعيد بعث المقاومة التونسية من جديد وأسس صالح بن يوسف[1] والطاهر الأسود[2] جيش التحرير التونسي، والتقت فصائل المقاومة في الاقطار المغاربية الثلاث لتأكيد استمرارية الكفاح المسلح وتوحيده إلى غاية تحرير كامل المغرب العربي وذلك عقب اجتماع 24 فيفري 1956م بالقاهرة أين وضعت خطة النضال المسلح الموحد [3].

لقد تحقق استقلال تونس والمغرب بحسب ما تذهب اليه الأدبيات الفرنسية بفضل الثورة الجزائرية ! وخطر وحدة الكفاح المغاربي، الذي كان يهدد بالقضاء على الوجود الفرنسي نهائيا في شمال افريقيا الا أن المخطط الفرنسي في استقطاب العناصر المعتدلة في الحركة الوطنية التونسية والمغربية نجح في التوصل مع بورقيبة ومحمد الخامس إلى استقلال يضمن المصالح الفرنسية وتحييد تونس والمغرب عن التوجه المغاربي لجبهة التحرير الجزائرية[4].

الا أن استقلال كل من تونس والمغرب الاقصى لم يوقف الدعم والتضامن المغاربي عن الثورة الجزائرية حيث بعد استقلالهما تم انشاء مراكز عبور عبر كامل الشريطين الحدوديين مع تونس والمغرب ، وبدءا من جويلية 1957 م مع الحدود الليبية اثر قرار لجنة التنسيق والتنفيذ بفتح الجبهة الصحراوية للإمداد بالأسلحة وتموين الولايات بالإضافة إلى ايواء اللاجئين الجزائريين الفارين من القمع الاستعماري وتدريب قوافل الامداد [5].

كما كان انعكاس حادثة اختطاف طائرة قادة الثورة 22 اكتوبر 1956م[6] في الاوساط السياسية والشعبية المغاربية دليل كبير على المساندة والدعم المغاربي للثورة الجزائرية فقد كان لهذه العملية ردود فعل عنيفة

---

[1]- عاش بين ( 11أكتوبر 1907- 12 أوت 1961) و هو أحد أهم قادة الحركة الوطنية التونسية تولى أمانة الحزب الحر الدستوري الجديد كان من رافضي الاستقلال الداخلي الذي قبل به بورقيبة ، مما ادى إلى دخول الطرفين في خلاف انتهى باغتيال بن يوسف بألمانيا ، **ينظر** .: منصف الشابي : **صالح بن يوسف (حياة كفاح)** ،ط2، دار نقوش ، تونس ، ص17وما بعدها.

[2] – من بني زيد، ولد بريف حامة قابس سنة 1911، شارك في الحزب الدستوري منذ شبابه، كان من الأوائل الذين رفعوا السلاح سنة 1952 وأصبح من أبرز قيادي المقاومة، رفض تسليم سلاحه في ديسمبر 1954 والتحق بالثورة في الشرق الجزائري، توفي بالحامة عام 1996. **ينظر**: عميرة علية الصغير، "تونسيون في الثورة الجزائرية (1954- 1957)"، أعمال الملتقى الدولي حول: معركة الجرف، المركز الجامعي العربي التبسي – تبسة- (يومي 27- 28 أكتوبر 2007 تبسة)، منشورات وزارة المجاهدين، الجزائر، 2008، ص: 90،91.

[3]- محمد بلقاسم وآخرون : **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية – الجبهة الشرقية – (1954–1962)**، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة اول نوفمبر 1954، 2007، ص : 159،160.

[4] – مومن العمري : **شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي اثناء فترة الكفاح الوطني** ،أطروحة دكتوراه،( اشراف ) أ.د بوصفصاف عبد الكريم ، قسم التاريخ ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية ، جامعة منتوري ، قسنطينة ،2010/2009 ،ص:270،271.

[5] – أحمد مسعود سيدي علي: **تطور الثورة الجزائرية سياسيا وتنظيميا (1960–1961)**، رسالة ماجستير ،(اشراف )أ.د محمد العربي الزبيري قسم التاريخ ،كلية العلوم الانسانية جامعة الجزائر، الجزائر 2001/2000، ص 72.

[6] – محمد عباس : **المرجع السابق**، ص : 283، 284.

داخل الأقطار المغاربية ، حيث قامت مظاهرات في كل مدن تونس تهتف ضد فرنسا كما قامت مظاهرات شعبية بليبيا احتجاجا على عملية الاختطاف، و أغلقت المحلات والبنوك و نظمت مسيرات حاشدة حملت أعلام مصر و الجزائر و ليبيا هاتفة بسقوط فرنسا و الاستعمار.

أما على الصعيد الرسمي فإن السلطان المغربي محمد الخامس اتصل بالرئيس الفرنسي منددا بما قامت به السلطات الفرنسية واصفا ذلك بأنه عملا عدائيا ضد المغرب الأقصى ،كما ندد الحبيب بورقيبة بعملية الإعتقال وطالب الإدارة الفرنسية بإطلاق سراح المعتقلين .

وهكذا ألقت هذه الحادثة الخطيرة بظلالها على الوضع بدول المغرب العربي و على العلاقات الجزائرية – التونسية–المغربية ، و بدا واضحا أن حكومتا البلدين بدأتا تتنصلان من واجباتهما اتجاه الثورة الجزائرية[1] .

## المطلب الثاني : مؤتمر طنجة 1958وقراراته الوحدوية

اهتمت قيادة الثورة بكسب التأييد الخارجي وعزل السلطة الاستعمارية دوليا، فكان التوجه إلى الأمم المتحدة ضامنا لتدويل القضية الجزائرية ،وأما دائرة الأحلاف فهي ترتكز أساسا على المغرب العربي لارتباطها الوثيق بالثورة الجزائرية، لذا تعالت الاصوات بالدعوة للتضامن والوحدة المغاربية [2].

ان الدعوة إلى عقد مؤتمر طنجة كانت بمبادرة من حزب الاستقلال المغربي الذي جاء في مقررات لجنته التنفيذية اثر اجتماعها في مدينة طنجة يوم 2 مارس 1958م توصية بدراسة الوسائل الخاصة بتدعيم تضامن ووحدة المغرب العربي [3].

و انعقد هذا المؤتمر في مرحلة حاسمة من تاريخ المغرب العربي ، حيث كانت كل من تونس و المغرب الأقصى قد حصلتا على استقلالهما سنة 1956م ،بينما كانت الثورة الجزائرية تمر بأخطر مرحلة من مراحلها نظرا للسياسة التي انتهجتها السلطات الإستعمارية الفرنسية قصد القضاء عليها. و تمت الدعوة إلى هذا المؤتمر في ظروف بالغة الخصوصية تميزت بحماس عربي عارم على إثر قيام الوحدة المصرية– السورية قبل شهرين من انعقاد المؤتمر (فيفري 1958م)[4]، كما تميزت من جهة أخرى بتصعيد استعماري فرنسي خطير في منطقة

[1]– مومن العمري : **المرجع السابق** ، ص :285،286.

[2]– الجنيدي خليفه: **حوار حول الثورة**، ج 3، المركز الوطني للتوثيق و الصحافة و الإعلام الجزائر ، 1986، ص : 388،389.

[3]– محمد العايب: **مؤتمر طنجة المغاربي** ، دار الحكمة ، الجزائر ، 2010، ص 125.

[4] – محمد على داهش: **دراسات في الحركات الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي** ،منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق 2004 ،ص185.

المغرب العربي تمثل في العدوان الاستعماري الفرنسي على ساقية سيدي يوسف بتاريخ 8 فيفري 1958م[1] و قصف الطيران الفرنسي هذه القرية بطريقة وحشية[2].

افتتح المؤتمر أشغاله في 27 أفريل 1958م بقصر الماريشال الملكي في مدينة طنجة بالمغرب الأقصى و قد بلغ أعضاء الوفود المشاركة في هذا المؤتمر حوالي 19 عضوا ، الوفد المغربي تمثل ممثلين عن حزب الاستقلال المغربي ، ووفد جبهة التحرير الوطني ممثلا للجزائر ، بالإضافة إلى وفد حزب الدستور الجديد التونسي، و قد كانت مشاركة جبهة التحرير الوطني في المؤتمر مميزة . افتتحت أشغال المؤتمر على الساعة الخامسة و النصف مساء [3]،وألقى ممثلو الوفود المشاركة كلمات الافتتاح، أما ما تضمنه جدول أعمال المؤتمر، والذي كان رئيسه علال الفاسي كانت قرارات في مستوى تطلعات شعوب المغرب العربي، منها حرب التحرير الجزائري و كيفية تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في اقطار المغرب العربي ، بالإضافة إلى الوحدة المغربية وتأسيس الهيئة الدائمة لتنفيذ قرارات المؤتمر كنقطة أخيرة.[4]

في اليوم الأول من أشغال المؤتمر تناول الكلمة باسم وفد جبهة التحرير الوطني السيد عبد الحميد مهري الذي أشار إلى احتمال تأسيس حكومة جزائرية في أجل قريب ولقى هذا الاقتراح تأييد الوفدين المغربي والتونسي [5].

وقد صبت قرارات المؤتمر كلها في اتجاه تكريس فكرة المغرب العربي حتى أنه سمي بمؤتمر التحرير و الوحدة فبعد أربعة أيام من أشغال المؤتمر انتهى بتوجيهات صيغت في شكل نصوص [6]، وقد ركزت هذه القرارات على دعم الثورة الجزائرية من اجل الاستقلال ، وتجسيد الوحدة المغاربية بعد تصفية بقايا السيطرة الاستعمارية في المغرب العربي ، وقد شكلت القضية الجزائرية المحور الاساسي لاجتماعات الوفود المشاركة في المؤتمر[7].

---

[1] – ففي هذا التاريخ قصف الطيران الفرنسي قرية ساقية سيدي يوسف التونسية الواقعة على الحدود الجزائرية التونسية كرد على الدعم التونسي للثورة الجزائرية سقط فيها العديد من الضحايا من الجانبين التونسي والجزائري ، **ينظر**: يحي بوعزيز :**موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب** ج2، دار الهدى ، الجزائر ،2009،ص520.

[2] – **جريدة المجاهد** ، العدد 18 ،1958/02/15، ج1، طبعة خاصة وزارة المجاهدين ، ص : 266،267.

[3] – محمد العايب: **المرجع السابق** ، ص : 137-139.

[4] – محمد العايب : **المرجع السابق** ، ص:137-145

[5] – **جريدة المجاهد** ،ع 23 ، ج1 ، ص 333.

[6] – للاطلاع على قرارات مؤتمر طنجة يمكن العودة إلى **جريدة المجاهد** ،ع23 ، الصادر بتاريخ 1958/05/07.ص333.

[7] – محمد العايب :**المرجع السابق** ،ص- ص:159-162.

و اختتم المؤتمر أشغاله بعد المصادقة على القرارات و التوصيات التي توصل إليها المؤتمرون بكلمة لرئيس الوفد المغربي علال الفاسي جاء فيها: " *في هذا اليوم سيعرف العالم من دار طنجة نبأ عظيما طالما تشوقت إليه أذان المغاربية وخفقت قلوبهم و هوت إلى حديث أنفسهم، ذلك هو خبر نجاح مؤتمر طنجة لوحدة المغرب العربي في وضع الأسس الايجابية لتحقيق الوحدة. إنه نبا قليل السطور و لكنه عظيم في ما يحمله من معاني و ما يشتمل عليه من أفاق، و بذلك سينتهي عهد الغموض الذي وضعه الاستعمار و يعرف العالم اجمع إن وحدة المغرب العربي ليست مجرد أمل و لكنها حقيقة واقعة ...*" [1]

وقد رفعت لوائح قرارات مؤتمر طنجة إلى رؤساء وملوك الأقطار المغاربية تونس، والمغرب، وليبيا، و قيادة الثورة الجزائرية، فباركوا المبادرة وصادقوا على قرارات المؤتمر [2].

وهكذا حمل مؤتمر طنجة العديد من القرارات الوحدوية الا أنها لم تطبق في مجملها ولم يتم ترجمتها على أرض الواقع ومع مرور الوقت انحرفت الهيئات الرسمية في الأقطار المغاربية عن مسار العمل الوحدوي ، واتجهت إلى القطرية خاصة بعد ظهور مشكل الحدود البينية بين الأقطار المغاربية، مع اختلاف الأنظمة السياسية المعتمدة فيها.

[1]- امحمد مالكي :**الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي** ،ط2، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، 1994، ص: 458،457.

[2] - محمد على داهش: **المرجع السابق**، ص186.

## الفصل الأول : التوجه المغاربي من خلال مواثيق الدولة الجزائرية

### المبحث الأول : المواثيق الصادرة خلال عهد بن بلة

### 1965-1963

#### المطلب الأول: دستور 1963 والأبعاد

المغاربية الوحدوية

#### المطلب الثاني : ميثاق 1964 والتوجهات

المغاربية

### المبحث الثاني : الأبعاد المغاربية في ظل الشرعية الثورية

### 1976-1965

#### المطلب الأول: من خلال خطابات الرئيس بومدين

#### المطلب الثاني : الميثاق الوطني 1976

#### المطلب الثالث: دستور 1976

## الفصل الأول: التوجه المغاربي من خلال مواثيق الدولة الجزائرية 1962–1976

كانت فكرة وحدة المغرب العربي ذات أهمية بالغة لدى طلائع المناضلين من أجل الاستقلال في أقطار المغرب العربي المحتلة ، وقد استمرت هذه الفكرة حتى بعد الاستقلال رغم أنها لم تكن بنفس الوهج حيث اعتبرت من الخطط الاستراتيجية لمستقبل الاقطار والشعوب المغاربية .

وقد قطعت الجزائر أشواطا في نظرتها إلى مسألة بناء وحدة المغرب العربي، والذي عبرت عنه في وثائقها الرسمية منها وثيقة برنامج طرابلس 1962م ، والتي وإن لم تتوسع في تفسير هذه القضية نظرا للظروف الاستثنائية التي عقد فيها مؤتمر طرابلس[1] بالإضافة إلى المسائل الوطنية المطروحة و المتعلقة بمستقبل الجزائر وكيفية تحديد أيديولوجية الدولة التي طرحت أثناء أشغال المؤتمر التي طغت على بقية الانشغالات ورغم ذلك فقد وردت إشارة إلى التضامن المغاربي و مساندة حركات الوحدة في المغرب العربي والعالم العربي وافريقيا . ولم تكن وثيقة طرابلس 1962م الاستثناء في طرح قضية الوحدة المغاربية بما أن باقي مواثيق ودساتير الدولة تطرقت اليها.

### المبحث الأول : من خلال المواثيق الصادرة في عهد بن بلة

عرفت فترة حكم الرئيس بن بلة رغم قصرها زخم كبير في الأحداث ، بالأخص في محاولة تحديد الايديولوجية التي سيعتمدها النظام السياسي الجزائري مما طبع التوجه المغاربي لبن بلة بهذه الابعاد.

[1] – بدأ التحضير لمؤتمر طرابلس منذ شهر أفريل 1962م وعقد بين 25 ماي و7 جوان من نفس السنة ، وقدكان يتضمن جدول أعمال المؤتمر مناقشة والمصادقة على برنامج طرابلس ،وتشكيل المكتب السياسي الذي يشرف على هذه المرحلة الانتقالية ، حيث تمت المصادقة على برنامج طرابلس دون أي مناقشة وكان ما استحوذ على الاجتماع هو تشكيل المكتب السياسي ، الذي ساهم في تصادم الشخصيات التاريخية التي حضرت الاجتماع لينتهي بتفجير أزمة بين قادة الثورة ، **ينظر** :علي كافي: **مذكرات علي كافي من المناضل السياسي الى القائد العسكري (1946–1962)** ، دار القصبة للنشر ، الجزائر ، 1999، ص– ص:185–198.

## المطلب الأول: دستور[1] 1963 [2] والأبعاد المغاربية الوحدوية

حملت خطب وتصريحات رؤساء الدولة الجزائرية منذ الاستقلال وفي الفترة التي نحن بصدد دراستها تأكيد على البعد المغاربي للسياسة الخارجية الجزائرية عبر مختلف مراحلها مبرزين أن قضية وحدة المغرب العربي تشكل أولوية في برنامج الدولة الجزائرية مثلها مثل القضايا الوطنية .

وبمجرد وصول أحمد بن بلة[3] إلى سدة السلطة [4] أخذ في تكوين مؤسسات الدولة ، وبناء السياسة الدولية الأنسب لأيديولوجية الجزائر[5] منها علاقتها مع باقي الاقطار المغاربية وتحقيق مشروع الوحدة الذي طالما طمح اليه قادتها، ولم يغفل دستور 1963م هذا المبدأ المهم .

وأبرزت المادة الثانية من الدستور انتماء الجزائر إلى المغرب العربي :"*وهي جزء لا يتجزأ من المغرب العربي والعالم العربي وافريقيا* "[1] بعد التأكيد على أن الجزائر جمهورية ديمقراطية وشعبية مما يظهر الاهمية التي أولاها واضعوا الدستور للقضية .

---

[1] – لغة هو مجموعة القواعد الاساسية التي توضح كيفية تكوين وتنظيم الجماعة ، أما في المعنى السياسي فالمذهب الدستوري هو تلك الحركة التي ظهرت في عصر النهضة الاوربية للحد من اطلاق السلطة واستبدادية الملوك ، فظهرت الدساتير المكتوبة لتحديد أنماط ممارسة السلطة السياسية وتنقسم الدساتير من حيث الشكل الى دساتير مدونة ودساتير عرفية ، ومن حيث طريقة تعديلها الى مرنة وجامدة ، **ينظر** : سعيد بوالشعير : **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** ،ج1، ط11، ديوان المطبوعات الجامعية ،بن عكنون ، الجزائر 2010 ص:146-152، 184-190.

[2] – دستور 1963 هو دستور برنامج و الذي يغلب عليه الطابع الايديولوجي على الجانب القانوني ،كما هو معمول به في الانظمة الاشتراكية فالدستور في هذه الحالة يكرس الاشتراكية ويحددها هدفا ينبغي تحقيقه ،كما يحدد وسائل تحقيقها ويكرس ايضا هيمنة الحزب الحاكم ،ومع ذلك كله فانه يتناول الجوانب القانونية المتعلقة بتنظيم السلطة ،كما يبين حقوق وحريات الافراد ومجالاتها، وبلغت عدد مواده 78مادة ، عرض للاستفتاء في 8 سبتمبر 1963م ، ليقوم رئيس الحكومة باصداره في 10 سبتمبر 1963م، **ينظر**: فوزي أوصديق :**الوافي في شرح القانون الدستوري** ، ج1،ط1 ، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون ، الجزائر، 1994، ص57.

[3] – عاش بين ( 25ديسمبر 1918-11 أفريل 2012) أول رئيس للجمهورية الجزائرية (1962-1965) كان من بين الشخصيات التاريخية التي أطلقت ثورة 1نوفمبر 1954م نشاطه خلال الثورة كان تمثيل الوفد الخارجي المتواجد بالقاهرة ، وهو أحد القادة االأربعة الذين تم اختطافهم في 22أكتوبر 1956م ، **ينظر**: Achour Cheurfi :**La Classe Politique Algérienne de 1900 à nos jours** , Dictionnaire Biographique , Casbah éditions , Alger , 2001, pp :69-71.

[4] –كان وصول أحمد بن بلة الى السلطة بعد نزاع كبير على السلطة بين المكتب السياسي ومن ورائه هيئة الاركان العامة ضد الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والولايات التاريخية الثانية والثالثة والرابعة ،كل اتجاه يحكي عن الحادثة بمنظوره الخاص **ينظر**: روبير ميرل :**المصدر السابق** ص-ص:133-145.**وايضا** :لخضر بورقعة: **شاهد على اغتيال الثورة** ، دار الحكمة ، الجزائر ،2012، ص ص: 138-152. **وأيضا** Benyoucef Ben Khedda **:L'Algérie à Indépendance La Crise De1962** ,dahlab, alger pp :163-171.

[5] – يذكر بن بلة ان الثورة الجزائرية كانت ثورة دون ايديولوجية ، و يرى في هذه النقطة الثغرة التي سمحت وقت الحرب بالتفاف الجميع واتحادهم ضد القوة الاستعمارية ، الا أنه بعد عودة السلام أفرزت فراغا خطيرا عند النخبة الثورية ، **ينظر.** : روبير ميرل : **المصدر السابق** ص 135.

وما يمكن مناقشته من هذه المادة هي عوامل الجذب الثلاث للسياسة الجزائرية الخارجية وهي المغرب العربي والعالم العربي ، وافريقيا وهذا ترتيب منطقي للأولويات فوحدة المغرب العربي خطوة بناءه نحو الوحدة العربية .[2]

رغم أن دستور الجزائر الاول لم يحمل ضمن أبوابه فصل حول تحديد السياسة الخارجية للدولة كما حملت مواده تحديد لمهام السلطات[3] وتوضيح لبرنامج الحزب الطلائعي ، حيث لم يحمل الدستور بمواده 78 مبادئ السياسة الخارجية للدولة ما عدا المادة 11 التي أكدت على منح الجمهورية موافقتها للإعلان العالمي لحقوق الانسان[4] بالإضافة إلى المادة 2 السابقة الذكر.

كما جاء في مقدمة الدستور فقرات تناولت كيفية تجسيد الثورة الديمقراطية الشعبية للدولة الجزائرية وأبرز العنصر الثالث منها أن سياسة الجزائر الدولية قائمة على قاعدة الاستقلال الوطني والتعاون الدولي والنضال المناهض للتوسع الاستعماري والمؤازرة الفعلية للحركات المناهضة من أجل استقلال بلدنا [5].

رغم ورود التعاون الدولي الا أنه لم تتم الاشارة للتعاون المغاربي وعند تمحيص مواد الدستور كاملة لا نجد اشارة لقضية وحدة المغرب العربي الا في المادة 2 رغم أن هذه ذكرت ضمن بنود ومواد مواثيق الثورة الجزائرية والتي كان المسؤول عن وضعها أعضاء جبهة التحرير الوطني مثلها مثل دستور1963م.

إن اغفال الدستور لقضية وحدة المغرب العربي وعدم الاسهاب فيها يرجع إلى كون الدستور جاء لبناء مؤسسات الدولة محددا مهام سلطاتها، وقد أظهرت الأحداث المتتالية في الجزائر أن غالبية السلطات آلت لشخص الرئيس ، والذي جمع في حكمه بين رئاسة الحكومة و الجمهورية و الحزب ، و هذا ما نص عليه دستور 1963م الذي اتخذه أحمد بن بلة وسيلة لتحكمه في السلطة من جهة، و لتمرير توجهاته الإيديولوجيّة الإشتراكية من جهة أخرى ، وهذا ما يفسر ربما النقصان الذي وجد في مواد دستور 1963م حول قضية الوحدة المغاربية كمبدأ هام للسياسة الخارجية الجزائرية، والتي يعتقد في أدبيات الدولة

---

[1]- ناصر لباد : **دساتير الجزائر** ، ط2، دار المجدد، سطيف ، 2010، ص18.

[2]- صلاح العقاد : **الجزائر المعاصرة** ، دار الرسالة ، عابدين ، 1964 ، ص 137.

[3]- لمزيد من المعلومات حول تنظيم السلطات في ظل دستور 1963 **ينظر** : سعيد بو الشعير : **النظام السياسي الجزائري** ، ط2 ، دار الهدى عين مليلة ، الجزائر ، 1993، ص : 50-60.

[4]- ناصر لباد: **دستور 1963**، **المرجع السابق** ، ص 20.

[5]- **المرجع نفسه** ، ص12.

المستقلة حديثا انها يجب أن تكون من أبرز الامور التي يهتم بها واضعوا الدستور[1] ، وهذا الذي لم تحمله مواد دستور 1963 .

## المطلب الثاني : ميثاق 1964 [2]والتوجهات المغاربية

مع بداية سنة 1964م أظهر أحمد بن بلة رغبته من أجل العمل الوحدوي المغاربي وحرصه لاستكمال مشروع وحدة المغرب العربي وهذا من خلال قوله :"*إن الاتحاد مع اخواننا في المغرب هو أكثر ضرورة إنه حيوي ولن يكون هذا الاتحاد الا الخطوة الاولى نحو الوحدة العربية الشاملة* ..."[3].

ويستنبط من هذا اعتباره وحدة المغرب العربي ضرورة لاستكمال خطوات الاتحاد العربي الشامل أي إنه كانت لبن بلة توجهات نحو الاتحاد المغاربي رغم ما حملته السنة الأولى من استقلال الجزائر من صدامات مع المغرب الاقصى[4] .

هذا الاتجاه أكده كذلك ميثاق 1964م معبرا على ضرورة بناء وحدة المغرب العربي واعتبارها أولوية قصوى ومسألة استراتيجية من أجل تحقيق استقلال اقتصادي وسياسي مغاربي ، فمما جاء في الميثاق الجزائري حول هذه المسألة :"*المهمة الرئيسية لحزبنا هي أن يساعد المغرب العربي والعالم العربي افريقيا على تقديم سليم للإمكانيات الهائلة لإنجاز الوحدة ، ويجب أن يتم هذا العمل في مستوى الحركات الطليعية والمنظمات الجماهيرية للتمكن من تحديد العراقيل التي يجب التغلب عليها تحديدا نهائيا* "[5]

إن انجاز الوحدة المغاربية اعتبر المهمة الرئيسية للحزب ، وهذا يظهر الاهتمام البالغ من قبل السلطة بموضوع الوحدة .وتم التأكيد في ميثاق 1964م أن على الحزب المساعدة من أجل تقديم كل الامكانيات

---

[1] –كان من المفروض أن يتولى المجلس التأسيسي مهمة إعداد الدستور ، و هذا طبقا للأمر الصادر في 08 سبتمبر 1962م المكمل للأمر الصّادر في 17 جويلية 1962م و الذي ينص على أن المؤسسة التشريعية تتولى مهمة التشريع باسم الشعب الجزائري ،كما أنّها تقوم بإعداد الدستور لتتلقى اللجنة في أفريل 1963م مشروعين الأول مقدم من فرحات عباس رئيس المجلس و الثاني من مجموعة من نواب الجمعية ، و لكن قبل أن تشرع اللجنة في مداولاتها حول وثائق العمل المقترحة تدخلت الحكومة لتسحب منها الملف معلنة بأنها ستتولى بنفسها مهمة إعداد مشروع الدستور مما أدى إلى بروز مشكلة تحولت إلى صدام بين فرحات عباس من جهة ،و الحكومة بقيادة بن بلة من جهة أخرى ، **ينظر** : ابراهيم لونيسي : **الصّراع السّياسي في الجزائر خلال عهد الرّئيس أحمد بن بلّة** ، دار هومة ، الجزائر ، 2007، ص: 64،65.

[2]– هو برنامج تفصيلي يبين التشكيلات السياسية وكيفية تطبيق الاشتراكية على ضوء تجربة ممارسة السلطة تم الموافقة عليه خلال عقد المؤتمر الاول للحزب من 16 الى20 افريل 1964م والذي نظمه هيئة تم تكليفها من قبل الرئيس بن بلة ، و قد حضر المؤتمر العديد من الشخصيات كان أبرزهم قادة المعارضة ، **ينظر** :وليم ب.كوانت :**الثورة والقيادة السياسية الجزائر 1954–1968**، (تر) أحمد منغور، مركز الدراسات والابحاث العسكرية ، دمشق ، 1981، ص:288–296.

[3]– أحمد بن بلة : "نجاح الثورة الزراعية ، عماد الاشتراكية في الجزائر" ، **مجلة المعرفة** ، ع11، 1964 ، ص 404.

[4]– المقصود من الصدامات هي حرب الرمال ، وسيتم ذكرها في الفصل الموالي بالتفصيل .

[5]– جبهة التحرير الوطني : **ميثاق الجزائر** ، مطبعة جريدة النصر ، قسنطينة ، ص43.

والعمل على مستوى الحركات الطليعية أي من قبل أصحاب السلطة واعضاء الحزب بالإضافة إلى المناضلين الذين ساندوا من قبل فكرة الوحدة المغاربية كرغبة جامحة للجماهير المغاربية . كما اظهر الميثاق وجود عراقيل تواجه هذا العمل يجب التغلب عليها .

وميثاق الجزائر يؤكد على " *إن النضال المعادي للإمبريالية يغذي ديناميكية القوى السياسية والاجتماعية العاملة في اتجاه تحقيق الوحدة في المغرب العربي والعالم العربي وافريقيا*"[1] وهنا يعتبر الميثاق أن معاداة الامبريالية هي من أهم الاسباب والعوامل الداعية إلى تحقيق مشروع الوحدة ويرجع ذلك إلى الرغبة في ايجاد قوة جديدة مؤكدا أن الرغبة في تحقيق هذا المشروع لا يمكن ترجمتها الا على أنها حاجة الجماهير إلى التحرر وتحقيق الرقي الذي تطمح له هذه الشعوب .

فالميثاق اعتبر مسألة الوحدة هي حاجة الجماهير مظهرا أنه من نتائج هذا المشروع تحقيق الرقي لهذه الشعوب ، كما ذكر أنه من أبرز العراقيل التي ستواجه هذا المشروع هي تلك المناورات التي تقوم بها الامبريالية الغربية ومحاولتها تحويل هذا المشروع إلى شعار ديماغوجي [2] .

وقد أكد الميثاق ان التضامن الكامل ضد الامبريالية يحقق مصالح الشعوب ويساعد على قطع خطوة اكيدة في طريق الوحدة[3].

وحمل دستور 1963م وميثاق أفريل 1964م تأكيدات لتوجهات السلطة الجزائرية المغاربية الوحدوية فبالرغم من أن الجزائر حديثة الاستقلال ، وأمام سلطتها الحاكمة مهام اقتصادية و اجتماعية وثقافية وقضايا وطنية عديدة وشائكة تقتضي الاهتمام بها ، الا أن سياستها الخارجية عامة و المغاربية خاصة لاقت اهتماما من قبل محرري دستور 1963م ، وميثاق الجزائر 1964م ، وإن كان باهتمام مختلف بين الاثنين ، وما يؤخذ على دستور 1963م اهمال واضعيه للمبادئ التي ستعتمدها السياسة الخارجية الجزائرية ، وهي أحد أهم ركائز الدولة حديثة الاستقلال ، وهذا ما تم ادراكه في ميثاق الجزائر 1964م الذي حمل ثمان أسس تحدد توجه السياسة الخارجية الجزائرية بصفة عامة ، وتوجهها المغاربي الوحدوي بصفة خاصة.

---

[1]- جبهة التحرير : **المرجع السابق** ، ص 43.

[2]- **ديماغوجي** : كلمة يونانية مشتقة من كلمة (ديموس) وتعني الشعب و ( غوجيه) وتعني العمل أما معناها السياسي فيعني مجموعة الاساليب التي يتبعها السياسيون لخداع الشعب واغراءه ظاهريا للوصول للسلطة وخدمة مصالحهم، **ينظر** :عبد الوهاب الكبيالي وأخرون : **موسوعة سياسية** ،ج2 المؤسسة العربية للدراسة والنشر ، بيروت ،ص:748،749.

[3]- جبهة التحرير الوطني :**المرجع السابق** ، ص43.

## المبحث الثاني:الأبعاد المغاربية للسلطة الجزائرية خلال فترة الشرعية الثورية 1965-1976

حاولت السلطة الجزائرية في عهد الرئيس بومدين لعب الدور الريادي في المنطقة المغاربية ، وهذا ما أظهرته خطابات بومدين وما حملته المواثيق الرسمية للدولة في هذه الفترة .

### المطلب الأول :من خلال خطابات الرئيس هواري بومدين

مع وصول العقيد هواري بومدين[1] للسلطة [2] لم يحدث تغيير للأيديولوجية العامة للدولة، ومن ذلك سياستها الخارجية بالأخص توجهاتها المغاربية .فقد أظهر بومدين منذ البداية رغبته إلى تحقيق مشروع وحدة المغرب العربي ، رغم أن هذه الفكرة مرت بمراحل خلال فترة حكمه خاصة أثناء المناسبات وإن كانت بوتيرة متفاوتة .

وقد حملت خطابات بومدين ميولات لتحقيق وحدة المغرب العربي ومما جاء فيها :"*والمغرب العربي لابد أن يبنى في يوم من الايام سواء بينيه جيلنا أم تبنيه الاجيال القادمة لان هذه المسألة ليست مسألة عاطفية فقط رغم التاريخ والدين واللغة والعادات والروابط والمعارف الشخصية بين أفراد هذه الجهة فمصلحة أبناء المغرب العربي تقتضي أن يتجهوا نحو بناء مستقبلهم وتحتم عليهم أن يعملوا من أجل خلق مجموعة متكاملة منسجمة والمشاكل متعددة وهل هناك حياة بدون المشاكل ؟ لكن نحن اليوم في عصر التجمعات في عصر التقارب وعصر الاختراعات الهائلة وهذا العصر يفرض على الشعوب أن تتقارب وتتحد* "[3]

حمل هذا الخطاب تأكيد على وجوب بناء وحدة المغرب العربي ويظهر هذا من خلال قول العقيد بومدين "*لابد أن يبنى* " الا أنه لم يربطه بالوقت من قوله " *في يوم من الايام*" كما لم يربطه بالشخصيات التي ستعمل على اتمام هذا المشروع ويتجلى ذلك من خلال قوله " *سواء بينيه جيلنا أم الاجيال القادمة*"

---

[1]- هو محمد بن ابراهيم بوخروبة (23أوت 1932-27ديسمبر1978) ثاني رئيس للجمهورية الجزائرية (1965-1978) انخرط في صفوف جيش التحرير في مصر ودخل الجزائر في 1955م ،كان بومدين يمتاز بشخصية مؤثرة وحنكة سياسية وعسكرية فعالة وبعد نظر في تحليل وادارة القضايا السياسية والعسكرية ،كان يرى ان العمل الحقيقي يبدأ بعد تحرير الوطن مرددا "*التحرير هو مرحلة والثورة هي الهدف*"،لمزيد من المعلومات **ينظر** :عمار بومايدة :**بومدين والآخرون ماقاله وما أثبتته الايام**،(تق)عبد الحميد مهري ،دار المعرفة ، الجزائر ،2008،ص16 وما بعدها.

[2] – مع تظافر العديد من الظروف كان ابرزها عدم الانسجام والتوافق في العمل السياسي بين الرئيس بن بلة و العقيد بومدين ، قررت مجموعة وجدة الانقلاب عليه او أطلقوا عليه بحركة التصحيح الثوري، حيث انتهج خطة تكتيكية كانت نهايتها الاطاحة بالرئيس أحمد بن بلة ليلة 19جوان 1965م ،**ينظر**: Khaled Nezzar , Mohamed Maarfia : **Un procés pour la vérité l'Armée Algérienne face à la désinformation**, éditions ANEP , 2002pp :27-29.

[3]- سعد بن البشير العمامرة : **هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978**،ط1،قصر الكتاب ،البليدة ،1997 ، ص: 141،142.

مبررا ذلك بأن قضية الوحدة ليست مسألة عاطفية فقط رغم تأكيده في العديد من المناسبات على أن " *...أوثق رابطة بيننا وهي الصلة الروحية المقدسة التي تفرض التضامن المطلق ووحدة المصير ..*"[1] ، بل هي مسألة تأكيد للبعد التاريخي حيث ذكر ذلك في خطابات أخرى له مما جاء فيها : "*...لأننا نعرف بحكم تاريخنا وثقافتنا وحضارتنا العربية الاسلامية أننا أمة واحدة وأن لنا حضارة واحدة ...*" [2] .

لطالما حملت خطابات الرئيس بومدين رغبته في تحقيق مشروع وحدة المغرب العربي ،الا أنه حاول مرارا تبرير أسباب تأخر العمل بهذا المشروع بالنسبة للسلطة الجزائرية من ذلك قوله :" *...اذا كنا قبل اليوم أعطينا الأسبقية المطلقة لمشاكلنا الداخلية واعتبرنا أن كل سياسة خارجية واقعية تعتمد أولا وقبل كل شيء على سياسة داخلية صحيحة ، فقد حان الوقت لكي نتجه إلى ما حولنا لكي نحاول مع اخواننا وأشقائنا أن نجدد هذه الفكرة ...*" [3] .

كما كان يستحضر في خطاباته شخصيات تاريخية كان لها دور بارز في مختلف اقطار المغرب العربي عبر التاريخ من ذلك قوله :"*... ولي الدين عبد الرحمن بن خلدون الذي ترك تونس ليدرس ويدرس في تلمسان ويكتب مقدمته في بني سلامة ويصبح رئيس حكومة بجاية تلك عصور ذهبية زاهية لمغربنا الموحد وأولئك رجال هم وغيرهم قوة هذه الامة وعزتها ، ولا يزالون بآثارهم يرسمون لنا طريق وحدتها واسترجاع مجدها وسؤددها* "[4].

وقد سبقنا القول بتأكيدات الرئيس بومدين من أن مسألة الوحدة ليست مجرد مسألة عاطفية بل هي مسألة مصلحة أبناء المغرب العربي التي توجب عليهم خلق مجموعة متكاملة رغم وجود عراقيل أطلق عليها العقيد الرئيس في خطابه مصطلح المشاكل فما المقصور بالضبط من استعمال هذا المصطلح ؟ مبررا حتمية الوحدة بأنه عصر التجمعات وعصر التقارب، وعصر الاختراعات [5].

وقد ذكر بومدين في خطاباته نوعية الوحدة التي يطمح لها كمناضل من مناضلي جبهة التحرير "*...اقول وحدة شعوب : نعم ، مغرب عربي للشعوب نحن مستعدون ابتداء من الغد ، مغرب عربي*

---

[1] –وزارة الثقافة والاعلام :**خطب الرئيس هواري بومدين** ، ج4، ص 457.

[2]– سعد بن البشير العمامرة : **المرجع السابق** ، ص 142.

[3]– وزارة الثقافة والاعلام : **المرجع السابق** ،ج3 ، ص 59.

[4]– سعد بن البشير العمامرة: **المرجع السابق** ، ص 142.

[5]– عرفت فترة السبعينات ظهور مصطلح جديد وهو المجتمع التكنولوجي ، أو الثورة التكنولوجية الحديثة التي لعبت دورا كبيرا في تقارب الأمم **ينظر:** حازم الببلاوي :"التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث وجهة نظر اقتصادية "،**مجلة عالم الفكر** المجلد1، ع1، وزارة الارشاد والأنباء ، الكويت ، 1970، ص- ص:44-82.

*للفلاحين والعمال والشبيبة الطلائعية التي تعمل من أجل سعادة ورفاهية الشعب ، نعم ومن الغد ونحن على استعداد لكي نجمع كل شيء ونقسم كل شيء. مغرب عربي خالي من استغلال الانسان لأخيه الانسان ، مغرب عربي نقضي فيه على الخماسة واستغلال الفلاح ، مغرب عربي يكون فيه العامل حرا مسؤول لا مجرد أجير مضطهد. نعم مغرب عربي لا يسيطر فيه الرأسمال الاجنبي على الاقتصاد الوطني*"[1].

## المطلب الثاني : الميثاق الوطني 1976 [2]

جاء الميثاق الوطني 1976م في مرحلة عرفت فيه تباعد كبير في الرؤى بين أقطار المغرب العربي الكبير وتحول في توجهاته ، ولم تكن السلطة الجزائرية في منئ عن هذه التحولات ، الا أن الميثاق الوطني أعطى فسحة كبيرة للتحدث عن مشروع وحدة المغرب العربي ، حيث خصص الباب الخامس منه لسياسة الخارجية ، وتحدث في مجمله حول الوحدة المغاربية والوسائل والامكانيات التي تسمح بتحقيقه.

وأفرد بصريح العبارة :"*ان المغرب العربي جزء من الوطن العربي ، وسيؤدي تحقيق وحدته إلى دعم التيار الوحدوي في الوطن العربي إلى التعجيل بقيام الوحدة العربية* "[3] نستطيع اعتبار هذه العبارة تعريف الوحدة المغاربية التي يطمح قادة الجزائر الى تحقيقها ، وكما سبق الذكر فهناك ترتيب منطقي للأولويات فوحدة الشعوب المغربية ستكون خير دعامة للوحدة العربية المرجو تحقيقها حسب ما طرحته الدبلوماسية الجزائرية [4].

" *... و بغض النظر عن مصالح الدول، فانه يجب أن نعمل على بناء مغرب الشعوب . لان سكان هذه المجموعة الواسعة يشكلون أساسا وحدة ... ويشهد التاريخ الحديث أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق بالاتفاقيات التي تبرم على مستوى القمة ، وانما تنصهر في مستوى القاعدة* "[5] ما يمكن ملاحظته التأكيد على العمل من أجل الوحدة المغاربية وهنا أيضا تلميح إلى أن هذا العمل لا يمكن انجاحه الا بتقبل

---

[1] – سعد بن البشير العمامرة : **المرجع السابق** ، ص:143،144.

[2]– هو تصور ذو طابع سياسي ايديولوجي جاء لتكريس قانوني للدستور ، والميثاق بمثابة عقد بين الحكام والمحكومين ، حيث تضمن المحاور الكبرى لبناء المجتمع الاشتراكي وحدد العلاقة بين الحزب والدولة ودور الجيش الوطني في الدفاع عن الوطن والمشاركة في التنمية كما انه وسيلة لإضفاء صفة المشروعية على السلطة القائمة واعمالها ، فالميثاق الوطني يشكل البرنامج السياسي للحكومة وقد تم اعداده من طرف مصطفى الاشرف ، ورضا مالك ، وبن يحي محمد الصديق ، وبلعيد عبد السلام ، وقد وافق عليه الشعب في 27 جوان 1976 ، **ينظر** : سعيد بو الشعير :**النظام السياسي الجزائري** ،**المرجع السابق**، ص : 82،83.

[3]– جبهة التحرير الوطني : **الميثاق الوطني 1976** ، مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني ، الجزائر ، 1976،ص164.

[4]– صلاح العقاد: **المرجع السابق** ، ص 137.

[5]– جبهة التحرير الوطني :**المرجع السابق، الميثاق الوطني 1976** ، ص 164 .

الشعوب التي تطمح لتحقيق الوحدة من أجلها ، ويتجلى ذلك من خلال النص التالي : "*ولن تتحقق وحدة المغرب العربي بصفة مؤكدة ودائمة الا اذا ساهمت في انجازها الجماهير الشعبية وفي طليعتها العمال والفلاحون والشبان وكل العناصر الوطنية الصادقة* "[1]

و لم يتوقف الميثاق الوطني عند مفهوم و حدة المغرب العربي من وجهة نظر الجزائر ، بل تجاوزه إلى تحليل طبيعة هذه الوحدة و الشروط الموضوعية الواجب توفرها لهذا البناء العام حيث شرح الميثاق الوطني التصور الذي وضعه للوحدة مستبعدا لكل أشكال الاستغلال للأقلية على حساب العمال ، وهو تصور " *يعني بالدرجة الاولى وحدة الديمقراطية ، لأنها ترمي إلى جمع كل مقدراتها ليستفيد منها كل مواطن في المغرب العربي وخاصة الجماهير المحرومة* "[2].

كما حمل الميثاق الوطني سبل تحقيق هذه الوحدة : "*إن و حدة المغرب العربي المنطلقة من فكرة تحرير الجماهير المستغلة و خدمة مصالح الشعب تنطوي من الناحية العلمية على عدد من المقتضيات التي تترتب عليها تغييرات عميقة في بنيات البلدان التي يتكون منها كيان المغرب العربي*"[3] .

يتميز النظام السياسي الجزائري عن غيره من الأنظمة باعتماده طريقة المواثيق المكتوبة كأسلوب لبيان أيديولوجية ، ورؤية الحكام والشعب على سواء وهو أسلوب يسمح بتوحيد الرؤيا لدى الحاكمين والمحكومين [4] مما يفسر اسهاب الميثاق الوطني حول مسألة الوحدة المغاربية . وذلك لتوضيح توجه الجزائر المغاربي.

شرح ميثاق 1976م و باسهاب مشروع وحدة الشعوب المغاربية على سابقه من ميثاق 1964 م فقد حمل مساندته للفكرة وتشجيعه من اجل تحقيقها، ورغبة الجزائر في اتمام المشروع الوحدوي كما فسر كيفية تحقيق هذه الوحدة على مستوى مؤسسات الدولة ، بالأخص على مستوى المجال الاقتصادي : "*وسيصبح حينئذ بالإمكان ، وخاصة في الميدان الاقتصادي ، انتهاج سياسة من أجل تحقيق تنمية منسجمة وستؤدي هذه السياسة حتما بارتكازها على مصالح الجماهير الشعبية ، إلى اتفاق الجميع على ضرورة التخلص*

[1]- جبهة التحرير الوطني :**المرجع السابق، الميثاق الوطني 1976** ، ص :164،165.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 165.

[3]- **المرجع نفسه** ، ص 165.

[4] - سعيد بو الشعير :**النظام السياسي الجزائري ، المرجع السابق**، ص108.

*من الاستغلال الرأسمالي وضمان التحرر والاستقلال الاقتصادي ...، وبذلك يمكن الوصول بسهولة إلى جعل بلاد المغرب العربي كلها مجالا اقتصاديا واحدا* "[1]

وهكذا حمل الميثاق الوطني شرح تفصيلي للصيغة التي يمكن تحقيقها لإنجاح فكرة الوحدة مركزا على الميدان الاقتصادي ، خاصة حول مسائل تنقل السلع المحلية في السوق المغاربية ، ومنافستها للمنتوجات الاجنبية أو حول القضاء على التفاوت في اجور العمال ، وامكانية كسر الاحتكارات الاجنبية لصالح هيمنة الفئات الداخلية.

وقد حاول محررو الميثاق الوطني تقديم مفهوم الاندماج الاقتصادي الانسب لصالح الشعوب المغربية والذي يخدم مصالحهم ويستجيب لتطلعاتهم نحو التضامن والعدالة الاجتماعية ، معتبرا ان مفهوم الاندماج الاقتصادي لا يمكن فصله عن مفهوم وحدة الشعوب [2]

و ما يمكن اضافته هنا أن كل المواثيق السابقة (سواء أثناء الثورة أو ما بعد الاستقلال) حملت المبادئ الاشتراكية ، وهذا ليس بالأمر المستغرب بحكم التوجه الاشتراكي للسلطة الحاكمة في الجزائر. فقد عرفت الجزائر منذ صدور دستور 1963م مرورا بنظام الحكم الثوري لسنة1965م ولغاية صدور دستور 1976م نظام حكم ذو طابع اشتراكي ، اعتمد في دستور 1963م واستمر العمل به خلال الفترة الممتدة من 1965م إلى غاية 1976م اين تدعم رسميا بموجب الميثاق الوطني وبعدها دستور1976م[3] .

الا أنه المتتبع لصياغة الميثاق الوطني يجد تشبعه الكبير بالمصطلحات الاشتراكية ومبادئها فقد جاء ليعبر عن تجربة ويعرض استراتيجية [4]، وهذا يؤكد اتجاه قادة السلطة آنذاك إلى ضرورة اضفاء صفة الشرعية على ما قاموا به منذ 19 جوان 1965م إلى غاية صدور الميثاق الوطني1976م ، ثم مواد الدستور المستنبطة من الميثاق الوطني [5].

---

[1]- جبهة التحرير الوطني : **المرجع السابق** ، ص: 165،166.

[2]- **المرجع نفسه** ، ص 166.

[3]- سعيد بو الشعير : **النظام السياسي الجزائري ،المرجع السابق** ، ص30.

[4]- جبهة التحرير الوطني : **الميثاق الوطني 1976** ، **المرجع السابق** ،ص7.

[5]- سعيد بو الشعير :**النظام السياسي الجزائري ،المرجع السابق** ، ص 30.

## المطلب الثالث : دستور 1976 [1]:

حمل دستور 1976م مادتين تحدثتا على التوجه المغاربي الوحدوي ، وخلافا لدستور 1963م فقد إحتوى على فصل كامل حمل ثمان مواد تحدثت على مبادئ السياسة الخارجية للدولة الجزائرية جاءت المادة الاولى من هذا الفصل ، والتي تحمل رقم86 من الدستور تبني الجمهورية الجزائرية للمبادئ والاهداف التي تضمنتها مواثيق الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية [2].حيث لم تكن هذه المادة مختلفة عن ما حملته المادة 11 من دستور 1963م ماعدا اختلاف في الصياغة ، وأعطى دستور 1963م موافقته لكل منظمة تخدم مطامح الشعب الجزائري[3] ويمكن ادراج ضمن هذه الصياغة المنظمات السالفة الذكر .

" *تندرج وحدة الشعوب العربية في وحدة مصير هذه الشعوب . تلتزم الجزائر ،كلما تهيأت الظروف الملائمة لقيام وحدة مبنية على تحرير الجماهير الشعبية ، باعتماد صيغ للوحدة أو الاتحاد أو للاندماج كفيلة بالتلبية الكاملة للمطامح المشروعة والعميقة للشعوب العربية ، وحدة الشعوب المغربية المستهدفة صالح الجماهير الشعبية تتجسد كاختيار أساسي للثورة الجزائرية* " [4].

أما المادة الثانية من هذا الفصل والتي تحمل رقم 87 كانت بدايتها التأكيد على وحدة الشعوب العربية التي تندرج ضمن وحدة المصير ، وهنا تظهر خاصة خلال تلك الفترة الميول القومية[5] ، ليتم التوضيح في الفقرة الموالية من هذه المادة على التزام الجزائر بقيام الوحدة ، و أي صيغة اتخذتها الوحدة [6]

---

[1]- بعد اعلان القيادة في الجريدة الرسمية المؤرخة بتاريخ13 جويلية 1965 م عزمها على استصدار دستور ، لتتشكل لجنة حكومية لصياغة نص الدستور وتقديمه للاستفتاء في 19 نوفمبر 1976 وتمت الموافقة عليه وصدر بتاريخ 22 نوفمبر 1976 ، حيث حاولت جماعة 19 جوان 1965 من خلال الدستور انشاء نظام سياسي مدستر، وقد احتوى الدستور على 157 مادة ، **ينظر**: فوزي أوصديق : **المرجع السابق** ص58.

[2]- ناصر لباد : **دستور 1976، المرجع السابق** ، ص 80.

[3]- ناصر لباد :**دستور 1963، المرجع السابق** ، ص 20.

[4]- **دستور 1976، المرجع نفسه** ، ص 80.

[5]- في نهاية الستينات ومع بداية السبعينات ظهرت العديد من المشاريع القومية في العالم العربي منها ميثاق طرابلس الوحدوي الجامع بين ليبيا ومصر والسودان في 1969 واتحاد الجمهوريات العربية بين سوريا مصر وليبيا ، والوحدة الاندماجية بين ليبيا وتونس في 1972 م وغيرها ، **ينظر**: مركز دراسات الوحدة العربية :**المشاريع الوحدوية العربية 1913–2009**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان 2009، ص- ص: 433 -439.

[6]- هي تعدد مختلف يتكامل. فلا وحدة بلا تعدد، ولا وحدة بلا اختلاف، ولا وحدة بلا تكامل. ومجتمع الإنسان هو اجتماع شخصيات مختلفة متكاملة ،**ينظر**: **المرجع السابق**، ج7،ص261.

أو الاتحاد[1] أو الاندماج [2] إن توفرت الظروف الملائمة، مؤكدا على اتباع الصيغة التي تلبي مطامح الشعوب العربية .

ومما يدل على أن السلطة الجزائرية كانت فعلا راغبة ومساندة لفكرة مشروع الوحدة المغاربية هو اشتراطها فقط للظروف الملائمة لتحقيق وتكريس الصيغة التوافقية لمشروع الوحدة.

أما الفقرة الاخيرة من هذه المادة فخصصت الوحدة في وحدة الشعوب المغربية ، والتي اطلق عليها مصطلح المستهدفة ، أي أن هذا المشروع أصبح فكرة يتم العمل من اجل تحقيقها ، واعتبرت من صالح الجماهير الشعبية ، مؤكدة على تبني الثورة الجزائرية سابقا لاختيار الوحدة المغاربية ،و قد يكون استعمال مصطلح الثورة الجزائرية هنا عائد لإعطاء الفكرة شعبية أكثر ومشروعية .

مما يمكن اضافته في الاخير هو أن توجه الجزائر المغاربي أكتفى من خلال دستور 1963م بمادة واحدة جمع فيها سياسة الجزائر الخارجية حيث أسردها دون تدقيق ولا تفعيل ، بينما نجد عكس ذلك في دستور 1976م وخصص للسياسة الخارجية الجزائرية فصلا بأكمله وهو الفصل السابع منه ، وقد احتوى على ثمانية مواد جاءت بكل التفاصيل التي تسير عليها كمبادئ عامة لسياستها الخارجية .

[1] – مصطلح يقصد به أعلى درجات التعاون والتنسيق والتكامل إلى درجة انصهار الخصوصيات والفوارق بين مجموعة دول في إقليم أو قارة واحدة ويكون ذلك في الميادين السياسية و الاقتصادية والاجتماعية ،**ينظر**:عبد الوهاب الكبيالي وأخرون :**المرجع السابق** ،ج1، ص- ص : 44-46.

[2] – هو عقد تضم بمقتضاه منظمة أو أكثر إلى منظمة أخرى، فتزول الشخصية المعنوية المنظمة، وتنتقل أصولها وحقوقها إلى المنظمة الضامة أو تمتزج بمقتضاه منظمتان أو أكثر فتزول الشخصية المعنوية لكل منهما وتنتقل أصولهما إلى منظمة جديدة ،**ينظر** :**المرجع نفسه** ،ج1،ص779.

## الفصل الثاني: التوجه المغاربي للسلطة الحاكمة الجزائرية 1962-1975

### المبحث الأول: الأنظمة المغاربية والاختلافات السياسية

#### المطلب الأول: اختلاف الأنظمة السياسية وبروز مشكلة الحدود بين دول المغرب العربي

1 -مع الجمهورية التونسية

2-مع الجماهيرية الليبية

3-مع المملكة المغربية

#### المطلب الثاني: حرب الرمال بين الجزائر والمغرب

### المبحث الثاني: الأنظمة المغاربية والتعاون الاقتصادي

#### المطلب الأول: التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية

#### المطلب الثاني: توازن القوى وظهور سياسة المحاور

## الفصل الثاني : التوجه المغاربي للسلطة الجزائرية 1962–1975

حملت مواثيق الدولة الجزائرية بعد الاستقلال تصور عام لنظرة السلطة في الجزائر لمحيطها المغاربي ، وهذا ما طبع على سياستها الخارجية . والتي كانت تخضع لمتغيرات ساهمت في تحديد أولوياتها ، فالسياسة الخارجية تعرف عموما على أنها محصلة لتأثير مجموعة مختلفة من المتغيرات ، أو المؤثرات الداخلية والخارجية وفي ما يخص السياسة الخارجية الجزائرية داخل محيطها المغاربي فقد كانت خاضعة لمجموعة من المتغيرات لعبت دورا كبير في تحديد مسار الدبلوماسية الجزائرية المغاربية في السنوات الأولى للاستقلال .

وقد كانت أبرز هذه المؤثرات المتغير الجغرافي فموقع الجزائر لعب دور كبير في تحديد مسار علاقاتها مع دول الجوار بالإضافة إلى المتغير العسكري ، والذي كان له الأثر الكبير في تسيير علاقات الجزائر مع بعض دول المنطقة المغاربية ، ودول أخرى خضعت علاقتها مع الجزائر للمتغير الاقتصادي الذي أصبح ركيزة أساسية لتوجه المغاربي الجزائري ،وهذه المتغيرات طبعت الدبلوماسية الجزائرية في محيطها المغاربي.

### المبحث الاول : الأنظمة المغاربية والاختلافات السياسية

عرفت منطقة المغرب العربي كيانات سياسية مختلفة لعبت دور بارز في تحديد العلاقات المغاربية المغاربية بالإضافة إلى عوامل اخرى ظهرت مع استقلال الجزائر كان أبرزها مشكلة الحدود بين دول المنطقة .

#### المطلب الاول :اختلاف الانظمة المغاربية وبروز مسألة الحدود بين دول المغرب العربي

كما سبق ذكره فقد أكدت مواثيق الدولة الجزائرية على اعتبار الدائرة المغاربية الاهتمام الاول في سياستها الخارجية ، ومنذ الاستقلال اخذت بالعمل من اجل تأكيد هذا التوجه فأمن الجزائر ومستقبلها يعتمد على هذه الدائرة وإن اختلفت السياسات المعتمدة لدى الانظمة السياسية داخل القطر المغاربي .

وفي هذا الاطار واجه النظام السياسي الجزائري ومنذ الاستقلال مشاكل مختلفة مع الجارتين تونس والمغرب من خلال المواقف المتصلبة لكلاهما اتجاه الخيارات الايديولوجية للجزائر ، فقد كانتا تتوجسان من الجزائر نظير توجهاتها السياسية وينظران على أنها تمثل امتداد للناصرية المصرية في المنطقة [1] مما سيشكل خطر على النظامين .

[1] – بنجامين ستورا : **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962–1988)**،(تر)صباح ممدوح كعدان، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق 2012 ، ص 29.

هذه الشكوك المتبادلة فيما بين بلدان المغرب العربي أدت، أو كانت سببا في تميز العلاقات المغاربية بطابع الازدواجية والتي دارت بين اعلان المبادئ الوحدوية من جهة ، والتوتر الاقليمي من جهة ثانية مما جعل الجزائر تجد نفسها في وضعية حرجة في كثير من الاحيان .

إن هذا التضارب والاختلاف والتناقض في بعض الاحيان بين مصالح بلدان المنطقة المغاربية جعلت التقارب بين الجزائر من جهة ، ومحيطها المغاربي من جهة اخرى ومنذ الاستقلال ، يواجه العديد من التحديات كان أبرزها قضايا الحدود مع دول الجوار المغاربي. هذه الاوضاع فرضت على السياسة الخارجية الجزائرية أن تعمل وفق برنامج يتماشى والمستجدات على الساحة المغاربية ، وقد تلخص برنامج العمل هذا في العديد من المبادئ والاهداف للحفاظ على الاستقرار بالمنطقة وذلك بإقامة علاقات حسن الجوار والتعاون ، بالإضافة إلى العمل على تسوية المشاكل والنزاعات بالطرق السلمية ، وكذا قداسة الحدود الموروثة من الاستعمار، واحترام مبدأ عدم التدخل بالشؤون الداخلية للغير وكذا احترام اختياراته الايديولوجية والسياسية [1].

هذه المنطلقات شكلت في مجموعها الخطوط العريضة لتحرك الدبلوماسية الجزائرية عامة ، خصوصا في ادارة دبلوماسيتها بمنطقة المغرب العربي ،وذلك بهدف ضمان الاستقلال الوطني ودعمه والدفاع عن سيادة وسلامة التراب الوطني المعرض للعديد من المخاطر .

وقد برزت قضايا الحدود على سطح الاحداث منذ الاستقلال، حيث كانت ولازالت تشكل مصدرا لتوترات عديدة بين الجزائر من جهة ، وبعض دول المنطقة من جهة اخرى ، وبالتالي كانت عقبة أمام التقارب بين الانظمة المغاربية . والمعلوم أنه مع بداية الاستقلال سنة1962م كانت معالم الحدود الجزائرية مع دول الجوار المغاربية كلها دون تحديد فقد كانت جل الدول المغاربية وعلى رأسها المغرب تونس ، وليبيا ترفض الاعتراف بالحدود الموروثة عن الادارة الاستعمارية.[2]

**1-الحدود مع الجمهورية تونس** : انحصرت مطالب تونس الترابية مع الجزائر في منطقة البرمة فقد كانت الحدود بين الجزائر وتونس غير محددة بمعالم بل غير معروفة قبل الاحتلال الفرنسي، و رسم معالمها خلال فترة تواجد هذا

[1]- بعزيز عز الدين :**سياسة الجزائر المغاربية من سنة1962 الى1995**، رسالة ماجستير ، (اشراف) أ.د اسماعيل دبش ،معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر، اكتوبر 1997، ص49.

[2]- محمد رضوان :**منازعات الحدود في العالم العربي** ،أفريقيا الشرق ، المغرب ، 1999، ص 137.

الاخير بالمنطقة ، وقد كان لها ذلك بعد محاولات عدة لوضع خريطة حدودية بينهما امتدت زمنيا الى الحرب العالمية الاولى حيث تم في هذه المرحلة تحديد الخط العملياتي النهائي للقوات الفرنسية بما يسمى خط الرمان والذي تم تدشينه من طرف المقيم العام الفرنسي سان في ماي 1928م، ومنذ تلك الفترة أصبح هذا الخط بمثابة النقطة الحدودية الفاصلة بين الجزائر وتونس ، وتم تثبيت ذلك على خريطة نشرها المعهد الوطني للجغرافيا التابع لفرنسا سنة 1929م ، وتم تأكيدها بمعاهدة بين تونس والحكومة الفرنسية في مارس 1956م عشية الغاء الحماية الفرنسية على تونس[1] .

لكن ما لبثت تونس أن اعادت اثارة مسألة الحدود بينها وبين الجزائر سنة 1957م وذلك من طرف الرئيس بورقيبة[2] الذي أعلن عن رغبته في تأييد وتطبيق فكرة الاستغلال المشترك للمناطق الصحراوية ، وقد تحددت هذه المطالب سنة 1959 م ،وذلك برسائل موجهة للسلطات الاستعمارية بالجزائر حول النقطة الحدودية رقم233 المعروفة بالبرمة كما كانت القوات التونسية في كثير من المناسبات تتخطى الحدود الجزائرية وتضع العلم التونسي بهذه النقطة الحدودية [3]، و خلال خطاب القاه الرئيس التونسي الحبيب بورقيبة صرح أن مطالبه تكمن في فسح المجال لما اسماه بالامتداد الطبيعي الصحراوي لتونس.

الا أن هذه المطالب ما فتئت أن فجرت خلافا بين الحكومة التونسية والحكومة المؤقتة الجزائرية نتج عنه نشر هذه الاخيرة لمذكرة في جويلية 1961 م تضمنت تأكيد الجزائر خلال مفاوضاتها مع فرنسا على وحدة ترابها الوطني من الشمال إلى الجنوب ومن الشرق الى الغرب ، ليصرح بورقيبة عن ذلك بقوله *"لقد فوجئت لما علمت لموقف الوفد الجزائري الذي تضمن مطالبته بكامل الصحراء ... إني أوافق بل أدعم مطلب تكامل التراب الجزائري*

---

[1] - Nicole Grimaud :**La politique Extérieure de l'Algérie** ,RAHMA ,Alger,1994, p 178.

[2] - عاش بين (أوت 1900-6أفريل 2000) أول رئيس للجمهورية التونسية (25جويلية1957-7نوفمبر 1987) انضم للحزب الحر الدستوري الا أنه انسحب منه ليؤسس الحزب الحر الدستوري الجديد 1934م ، عرف عن شخصيته انها شخصية عاصفة وهو الذي قال عن نفسه في ستينات القرن الماضي "في يوم ما سأنحرف عن الطريق ...وسأهذي بأي شيء...ولكن لا أحد منكم سيمنعني عن ذلك أو يوقضني عن الانحراف "، **ينظر**: الصافي سعيد :**بورقيبة سيرة شبه محرمة** ، ط1، رياض الريس للكتب والنشر ، لبنان ،2000،ص13 وما بعدها.

[3] - Paul Balta: **Le Grand Maghreb des indépendances à l'an 2000**,Laphomic, Alger, 1990 p201.

*مع امتداده الصحراوي، ولكن ماذا سنفعل بالوحدة الترابية التونسية*"[1]، وهكذا فقد أبقى على مطلبه بالامتداد التونسي إلى الصحراء الا أنه أجله إلى ما بعد الاستقلال .

وبخصوص تسوية هذه المسألة فقد كانت مطالب تونس الحدودية لا تتعدى 20 كلم$^2$ ، وما لبثت تونس وتنازلت عن هذا المطلب مقابل وعود الجزائر لها بالتسهيلات الاقتصادية ، وهذا ما أكده الرئيس بورقيبة بأن مشكل الحدود مع الجزائر يعتبر مشكل بسيط ، ويشكل امتحانا كبير لمفهوم حسن الجوار، فقد حملت الفترة الممتدة من 1968م إلى1970م محاولات جزائرية لحل المشكل الحدودي بين الطرفين [2] . فكيف كان رد الرئيس بورقيبة على الاقتراحات الجزائرية ؟

بدأ العمل على تسوية المشكل الحدودي بين البلدين وبصفة نهائية وبالتحديد بتاريخ 16 أفريل 1968م حيث تم توقيع اتفاقية بين البلدين بالعاصمة التونسية تضمنت اعتراف تونس بخط الحدود الذي يمر من منطقة البرمة مقابل استغلال هذه المنطقة لفائدة الطرفين ، بالإضافة إلى امداد تونس بالغاز الجزائري وبحث امكانية توصيله إلى اوروبا عن طريق تونس [3]. وقد تزامنت هذا الاقتراح في فترة كان الرئيس بورقيبة يعاني من ثلاث مشاكل رئيسية هي مضايقة غريمه صالح بن يوسف بمذهبه الاشتراكي التعاوني ، وتدهور وضعيته الصحية، والمشاكل العالقة مع ليبيا.

فما كان من بورقيبة الا قبول العرض الجزائري وذلك في نوفمبر من نفس السنة ، وبتاريخ 6 جانفي 1970م وقع معاهدة الاخوة وحسن الجوار والتعاون مع الرئيس بومدين لمدة عشرين سنة ، تتخلى بموجبها تونس عن مطالبها الترابية في المناطق الحدودية المتنازع عليها مقابل تعاون اقتصادي مكثف بين البلدين[4] .

**2-الحدود مع الجماهيرية الليبية:** كان مشكل الحدود بين البلدين يتمثل في تأجيل رسمها حيث وقعت احداث ساهمت في زيادة التوتر بين الطرفين خاصة مع اختراق الدوريات الجزائرية للحدود الليبية عند عين امناس على الحدود الجزائرية – الليبية اعتبرته ليبيا توغلا لمسافة 7كلم في اراضيها ، كما اتهمت الطيران الجزائري بالتوغل في

[1] - Nicole Grimaud: **op.cit** ,p :179 ,180.

[2] - Paul Balta: **op.cit**,p199.

[3] - محمد رضوان : **المرجع السابق** ، ص 139.

[4] - بعزيز عز الدين :**المرجع السابق** ، ص 56.

الفضاء الجوي الليبي [1] ، وقد كانت الجزائر تهدف من وراء ذلك لتأكيد تمسكها بمخطط الحدود الذي وضعته اتفاقية 1956م.

أين تم رسم الحدود الجزائرية الليبية بصفة نهائية خلال الثورة التحريرية باتفاق فرنسي ليبي سنة 1956 م انطلاقا من غدامس شمالا الى منطقة غات جنوبا . أما بالنسبة لبقية الحدود التي تربط منطقة غات حتى النقطة الحدودية الثلاثية المشتركة مع النيجر فقد تحددت من خلال الاتفاق الفرنسي الايطالي المؤرخ بتاريخ ديسمبر1919 م، وبالنسبة للخط الحدودي من غدامس حتى فور سان ( في أقصى الشمال أين توجد النقطة الحدودية المشتركة مع تونس) تم تحديدها من خلال الاتفاق الفرنسي العثماني بتاريخ 10 ماي 1910 م الملحقة بالاتفاقية الفرنسية الليبية المؤرخ بتاريخ 26 ديسمبر 1956 م. والحقيقة أن مشكل الحدود بين البلدين يتمثل أساسا في تأجيل رسمها بسبب عدم قناعة ليبيا بالحدود الموروثة عن الاستعمار .ففي سنة 1976 م نشرت ليبيا خريطتها الرسمية حيث اكتشف جيرانها بأنها أخذت 96.2 كلم$^2$ من التشاد و 19.5 كلم$^2$ من النيجر ، ونفس المساحة تقريبا من الجزائر [2].

وهكذا بقيت مسألة الحدود مع ليبيا مفتوحة تطفو من فترة إلى اخرى على السطح الا أنها لم تكن حجر اعاقة للعلاقات التي جمعت بين الطرفين الجزائري الليبي.

3- **الحدود مع المملكة المغربية** : رفضت المغرب الاعتراف بالحدود الموروثة عن المستعمر الفرنسي فيما يتعلق بحدودها مع الجزائر مستندا في ذلك الى حجج ترجع إلى سنوات 1844م و1845 م حيث ابرمت خلال هذه السنوات اتفاقيات بين المغرب وفرنسا حددت بموجبها الحدود الشرقية الشمالية بينما بقيت الحدود الشرقية الجنوبية أي منطقة الصحراء تابعة لممارسة مشتركة بين سلطات البلدين[3] .

وكان المغرب منذ استقلاله يسعى إلى تعديل وضعية حدوده مع الجزائر ، و يتطلع إلى مراجعة كافة حدوده السياسية سواء من جهة الشرق، أو الجنوب محاولا بذلك استعادة حقوقه التاريخية ، وفي هذا الاطار اجريت مفاوضات بين الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية والحكومة المغربية قبل استقلال الجزائر انتهت بإمضاء معاهدة

[1]- محمد رضوان :**المرجع السابق** ،ص 140.

[2]- بعزيز عز الدين :**المرجع السابق** ، ص ص: 53-56.

[3]- عكاشة برحاب : **من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر** ، ط1، دار ابي رقراق ،المغرب ، 2003، ص 16.

بتاريخ 6 جويلية 1961 م وقعها عن الجانب الجزائري رئيس الحكومة المؤقتة فرحات عباس ممثلا لجبهة التحرير الوطني ، والطرف المغربي مثله الملك الحسن الثاني[1] ، وفي اليوم التالي صدر بيان مشترك بين الطرفين نص على تأكيد حكومة الملك الحسن الثاني مساندتها التامة للشعب الجزائري في كفاحه من اجل الاستقلال التام ومعارضتها لكل محاولة تجزئة أو انقاص للإقليم الجزائري أما الحكومة الجزائرية المؤقتة فأكدت من طرفها ان مشكلة الحدود بين الطرفين ستجد حلها في مفاوضات لاحقة بين الحكومة المغربية وحكومة الجزائر المستقلة .[2]

وبمجرد استقلال الجزائر طفت هذه المشكلة على السطح مساهمة وبشكل مباشر في توتر العلاقات بين البلدين الشقيقين لتنتهي بنزاع مسلح في اكتوبر1963م عرف بحرب الرمال .

## المطلب الثاني :حرب الرمال1963 بين الجزائر والمملكة المغرب

كانت البدايات الأولى لاندلاع الحرب في سبتمبر 1963 م بتحركات من الجيش الملكي المغربي والجيش الجزائري على طول الحدود بين البلدين، وقد اجتازت بعض الوحدات للقوات الملكية المغربية الحدود الجزائرية على مستوى ولاية بشار، وتمركزت في منطقة حاسي البيضاء داخل التراب الوطني [3]، وكانت المرحلة الممتدة من أول أكتوبر لغاية 5 نوفمبر 1963 م مرحلة الاشتباكات في ثلاث مناطق : تندوف و كولومب بشار في الجزائر ومنطقة عين فيجيج في المغرب، ولقد أطلق على هذه الاشتباكات إسم حرب الرمال ، وتشير الأدبيات والدراسات إلى أهمية العمق الاستراتيجي للمنطقة المتنازع عليها ، بالإضافة إلى كون هذه المناطق غنية بالخامات الباطنية من جهة ،و بمثابة منافذ تقرب المغرب من أراضي موريتانيا التي كانت في ذلك الوقت أحد أهم المطامح التوسعية المغربية من جهة أخرى.[4]

---

[1] – عاش بين (9جويلية 1929–23جويلية 1999) حكم المملكة المغربية بين( 1961–1999 ) ، عرف بحنكته ودهائه السياسي ،كما عرفت فترة حكمه العديد من محاولات الانقلاب ، **ينظر** :جيل بيرو :**صديقنا الملك** ،(تر) ميشيل خوري ، ط1،ورد للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا 2002 ، ص9وما بعدها **وأيضا** : . Nicole Grimaud: **op.cit** ,p 185

[2] – محمد رضوان : **المرجع السابق** ، ص 174.

[3] – الطاهر الزبيري :**نصف قرن من الكفاح** ، (تح) مصطفى دالع ،ط1، الشروق للاعلام والنشر ، الجزائر ، 2011، ص42.

[4] – عتيقة نصيب :**العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب الباردة** ، رسالة ماجستير ،(اشراف) أ.د عمر فرحاتي ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،كلية الحقوق والعلوم السياسية ،جامعة محمد خيضر ، جامعة بسكرة ، 2012/2011، ص 80.

وقد اشار محمد بوضياف إلى أن مسألة الحدود بين الجزائر والمغرب لطالما كانت تثار ومنذ سنة 1956م أي منذ استقلال المغرب ، حيث ناقش الملك محمد الخامس في البداية الموضوع مع الوفد الخارجي للثورة الذي كان متواجدا في اسبانيا ، والمكون من لمين دباغين وأحمد بن بلة ، وتواصل في طرح الموضوع أمام الحكومات المؤقتة الثلاث الا ان الجانب الجزائري كان يرجئ المسألة الى بعد الاستقلال بحكم عدم وجود حكومة نهائية تقرر في الموضوع . لتعود المغرب لطرح المسألة من جديد حيث ذكر بوضياف في كتابه الجزائر الى أين ؟ أن المغرب طرحت مسألة الحدود مع الحكومة الجزائرية ستة مرات[1] . والسؤال المطروح هنا ماهي الاحداث التي أدت الى جعل المسألة تتحول الى نزاع مسلح ؟

ربما تعود الاسباب المباشرة إلى التدخلات العسكرية بين الطرفين أين سارع الطرفين لعقد اجتماع على مستوى وزيري الخارجية في 5 أكتوبر 1963م انتهى ببلاغ مشترك أكد على اتخاذ كافة الاجراءات لتطبيع العلاقات والاتفاق من أجل عقد قمة بين زعيمي البلدين .

ولم تكد تمضي ثلاثة ايام حتى اندلعت الحرب بمنطقة حاسي بيضاء وتنجوب بضواحي تندوف استطاعت في أعقابها القوات المغربية من الاستلاء على اجزاء من الاراضي المتنازع عليها ، ورغم كل المحاولات لتطويق الاحداث سلميا ومن خلال التصريحات الصحفية ، من ذلك تصريح بن بلة خلال ندوة صحفية في 13 أكتوبر 1963م بضرورة الالتزام بما تم الاتفاق عليه خلال لقاء وجدة في 5 أكتوبر 1963م ، كما أصر الجانب الجزائري على انسحاب القوات المغربية من حاسي بيضاء وتنجوب في حين تمسك الجانب المغربي بانسحاب قوات الجانبين من المواقع المكتسبة قبل اشتباكات 8 أكتوبر[2] .

وأمام فشل تقريب الرؤى بين الطرفين ، وفشل اللقاءات الدبلوماسية على وقف العمليات العسكرية وعدم توصل الفريقين في لقاء وجدة إلى عقد لقاء قمة بين الحسن الثاني وبن بلة [3]، دعا بن بلة في خطابه الشهير

---

[1] -بوضياف محمد :**الجزائر الى اين** ، (تر)محمد بن زغيبة ،و يحي الزغودي ،ط2، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء ، 2012 ص- ص : 191-193.

[2] - محمد رضوان : **المرجع السابق**،ص:176،177.

[3] - Mourice Flory: "Chronique Diplomatique",**Annaire de l'Afrique du Nord** ,CRSAM , Paris 1965 ,p :143,144.

للشعب الجزائري في 15 أكتوبر 1963م من أجل التعبئة العسكرية[1] ، أما الموقف المغربي فقد عكسته برقية بعث بها العاهل المغربي إلى بن بلة في 19 أكتوبر 1963م يؤكد أن النهج الذي اختارته الجزائر حول هذه المسألة ليس من شأنه حلها في جو مناسب من المفاوضة ، مظهرا قدرة المغرب على مواجهة كل الاحتمالات بكل الوسائل الملائمة.[2]

وبعد فشل مبادرة الجامعة العربية والمبادرات الدبلوماسية ( تونسية، ثم سورية ثم عراقية وأخيرا مصرية) استطاعت الدبلوماسية الإفريقية أن تفرض وقف إطلاق النار بين البلدين، وكان ذلك أثناء اجتماع اللجنة المكلفة بفض النزاع الجزائري- المغربي ببماكو عاصمة مالي في 30 أكتوبر من سنة 1963م ، والتي كانت ممثلة بسبعة دول افريقية اطلق عليها لجنة التحكيم[3] ، ليتم إعلان اتفاقية وقف إطلاق النار لتتوقف حرب الرمال الا أن السلام التام في المنطقة لم يستتب [4].

وفي 19 فيفري 1964م تم ابرام اتفاق بين الطرفين ينص على عودة قواتهما إلى مواقعها الاصلية قبل بدء الاشتباكات العسكرية ، وهكذا اخذت تظهر رغبة الطرفين في تسوية النزاع ، ومع توالي انعقاد الاجتماعات بين الطرفين من أفريل 1964م إلى فيفري 1965م بعدة عواصم عربية وافريقية ، وبفضل جهود لجنة التحكيم أخذت العلاقات تتحسن بين الطرفين من جديد ، الا أن الحرب كادت تندلع من جديد في 1966م عندما أعلنت الجزائر عن رغبتها في تأميم مناجمها بما فيها منجم غار جبيلات بتندوف في الوقت الذي أبدى المغرب معارضته الشديدة لذلك القرار .

بدأت قضية الحدود بين الطرفين تعرف بوادر التسوية النهائية منذ جانفي 1969م في أعقاب لقاء جمع بين وزيري خارجيتي الدولتين في افران المغربية التي أعرب فيها الطرفان عن رغبتهما في تدعيم روابط الاخوة والصداقة وحسن الجوار كما جرى لقاء بين الحسن الثاني وبومدين بتلمسان في 27 ماي 1970م صدر على اثره تصريح

---

[1]- كانت الجزائر في خضم هذه الحرب تواجه تمرد العقيد شعباني في الصحراء وقوات حسين آيت أحمد ومحند أولحاج في القبائل ، بالاضافة الى نقص تأهيل الجيش ونقص عتاده لذا كانت الجزائر تواجه حرب غير متكافئة ،ليوجه بن بلة كلمته المؤثرة "حقرونا " ليستجيب كافة الشعب لندائه ويلتحقوا بجبهات القتال ، وكان منهم العقيد شعباني والعقيد محند أولحاج ، الذي قال كلمته الخالدة "الجزائر قبل كل شيء"، **ينظر** :الطاهر الزبيري :**المرجع السابق** ، ص- ص:44-46.

[2] - محمد رضوان : **المرجع سابق** ، ص:176،177.

[3] - الدول الأفريقية السبع التي كانت تمثل لجنة التحكيم هي : ساحل العاج و أثيوبيا و مالي و نيجيريا والسنغال والسودان وطانغانيكا .

[4]- عتيقة نصيب: **المرجع السابق** ، ص 81.

تلمسان الذي يعد امتداد لمعاهدة افران [1]، أين توصل فيه الطرفين إلى احداث شركة مختلطة بين الطرفين لاستغلال مشترك لمناجم الحديد بغار جبيلات . كما وقع زعيمي البلدين على اتفاقية الحدود بينهما اثر انعقاد القمة التاسعة لمنظمة الوحدة الافريقية بالرباط صادقت عليها الجزائر في 1973م ، أما المغرب فقد صادقت عليها بعد قرابة عشرين عاما بالتحديد في 22 جوان 1992م.

وورد في الاتفاقية تحديد خط الحدود الدولية و الذي يمر من ثانية الساسي إلى تندوف، وقد أشارة هذه الاتفاقية للأخذ بعين الاعتبار معاهدة لالة مغنية 1845م والاتفاقيتين الدوليتين لعامي 1901م و1902م المتعلقة بالحدود وبذلك استطاعت الجزائر الوصول إلى ما كانت تسعى اليه طول هذا النزاع[2].

وهكذا يمكن القول أن أبرز مشكل واجهه النظام السياسي الجزائري بعد الاستقلال هو فرض سيادته على كامل التراب الجزائري ، فكانت أولوية الدبلوماسية الجزائرية ضمن توجهها المغاربي هي تسوية مشكل الحدود مع جيرانها الرافضين لمبدأ قداسة الحدود الموروثة على الاستعمار ،والذي أقرته منظمة الوحدة الأفريقية ، لتبذل الدبلوماسية الجزائرية ولعشرية كاملة تقريبا جهود كبيرة من أجل تسوية هذه المشكلة بعد أن وصلت إلى حد اندلاع حرب الرمال 1963م ، وقد أثمرت هذه المجهودات المبذولة من طرف الدبلوماسية الجزائرية مع الجوار المغاربي إلى عقد العديد من الاتفاقيات نصت في مجملها قبول الحدود الموروثة عن الاستعمار كما أظهر النزاع الجزائري ـ المغربي قدرة الدبلوماسية الجزائرية على حشد التضامن الدولي لصالحها .

## المبحث الثاني: الأنظمة المغاربية والتعاون الاقتصادي

مع تمكن مشكلة الحدود بين دول المنطقة المغربية عرف مشروع الوحدة تصورات جديدة كان يرجى منها تحقيق المشروع فيما بعد ، فقد تحولت الأنظمة المغاربية بعد الاختلاف فيما بينها إلى محاولة إيجاد نقطة تقارب وكان التعاون الاقتصادي الحل الأمثل لتحقيق ذلك .

[1] – الشادلي بن جديد :**مذكرات الشادلي بن جديد (1929–1979)**،(تحر) عبد العزيز بوباكير ، ج1، دار القصبة للنشر ، الجزائر 2011،ص256.

[2] – محمد رضوان :**المرجع السابق** ، ص: 179،180.

## المطلب الاول :التعاون والاندماج الاقتصادي

دخلت فكرة التعاون المغاربي حيز العمل منذ السنوات الاولى لاستقلال الجزائر ،حيث برز في هذه المرحلة ابتعاد زعماء الدول المغاربية عن فكرة اتحاد عضوي ، واتجهوا نحو اقامة وحدة اقتصادية ، تحولت مع الوقت إلى مجرد تعاون بين هذه الدول ويعود ذلك إلى عاملين اساسين هما النزاع المسلح بين الجزائر والمغرب الذي ادى إلى تدهور العلاقات بين الطرفين مما ساهم في تراجع فكرة المغرب العربي المتحد في اذهان زعماء الدول المغاربية ، وقلق الرئيس التونسي والملك المغربي من اختيارات الجزائر الايديولوجية بعد استقلالها خاصة انطلاقها في الطريق الاشتراكي مما اعتبره هذين الطرفين خطرا على كل من نظام الحكم الملكي في المغرب ، و النظام الجمهوري البرجوازي في تونس . بالإضافة إلى التخوف من اتجاه الجزائر القومي العربي حيث كان الرئيس الجزائري بن بلة اكثر حرصا على ربط الوحدة المغاربية بالوحدة العربية .[1]

مع انعقاد أول اجتماع مغاربي بين 29سبتمبر، وبداية أكتوبر 1964م بتونس شارك فيه وزراء الاقتصاد لدول المغرب العربي أسفر عن تكوين اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة ، والتي اتخذت تونس مستقرا لها ، ودورها يتمثل في تحقيق الانسجام بين السياسات التجارية وتنسيق النشاطات الصناعية والنشاطات الخاصة بالعلاقات مع الهيئات المختصة لمنظمة هيئة الامم المتحدة، واللجنة الاستشارية هيئة تقنية بصفة استشارية [2]،ومن نتائج هذا الاجتماع أيضا اتفاق بين الوزراء من أجل اجراء مفاوضات ، وعقد اجتماعات دورية ، وهكذا كان هذا الاجتماع بمثابة اللبنة الاولى للتعاون المغاربي المشترك في طريق الوحدة حيث وقع خلاله بروتوكول اتفاق اطلق عليه بروتوكول تونس[3] والذي اعتبر شهادة ميلاد رسمية لتجربة الاندماج الاقتصادي[4] ، والمخطط التالي يوضح المؤسسات الاقتصادية المغاربية وبالترتيب العمودي حسب أهمية كل مصلحة داخل هذه الهيئة المغاربية

---

[1] – نبية الاصفهاني :" التطورات الجديدة في مشروع المغرب الكبير "، **مجلة السياسة الدولية** ، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الاهرام، ع 22 مصر 1970، ص100.

[2] – عبد العزيز جراد:**العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع**،(تر) صالح بالحاج، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، ص73.

[3] – للاطلاع على البروتوكول **ينظر**: "Protocole d' accord singé 1 Octobre1964 à Tunis" , **Annuaire de l'Afrique nord** , p : 663,664.

[4] – جمال عبد الناصر مانع : **اتحاد المغرب العربي** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، عنابة ، 2004،ص 63.

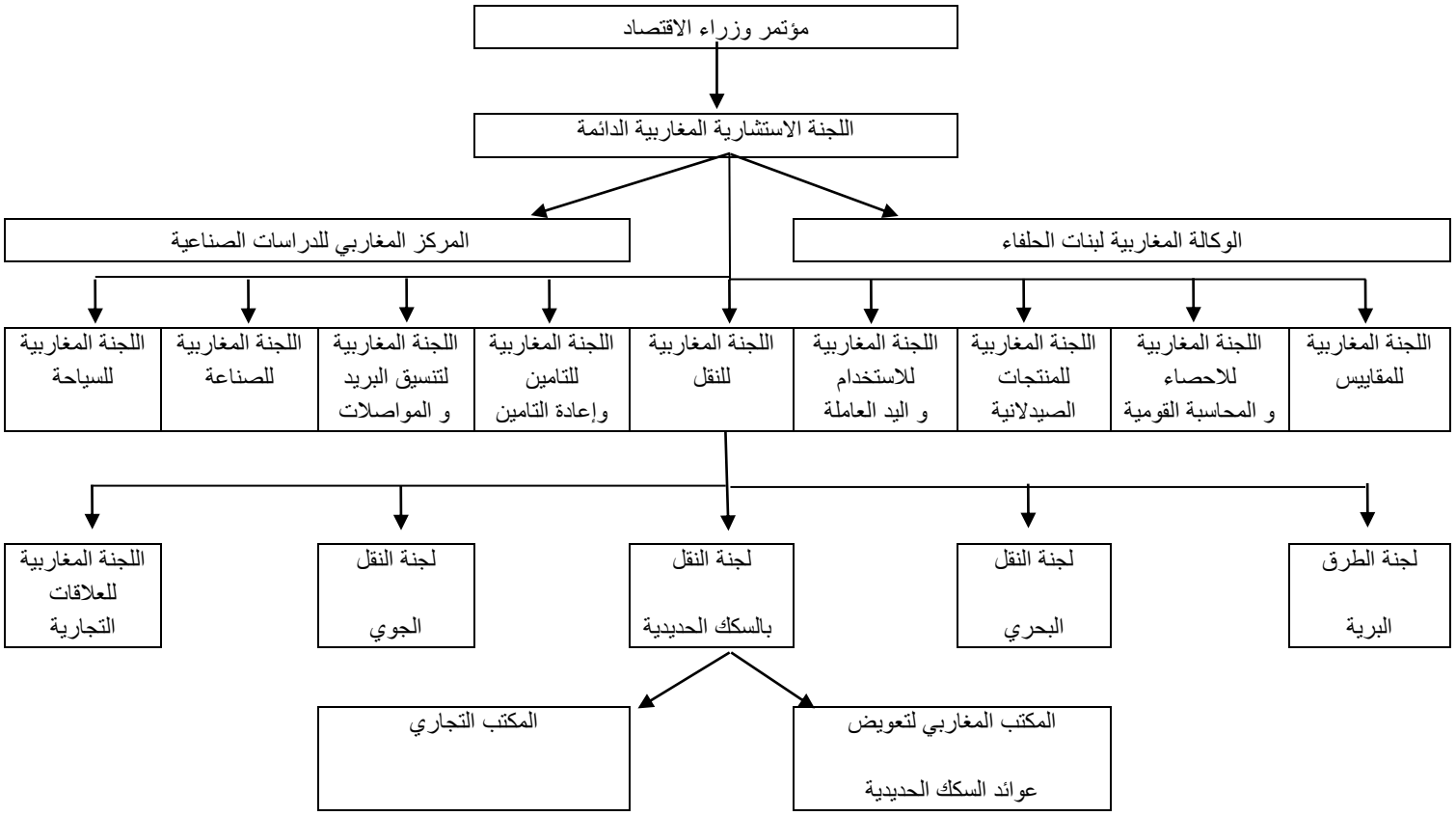


الشكل :الهيكل التنظيمي المغاربي ( المنبثق عن اجتماع سبتمبر1964م بتونس)[1]

[1] – بعزيز عز الدين :**المرجع السابق**، ص59.

كانت اللجنة الاستشارية تتكون من لجان دائمة وأخرى مؤقتة ، أما الدائمة فهي الوكالة المغاربية للحلفا والتي تقوم بتنسيق استغلال الحلفا والتي قل نشاطها منذ 1967م ، ومركز الدراسات الصناعية والذي أسس في 1964م وكلف باجراء دراسات وابحاث في مجال الصناعة وهو الذي لم يظهر مطلقا ، واللجنة المغاربية للنقل والتي أسست في تونس 1969م من طرف مديري شبكات السكك الحديدية الثلاث الجزائرية والتونسية، والمغربية ومهمته تسهيل عملية الدفع في هذا المجال ، ومع هذه الهيئات الدائمة وجدت الهيئات الأخرى والتي كانت مؤقتة والتي أنشئت بين 1965م و1974م ،ومنها اللجنة المغربية لتنسيق البريد والمواصلات واللجنة المغربية للسياحة ولجان العلاقات التجارية والصناعة وغيرها .[1]

و بالنسبة لمؤتمرات وزراء الاقتصاد من حيث صلاحياتها فلم تكن محددة كما أن هذه المؤتمرات لم تكن منتظمة فبين أعوام 1964م و 1967م كان الوزراء يجتمعون سنويا ، الا أنه منذ 1967م لم يلتق هؤلاء الوزراء الا عام 1970م وهي السنة التي خرجت فيها ليبيا من اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة ليتم تعويضها بموريتانيا

[1]- عبد العزيز جراد :**المرجع السابق**، ص:74،75.

واختتمت بمؤتمر أخير ووحيد سنة 1975م[1]. أما بالنسبة للجنة الاستشارية فقد كانت مهمتها مساعدة الحكومات في اعداد دراسات للتوصل إلى قرارات عملية في المجالات المختلفة كالزراعة والصناعة والتجارة بالاضافة إلى أنها كانت مكلفة بتأمين ارتباط البلدان المغاربية بالمنظمات الاقتصادية الدولية ، الا انها لم تكن تملك أي سلطة قرار لتفرض سلطتها[2].

هذا و قد شرعت اللجنة الاستشارية للمغرب العربي في دراسة و وضع بعض المشاريع المغربية العامة و الكبرى و من هذه المشاريع نذكر:

**1- مشروع الشركة المغاربية للطيران:** جاء هذا المشروع باقتراح و توصية من اللجنة الفرعية المغاربية للنقل الجوي قصد إنشاء شركة مغاربية للطيران المدني، و قد توصلت اللجنة إلى وضع القانون الأساسي لشركة الطيران المغاربي سنة 1970م الا أن هذا المشروع لم يرى النور بعد[3].

**2-مشروع القطار المغاربي:** تونس- الدار البيضاء: أقترح المشروع بعد دراسة معمقة و مشاورات بين وزارات النقل المغاربية، وقد شرع في تنفيذ المشروع الذي اكتمل شطره الأول بين تونس و الجزائر سنة 1974م حيث أصبح صالحا للاستعمال مع استمرار إنجاز الشطر الثاني منه و الذي يربط الجزائر بالدار البيضاء المغربية، لكن هذا المشروع العام توقف به العمل سنة 1975م.

**3- مشروع التكامل الكهربائي المغاربي:** وقد تم نتيجة التشاور بين المسؤولين المباشرين لهيئات الكهرباء بالبلدان المغاربية الثلاث للوصول إلى وضع برنامج للربط بين الشبكات الوطنية من جهة ، و تحقيق السوق المغاربية المشتركة في ميدان الطاقة الكهربائية من جهو أخرى.[4]

وهكذا يتضح لنا أن هذا الهيكل لم يكن في محل توقعات شعوب المنطقة بحكم أنه وجد في مرحلة كانت العلاقات بين الدول المغاربية غير مستقرة بسبب مسألة الحدود بالاضافة إلى اختلاف الانظمة السياسية والاقتصادية وهذا ما يفسر عدم اتفاق اللجنة الاستشارية حول القضايا الاقتصادية المشتركة .

---

[1]- جمال عبد الناصر مانع : **المرجع السابق** ، ص:63،64.

[2]- محمد علي داهش :" اتحاد المغرب العربي الواقع ومتطلبات المستقبل" ، **مجلة اوراق سياسية** ، العدد41، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل العراق 2009، ص 6.

[3]- محمد شكري : "تجربة التكامل الاقتصادي لدول اتحاد المغرب العربي" ، **المؤتمر المصرفي العربي السنوي**، الدوحة ، قطر ، 2009،ص3.

[4] - مومن العمري : **المرجع السابق** ، ص 351.

ونتيجة لذلك بدأت الجزائر تتجه لاقامة علاقات اقتصادية ثنائية ، بالاخص مع عدم نجاح اجتماع وزراء الاقتصاد للدول المغاربية ( الجزائر ،تونس ، المغرب ) في ماي 1975م والذي عقد من أجل تسوية مشكل الاستثمارات الاجنبية في كل من تونس والمغرب ،الا أنه لم يصل الى النتيجة المروجة منه بحكم التأزم السياسي في تلك الفترة و المتمثل في قضية الصحراء الغربية ، ليصل التعاون الاقتصادي المغاربي الى ادنى درجات ضعفه[1] . حيث وضحت السلطة الجزائرية رؤيتها للاندماج الاقتصادي في ميثاقها الوطني 1976م: *" إن الاندماج الاقتصادي للمغرب العربي لا يمكن تحقيقه ما بقيت في المنطقة تصورات وهياكل اقتصادية واجتماعية مبنية على اساس المصالح الحقيقية للجماهير الشعبية ولكن على اساس خدمة الرأسمالية الدولية وكمشة من المستغلين "*[2].

وهنا يمكن القول أن الجزائر فضلت التعاون الثنائي على الاندماج الاقتصادي للمغرب العربي ، ويرجع ذلك في الاساس إلى ايمان الجزائر بعدم نجاح هذا المشروع الممثل في اللجنة الاستشارية المغاربية الدائمة ، لتظافر العديد من الاسباب التي تعيق هذا التعاون كان ابرزها اختلاف الانظمة السياسية (شكلا ومضمونا)بين الدول الثلاث التي تمثل مركز المغرب العربي (تونس، الجزائر ،المغرب الاقصى) ، بالاضافة إلى مشكل الحدود الذي ما فتئ يطفو على سطح الاحداث بين الدول الثلاث في تلك الفترة .

## المطلب الثاني :التوازن وسياسة المحاور

منذ استقلال الجزائر 1962م ، بدأت الدول المغاربية المجاورة خاصة تونس والمغرب تهتم بموازين القوى الجديدة في المنطقة فكل بلد اخذ يعمل على ترجيح ميزان القوى لصالحه ، ومن هنا بدأت التحالفات والتحالفات المضادة تظهر بين دول المنطقة وتتغير من حين لاخر حسب الوضعيات والمصالح التي تخدم كل طرف .

اذا كانت ظاهرة المحاور والتحالفات بين دول المنطقة المغاربية ظهرت بصورة قوية بعد استقلال الجزائر وربما يرجع لأسباب واقعية منها اتساع مساحة الجزائر التي تمثل تسعة عشر مرة أكثر من تونس ، وخمس مرات أكثر من المغرب .فيماتبلغ مساحة المغرب أكثر من تونس بحوالي ثلاث مرات ، بينما تبلغ مساحة ليبيا وتونس مجتمعتان 1923000 كلم$^2$ ، ومساحة المغرب وموريتانيا مضافة اليهما مساحة الصحراء الغربية هي 1760000 كلم$^2$ في الوقت الذي بلغت فيه مساحة الجزائر 2381741 كلم$^2$،ويضاف الى هذه المعطيات والتي كان لها انعكاس

[1]- بعزيز عز الدين :**المرجع السابق** ، ص62.

[2]- جبهة التحرير الوطني : **الميثاق الوطني 1976م** ، **المرجع سابق** ، ص 165.

كبير على سير الاحداث في المنطقة خاصة بالنسبة للجزائر التي تقع في موقع حساس واستراتيجي كقلب المغرب العربي وكذا مطالبة جيرانها بحقوق ترابية لهم فيها خاصة المغرب وتونس .

إن ما يمكن قوله أن مطالب تونس والمغرب الترابية الحدودية مع الجزائر هدفه من جهة الحفاظ على المصالح الاقتصادية مع الجزائر ، ومن جهة اخرى يحدد نظرة كل دولة منهما للتوازن الجهوي ، فمطالب بورقيبة في الاراضي الصحراوية نابع من علمه بغنى هذه المناطق بالبترول والتي ستساعد في بداية عملية التصنيع في بلاده والتي يعتمد اقتصادها على الزراعة ليثير من جديد في 1966 م مشكل الحدود، على غرار مطالب المغرب التوسعية ومنه لماذا هذا التنسيق التونسي ـ المغربي في سياستهما اتجاه الجزائر ؟

من بين الاسباب الواضحة لهذا التنسيق التطور الحاصل في الجانب التنموي الجزائري ،وقد تجلت ملامحه في عدة ميادين كان ابرزها الاتفاق الجزائري ـ الفرنسي لسنة 1965م[1] ، وشروع الجزائر في تأميم معادنها بما فيها غار جبيلات منذ ماي 1966م[2] ، بالاضافة الى تدعيم التعاون الجزائري ـ الامريكي الذي ساهم في ارتفاع العائدات المالية للجزائر خاصة البترولية منها . في الوقت الذي كانت تونس تعاني من مشاكل مالية بسبب عدم نجاح مخططاتها الفلاحية ، ونفس الشيء بالنسبة للمغرب الذي لجأ الى المساعدات الخارجية [3].

بالمقابل هناك لعبة تحالفات دول المنطقة مع القوتين الاعظم في العالم والذي لعب الدور البارز في تحديد توازن الدائرة المغاربية ففي حين كانت موسكو تمون الجيش الوطني الشعبي الجزائري بالاسلحة ، أبدت كل من تونس والمغرب قلقها ازاء تلك الصفقات ، وهو القلق الذي أبدته الجزائر اتجاه الدعم الامريكي العسكري لهذين البلدين مما اثار حربا باردة مغاربية .

الا أنه بعد هزيمة مصر في حربها ضد اسرائيل 1967م ذهب قادة المغرب العربي إلى ترجيح فكرة توحيد الصفوف حيث صرح بومدين بأن عوامل وحدة وتقارب الدول المغاربية أكثر من عوامل تباعدها[4] ، وبحكم ما كانت تمر به كل من تونس والمغرب وقد ذكرنا ذلك سابقا ( مشاكل الزراعة في تونس ،و معاناة المغرب مع قروض الخارج ) لذلك اظهرا قبولهما لعروض الجزائر من أجل تصفية وتنقية الاجواء فيما بينهم.

---

[1]- بعزيز عز الدين : **المرجع السابق** ،ص64.

[2]- محمد رضوان : **المرجع السابق** ، ص179.

[3]- بعزيز عز الدين : **المرجع السابق** ، ص 65.

[4]- سعد بن البشير العمامرة :**المرجع السابق** ،ص141.

وساهم نجاح الجزائر في ربط علاقات جيدة مع موريتانيا بداية من 1963م في تأزيم العلاقات المغاربية خاصة تدعمت باتفاقيات تعاون بين البلدين سنة 1966م، وقد ساهم هذا الاتفاق في دفع الملك الحسن الثاني إلى التحرك لتجنب الاثار السلبية لهذا الوفاق الجزائري ـ الموريتاني ليتم توقيع معاهدة اخوة وحسن الجوار في جانفي 1969م بين الجزائر والمغرب اثر زيارة بومدين الى المغرب [1].

كما أمضى الحسن الثاني بعدها وبتاريخ 27 ماي 1970م اتفاق مع الجزائر ينص عن تنازله عن مطالبه الترابية في تندوف وبشار .وخلال المؤتمر التاسع لمنظمة الوحدة الافريقية الذي انعقد في الرباط من 12 إلى 15 جوان 1972م أمضى بومدين مع الحسن الثاني وبحضور 35 رئيس اتفاقيتين تكملان الاتفاقيات السابقة [2].

إن حركية النشاط الديبلوماسي الجزائري على الجهة الغربية لم يستثن النشاط الديبلوماسي الجزائري على الجهة الشرقية وبالتحديد مع تونس فقد كانت الجزائر تعلم أن ظروف تونس والتي ذكرناها سالفا مناسبة لتسوية المشاكل العالقة بين الطرفين . ليقوم وزير الخارجية الجزائري عبد العزيز بوتفليقة في 22 مارس 1969م بزيارة إلى تونس التي مالبثت أن أظهرت رغبتها للاستجابة لعرض الجزائر فيما يخص تسوية المشاكل والقضايا العالقة بين البلدين ، ليتم فيما بعد وبتاريخ 6 جانفي 1970م تم توقيع معاهدة اخوة وحسن جوار والتي تضمنت كما أشرنا سابقا اعتراف تونس بالحدود الموروثة عن الاستعمار مقابل تسهيلات ، وتعاون اقتصادي بين الطرفين [3].

وقد ساهمت هذه الاتفاقيات في زيادة الاستقرار على الحدود انعكس على تطوير التنمية داخل الجزائر خاصة في المجال الاقتصادي ، الا أن ذلك لم يدم طويلا لتعود الجزائر إلى هاجسها مع دول الجوار خاصة تونس المغرب وليبيا بدرجة أقل الذين تراجعوا عن مواقفهم وذهبوا إلى التنسيق فيما بينهم بهدف تهميش الجزائر .

ومن هذه المحاولات الاعلان عن انشاء الجمهورية العربية الاسلامية التونسية ـ الليبية في 12 جانفي 1974م دون اخطار الجزائر بذلك ، والتي رفضت منذ البداية هذا الطرح و تلخص موقفها الرسمي في عبارة لا للوحدة مبررة رفضها بان أي تغيير جيو ـ سياسي بمنطقة المغرب العربي يجب أن يمر عن طريق مشاورات بين بلدان المنطقة ومما زاد مخاوف الجزائر هو كونها سبق وأن تقدمت باقتراح وحدة فدرالية مع تونس في 1973م الا أن هذه

[1]- محمد رضوان :**المرجع السابق** ، ص- ص: 179-180.

[2]- بعزيز عز الدين :**المرجع السابق** ،ص66.

[3]- محمد رضوان :**المرجع السابق**، ص139

الاخيرة اشترطت تنازل الجزائر لصالح تونس عن بعض المناطق الشرقية الى غاية مدينة قسنطينة من اجل تحقيق هذا المشروع [1].

وتقدمت الجزائر خلال قمة عدم الانحياز بالجزائر في 1973م بمشروع وحدة كونفيديرالية ثلاثية بين الجزائر وتونس وليبيا الا أن هذين الاخيرتين رفضتا ذلك . وهكذا كان الموقف المتشدد للجزائر اتجاه هذه الوحدة سببا في فشل المشروع قبل ميلاده خاصة مع اعلان تونس على المحافظة على علاقاتها وحسن جوارها مع الجزائر .

أما من الناحية الحدودية الغربية مع المغرب الاقصى ، فقد عملت هذه الاخيرة على احتواء موريتانيا إلى صفها ونجحت في ذلك ليتم توقيع اتفاقية بين الحسن الثاني ورئيس موريتانيا المختار ولد داده في أكتوبر 1974م والتي تقضي باقتسام الصحراء الغربية بينهما ، ورغم أن الجزائر باركت هذا الاتفاق مبدئيا الا أن الرئيس بومدين اعتبر اختيار ولد داده طعنة في الظهر [2].

وقد كانت الجزائر متخوفة من أبعاد هذا الاتفاق المغربي ـ الموريتاني ، لتنضم تونس الى حلف المغرب وموريتانيا من أجل تطويق الجزائرحيث كانت نظرتهم أن بومدين يهدف إلى بناء الجزائر الكبرى وليس المغرب الكبير[3].

إن هذه العبارة تؤكد مدى تخوف دول الجوار المغاربي من الجزائر، وتنامي مركزها ان كان اقليميا ،و أفريقيا و دوليا وربما هو بالاحرى تخوف زعماء الدول المغاربية من الدور القيادي الذي لعبته الجزائر فتنامى مركزها الدولي بعد اعلان الرئيس بومدين ضرورة اقامة حوار تعاون شمال ـ جنوب ، وادخال القضية الفلسطينية في الجلسات العلنية في أروقة مجلس الامن بدأ يخيف فعلا دول الجوار المغاربي ، حيث هيئت كل هذه الظروف تحقيق قفزة نوعية في أداء الدبلوماسية الجزائرية ،بالاضافة الى عوامل داخلية منها الاختيار الاشتراكي ودعم هذا المعسكر لها ،وصولا الى البناء الاقتصادي ، برغم من أن الجزائر كانت في خضم اعادة بناء البنى التحتية للدولة الا أن النفط والغاز ساهما في دعم الاقتصاد الجزائري . مما دفع دول الجوار المغاربي تتعاون وتتحد فيما بينها في محاولة منها تهميش الدور الريادي للجزائر .

[1]- بعزيز عز الدين : **المرجع السابق** ،ص 67.

[2]- الشادلي بن جديد: **المصدر السابق**، ص : 259،258.

[3] عبد الله شريط: **حوار ايديولوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية** ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982،ص 38.

## الفصل الثالث :التوجه المغاربي للسلطة الجزائرية في ظل قضية الصحراء الغربية 1975-1976

### المبحث الأول: ظهور مشكل الصحراء الغربية على الساحة الاقليمية المغاربية

#### المطلب الأول: قضية الصحراء الغربية

#### المطلب الثاني: موقف الجزائر من المشكل الصحراوي

### المبحث الثاني : القضية الصحراوية في ميزان الدبلوماسية الجزائرية

#### المطلب الاول : تحول في مسار التوجه المغاربي للجزائر

#### المطلب الثاني: مغرب الشعوب بديل لمغرب الأنظمة

## الفصل الثالث : التوجه المغاربي للجزائر في ظل قضية الصحراء 1975–1976

تعتبر قضية الصحراء الغربية مع ظهورها كمشكل اقليمي في المنطقة المغاربية إحدى المحددات الرئيسة للعلاقات المغاربية ـ المغاربية ، ومعيارا أساسيا لربط التحالفات بالمنطقة . وإن كانت الجزائر ومنذ استقلالها انتهجت سياسة دعم مشروع وحدة المغرب العربي في ظل التعايش مع اختلاف الانظمة السياسية في المنطقة ،فإنها اتجهت في منتصف السبعينات إلى تبني سياسة جديدة بالمنطقة أطلقت عليها مغرب الشعوب كبديل لمغرب الأنظمة مما يعكس حالة التوتر الذي عاشته المنطقة المغاربية مع تفاعلات القضية الصحراوية.

ومع بروز القضية الصحراوية بدأت ترتسم ملامح مرحلة جديدة للدبلوماسية الجزائرية إن كان في الدائرة المغاربية ، أو العربية ، أو الافريقية ، وحتى الدولية وذلك من خلال مواصلة العمل على لعب دور ريادي على الساحة المغاربية خصوصا والدولية بشكل عام .

### المبحث الاول : ظهور مشكل الصحراء الغربية على الساحة الاقليمية المغاربية

كانت قضية الصحراء الغربية محرك أساسي للدبلوماسية الجزائرية في منتصف السبعينات، فبروزها على سطح الأحداث ساهم في تغير مسار التوجه المغاربي للسلطة الجزائرية وكانت أحد أبرز الأحداث المساهمة في رسم مسار العلاقات داخل الدائرة المغربية

#### المطلب الاول :قضية الصحراء الغربية

تعد قضية الصحراء الغربية ، والتي لا يزال مشكلها متواصل بشكل متواتر إلى غاية الآن كواحدة من أبرز المشاكل الاقليمية والعربية والأفريقية ، والأكثر تأثيرا على الوضع المغاربي والدولي ، وهذا التأثير راجع لتداخل المواقف الاقليمية والعربية في قضية الصحراء الغربية كل حسب موقفه السياسي واتجاهه الايديولوجي، أو المصالح المنتظرة من هذه المنطقة الاستراتيجية فمع امتلاك الاقليم الصحراوي للثروات البحرية التي تزخر بها الشواطئ محيطها تم اكتشاف الفوسفات عالي الجودة بها .

وعلى الرغم من أن قضية الصحراء الغربية كانت قضية تصفية استعمار، الا أنها تطورت إلى مشكل اقليمي بعد توقيع اسبانيا لمعاهدة مدريد مع كل من المغرب وموريتانيا في 14 نوفمبر1975م [1]، والتي نصت على نهاية التواجد الاسباني في الإقليم فعليا و نهائيا قبل يوم 28 فيفري 1976 م[2] . وقد سبق توقيع المعاهدة حدث كان له أثر كبير على سير القضية الصحراوية وهو المسيرة الخضراء التي نظمتها السلطات الملكية المغربية بقيادة الملك الحسن الثاني من أجل ضم الصحراء الغربية وجعلها صحراء مغربية ، فكانت أول مناورة يقوم بها لإلحاق الصحراء الغربية بالمملكة المغربية[3] ، وحسب ما ذهب اليه عبد الكريم غلاب في كتابه تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب فان الملك أعلن عن المسيرة في 16 أكتوبر 1975م على أن يشارك فيها 350 ألف مواطن ومواطنة من مختلف أنحاء المملكة ويكون مركز التجمع العام هو طرفاية[4] أقرب نقطة على الحدود مع الصحراء الغربية . وكانت انطلاقة المسيرة في 6 نوفمبر من نفس السنة لتدخل الصحراء من منافذ مختلفة ويحمل المشاركين في المسيرة مصاحف وأعلام[5] .

إن من بين العوامل التي دفعت بالملك الحسن الثاني الى اطلاق وتسريع المسيرة موقف هيئة الامم المتحدة من قضية الصحراء الاسبانية ، فمنذ صدور التصريح العالمي الخاص بتصفية الاستعمار سنة 1960م ، والدبلوماسية المغربية تثير قضية الصحراء الاسبانية الى غاية 14 أكتوبر 1975م عندما اعلنت هيئة الامم المتحدة عن قرارها بإجراء استفتاء تقرير المصير في الصحراء الاسبانية تحت اشرافها ، غير ان العامل المباشر لإطلاق المسيرة الخضراء

---

[1]- Abdelkhaleq Berrandane :**Le Sahara Occidental enjeu Maghrébin** ,éditions karthla, Paris p48.

[2]- سعد بن البشير العمامرة : **الصحراء الغربية والمجتمع الدولي** ،اللجنة الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي ، الجزائر ، 2008، ص 21.

[3]- أحمد مهابة : "مشكلة الصحراء الغربية في غرفة الانعاش "، **مجلة السياسة الدولية** ، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الاهرام ،ع 130 ، مصر 1997 م ، ص125.

[4]- يجدر الاشارة الى أن اقليم طرفاية كان خاضع للاستعمار الاسباني الا ان اسبانيا سلمته للمملكة المغربية في 1أفريل 1958م، حيث كانت الصحراء المحتلة متكونة من ثلاث اقاليم هي اقليم طرفاية و اقليم الساقية الحمراء واقليم وادي الذهب ، **ينظر** :سعد بن البشير العمامرة :**الصحراء الغربية والمجتمع الدولي المرجع السابق** ، ص 14.

[5]- عبد الكريم غلاب : **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء** ، ج2 ، ط3، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء 2000م، ص456.

كان قرار محكمة العدل الدولية في لاهاي الصادر بتاريخ 16 أكتوبر 1975م والذي أكد على عدم وجود أية روابط قانونية بين الصحراء المحتلة والدول المجاورة كما تساند حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره [1] ، ليخرج الملك بعد ساعات قليلة من صدور حكم المحكمة الدولية بخطاب موجه للشعب المغربي معلنا خلاله عن تنظيم المسيرة الخضراء [2].

وفي الوقت الذي تمكنت فيه الحكومة الاسبانية من اجلاء قواتها ، ظهرت معها أربع أطراف في صميم القضية الصحراوية والنزاع حول هذا الاقليم هي المغرب وموريتانيا من جهة ، والجزائر وجبهة البوليساريو من جهة أخرى .

**1- المغرب** : يرى أن الاستعمار في المنطقة قد ظلم المملكة التاريخية بداية من قضية الصحراء الشرقية والجنوبية من توات حتى تندوف والتي الحقت بالجزائر على عهد الفترة الاستعمارية ، وصولا الى قضية الصحراء الغربية التي احتلتها اسبانيا [3] . ومطالب المغرب الاقليمية كانت بدايتها مع الزعيم الاستقلالي المغربي علال الفاسي الذي اعلن عن خريطة المغرب الكبير في 1955م من منفاه بالقاهرة معتبرا اياها أساس المطالب الاقليمية المغربية ، وفي مارس 1956 م حصلت المغرب على استقلالها ، استطاعت معها استرجاع الاراضي المحتلة من طرف اسبانيا في 7 أفريل 1956 م ماعدا سبتة ومليلة ليصرح علال الفاسي سنة 1957 م في مقال له أن المغرب عليها اعادة النظر في حدودها الاقليمية ، لتستمر الاشتباكات بين الجيش المغربي والقوات الاسبانية أين استطاعت معها المملكة المغربية ارغام اسبانيا على التنازل عن اقليم طرفاية . ليواصل المغرب مطالبه في حق ضم الصحراء إلى غاية اطلاق فكرة المسيرة الخضراء[4].

---

[1] - Hafida Ameyar : **Sahara occidental** : **que veut l'ONU** ?, casbah édition , Alger, 2000 p :38,39.

[2] - سعد بن البشير العمامرة : **الصحراء الغربية والمجتمع الدولي ، المرجع السابق** ، ص :18،19.

[3] - عبد الكريم غلاب : **المرجع السابق** ،ص 430.

[4] - بطرس بطرس غالي :"الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء "، **مجلة السياسة الدولية** ، مركز الدراسات الاستراتجية لجريدة الاهرام ، ع44 مصر ، 1976، ص - ص:216-222.

**2- موريتانيا** : كانت تعطي لنفسها حق ضم القسم الجنوبي من الصحراء الغربية بحكم الروابط العائلية بين القبائل الصحراوية وبعض القبائل الموريتانية[1].هذا التوجه اعلنت عنه موريتانيا بعد عقدها اتفاق مع المغرب في أكتوبر 1974م ، والذي نص على اقتسام الصحراء الغربية بين الطرفين[2] . الا أنه قبل هذه السنة كانت موريتانيا مساندة لمبدأ تقرير المصير بالنسبة للصحراء المحتلة من طرف اسبانيا ، فقد كان الرئيس الموريتاني المختار ولد داده[3] يؤكد في العديد من المناسبات مساندته لقرارات منظمة الامم المتحدة ومنظمة الوحدة الافريقية، ودول عدم الانحياز حول مبدأ تقرير المصير بالنسبة للصحراء المحتلة ، من ذلك البيان المشترك مع الرئيس هواري بومدين حول تضامن الطرفين مع قضية الصحراء المسماة بالإسبانية من أجل نصرة حق تقرير المصير ، وتم توقيع البيان المشترك على اثر زيارة الرئيس الموريتاني للجزائر فيفري 1973م[4]. هذا التحول في الموقف الموريتاني قد يكون مرده الى الرغبة في وضع حد لأطماع المملكة المغربية في موريتانيا[5] وهكذا في سنة 1974م اتفق الطرفين المغربي والموريتاني على استرجاع الصحراء المحتلة من أجل تسوية وضعيتهما الحدودية .

**3- الجزائر** : مساندة الدولة الجزائرية ومنذ الاستقلال لمبدأ تقرير المصير للشعوب المحتلة كانت النقطة التي انطلقت منها الجزائر في دعمها لقضية الصحراء المحتلة من أجل تقرير مصيرها ، وكان عدم التوافق في الرؤى واختلاف التوجهات الايديولوجية بين الرئيس بومدين والملك الحسن الثاني عامل أساسي في اختيار الجزائر لمساندة

---

[1] - الشادلي بن جديد :**المصدر السابق** ، ص258.

[2] - Paul Balta: **op.cit** p216.

[3] - عاش بين (1924-2003) انتسب الى حزب الاتحاد التقدمي الموريتاني القريب من السلطات الاستعمارية وذلك بعد عودة من فرنسا حاملا لشهادة الحقوق وكان اول موريتاني يعود الى الوطن متحصل على شهادة جامعية، أسس اول دولة موريتانية حديثة وشيد عاصمتها نواكشط في 1957م وفي 28نوفمبر 1960م عين رئيسا للجمهورية الاسلامية الموريتانية ، **ينظر** : Mokhtar Ould Daddah : **la Mouritanie contre vents et marées** , Karthala éditions , Paris k 2003, p 40 et après.

[4] - بطرس بطرس غالي : **المرجع السابق**،ص219.

[5] - تأخرت المغرب كثيرا في اعترافها بدولة موريتانيا الى غاية 1969م ، ويعود ذلك لاعتبارها جزء من المملكة المغربية ومطالبتها بها منذ نهاية الخمسينات **ينظر**: عبد الكريم غلاب :**المرجع السابق** ،ص - ص :401-417.

جبهة البوليساريو حيث يذكر الشادلي بن جديد في مذكراته أن الرئيس بومدين كان يعتبر قضية الصحراء مسألة تحدي حيث كان يردد "*أنه لن يسمح للملك بالاستيلاء على الصحراء* "[1] .

وهناك اتجاه اخر يرى ان الجزائر كان لها مطامع بالإقليم المتاخم لمنطقة تندوف الحدودية ، ويندرج اهتمامها بهذا الاقليم الصحراوي من أجل منفذ يمكنها من الوصول إلى المحيط الاطلسي [2]. أي أن الجزائر كانت لها نظرة اقتصادية حول هذا الاقليم تتلخص في ضمان نقل انتاجها من الحديد المستخرج من غار جبيلات إلى الساحل الاطلسي ، واقامة دولة صحراوية مستقلة أضمن لها من استحواذ المملكة المغربية على ذلك الاقليم ، كما كان للتنافس بين الطرفين المغربي والجزائري حول زعامة المغرب العربي دور كبير في توجه الجزائر حول هذه القضية [3].

رغم أن مبدأ حق تقرير مصير الشعوب المحتلة هو أحد أهم ركائز السياسية الخارجية الجزائرية ، فانه يمكن القول أن مساندة الجزائر لقضية الصحراء الغربية راجع لدفاع الجزائر على الايديولوجية التحررية حفاظا على سمعتها الدولية ،لذا فخيار حق تقرير المصير هو خيار استراتيجي ،و مبدأ ينسجم مع مبدأ المحافظة على الحقوق الموروثة عن الاستعمار المرتبط بحماية الوحدة الترابية ، ومنه فإن الحد الأدنى من التنازل اتجاه القضية يبقى في نظر القيادة الجزائرية مكلفا بالنسبة للسياسة الخارجية الجزائرية، أكثر من خسارة القضية الصحراوية بحد ذاتها.

**4- جبهة البوليساريو** : الطرف الاخير والاضعف من أطراف النزاع كان جبهة البوليساريو ممثل الشعب الصحراوي وقد تشكلت خلال عقد مؤتمر الحركة الوطنية في الصحراء الغربية في 10 ماي 1973م حيث تم خلال المؤتمر الاعلان عن التحول من العمل السياسي إلى العمل المسلح ، وذلك بتشكيل منظمة مسلحة تحت

[1]- الشادلي بن جديد : **المصدر السابق** ،ص260.

[2]- William Zartman : **La Résolution des Conflits En Afrique** , L'Harmattan, Paris 1990,p28.

[3]- نبيه الاصفهاني :"محور الصراع في الصحراء الاسبانية " **مجلة السياسة الدولية** ، مركز الدراسات الاستراتجية لجريدة الاهرام ، ع 39، مصر ، 1975 ص151.

اسم الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب والتي اصطلح عليها جبهة البوليساريو ، وقد حملت الجبهة الصحراوية أثناء المؤتمر كذلك شعار بالبندقية تنال الحرية [1].

وفي 20 ماي 1973م أذاع صوت شعب الصحراء أول بيان للجبهة مطالبا خلاله باستقلال الاقليم في شكل دولة مستقلة ذات سيادة غير تابعة للمغرب او موريتانيا .وتم الاعلان عن اندلاع الكفاح المسلح ضد الاستعمار الاسباني بنفس التاريخ ، لتعلن اسبانيا في 20 أوت 1974م عن نيتها في اجراء استفتاء في الصحراء خلال السداسي الاول من سنة 1975م ، الا أن المغرب وموريتانيا لم يرقهما هذا الاعلان [2]. وتسارعت الاحداث خلال سنة 1975م حيث كان ابرزها معاهدة مدريد الخاصة بجلاء القوات الاسبانية واطلاق يد المملكة المغربية لتتصرف كيفما تشاء في الاقليم الصحراوي ليكون الرد الصحراوي بإعلان حل الجماعة[3] واصدار بيان اهم ما جاء فيه :

- إن الطريق الوحيد لاستشارة الشعب الصحراوي هو تمكينه من تقرير مصيره بنفسه والحصول على الاستقلال .
- إن السلطة الشرعية والوحيدة للشعب الصحراوي هي الجبهة الشعبية لتحرير الساقية الحمراء ووادي الذهب .
- نؤكد من جديد اصرارنا على استمرار الكفاح من اجل عز وطننا حتى الاستقلال التام والحفاظ على وحدته الترابية.

وتظهر مبادئ البيان الرفض القطعي لمعاهدة مدريد من طرف جبهة البوليساريو ، والتأكيد على حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره دون تدخل الدول المجاورة ، ورفض الوصاية من طرف المملكة المغربية، أو

[1]- طاهر مسعود : **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو** ، دار المختار للطباعة والتحضير ، دمشق ، 1997، ص18.

[2]- نبيه الاصفهاني : "محور الصراع في الصحراء الاسبانية "، **المرجع السابق** ، ص 151.

[3]- هي جماعة شكلها الإسبان من شيوخ القبائل الصحراوية إبان الاستعمار الاسباني للإقليم، **ينظر**: موفق عبد الصمد : **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب** ،دار النون للطباعة ، ص35.

الدولة الموريتانية اللذين يعطيان لنفسهما الحق في تقسيم هذا الاقليم دون الرجوع إلى الهيئات التي تمثله حيث اكد البيان على الوحدة الترابية والاستقلال التام للإقليم الصحراوي.

وفي 26 فيفري 1976م انسحبت اسبانيا من الصحراء الغربية ، ليتم في اليوم الموالي 27 فيفري الاعلان عن ميلاد الجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية ، تحت قيادة جبهة البوليساريو ، والمجلس الوطني الصحراوي المؤقت الذي حل محل الجماعة[1].

## المطلب الثاني :موقف الجزائر من قضية الصحراء الغربية

يستند الموقف الجزائري اتجاه قضية الصحراء الغربية إلى ركائز هي أساس أي تحرك سياسي أو استراتيجي للدبلوماسية الجزائرية ، إذ تعتبر الجزائر طرفا مهما ومهتما بموضوع تقرير مصير الشعوب المحتلة ومساند للمنظمات الدولية ، بالإضافة الى أن الجزائر ليس لها أي مطالب أو طموحات إقليمية اتجاه إقليم الصحراء الغربية ، وارتكازها على مبدأ حق تقرير المصير كآلية أكثر ضمانا لحق الشعب الصحراوي[2].

و حسب تقرير البعثة الأممية من أجل تقصي الحقائق المرسلة إلى الصحراء الغربية في النصف الأول من سنة 1975م ، فإن الجزائر لم يكن لها مطامع ترابية في الاقليم و تمسكها بضرورة خروج الاستعمار الاسباني من المنطقة عائد لمساندتها لمبادئ الأمم المتحدة ومقررات منظمة الوحدة الإفريقية، مع احترامها لإرادة الشعب الصحراوي في الاختيار الحر و مساندة الشعوب الراغبة في تقرير مصيرها مستمدة شرعية ذلك من التجربة الثورية لها ، والمواثيق الرسمية للدولة الجزائرية[3].

---

[1]- سعد بن البشير العمامرة : **الصحراء الغربية والمجتمع الدولي ، المرجع السابق** ، ص – ص: 19-21.

[2]- Slimane Chikh : **Algérie porte de l'Afrique**, Casbah , Alger ,1999,p224.

[3]- بوزرب رياض :**النزاعات في العلاقات الجزائرية المغاربية 1963-1988**،رسالة ماجستير ، (اشراف) أ.د كيبش عبد الكريم ، قسم العلوم السياسية كلية الحقوق ، جامعة منتوري ، قسنطينة ، 2008/2007، ص94.

إن تصريحات المسؤولين الجزائريين تؤكد على احترام مبادئ الدبلوماسية الجزائرية و بشكل مستمر حول هذا المشكل الاقليمي ، ففي تصريح للرئيس الجزائري هواري بومدين في 19 جوان 1975م بمناسبة مرور عشر سنوات على الحركة التصحيحية الثورية ضد الرئيس المخلوع بن بلة قال : " *اننا نؤكد من جديد أن الجزائر ليس لها أطماع ترابية أو إقليمية في إقليم الصحراء الغربية... لكنها أيضا لا يمكن أن تتخلى عن مبادئها السياسية، ومن حقّها أن تنادي بمبدأ تقرير المصير... ولن نكون ضد الأمم المتحدة*"[1].كما أكد الرئيس بومدين في تصريحات اخرى دعم الجزائر المستمر للصحراء الغربية من ذلك تصريحه في 24 فيفري 1976م "*مشكل الصحراء الغربية هو قبل كل شيء مشكل صحراوي و إن مساعدة الجزائر لهذا الشعب ستبقى مستمرة لاننا نعتبره ولا زلنا نعتبر بأن هذه الاراضي هي ملك للصحراويين فقط*"[2].

وهو الموقف الذي سار عليه وزير الشؤون الخارجية عبد العزيز بوتفليقة مؤكدا أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة موقف الجزائر وقال فيه :" *إن الجزائر ليست لها أية مطالب في ذلك القطر لكنها تعتبر نفسها معنية مباشرة على أساس تصفية الاستعمار ، حيث إن تصفية الاستعمار هذه تتعلق طبعا بالسلام وبمستقبل المنطقة التي تنتمي اليها الجزائر ...*"[3]

إن موقف الجزائر هذا يتماشى ومبادئ سياستها الخارجية ، ويتفق مع مبادئ منظمة الوحدة الإفريقية خاصة مبدأ قدسية الحدود الموروثة عن الاستعمار، وهو موقف ينسجم مع قرارات الأمم المتحدة حول تصفية الاستعمار في إقليم الصحراء الغربية. وهذا ما أكدته مختلف المذكرات المقدمة إلى هذه المنظمات في إطار سعيها لإيجاد حل سلمي للقضية الصحراوية.

فالتأكيد الجزائري على مبادئها صاحبه دعمها المادي والمعنوي الدائم لجبهة البوليساريو مع استنكار كل السلوكات المغربية، كاعتبارها المسيرة الخضراء خرقا للمواثيق الدولية، وشنها لحملة سياسية ودبلوماسية ضد اتفاقية

[1]– موفق عبد الصمد : **المرجع السابق** ، ص43.

[2]– سعد بن البشير العمامرة : **هواري بومدين الرئيس القائد 1932–1978**، **المرجع السابق**، ص 144.

[3] - موفق عبد الصمد : **المرجع السابق** ،ص :25،24.

مدريد وعدم اعترافها بها. هذا المنحى الذي اتخذته الدبلوماسية الجزائرية أظهر مدى اللاتوافق بين المغرب والجزائر والذي كان بارزا منذ حرب الرمال 1963 م ، و أصبحت قضية الصحراء الغربية عاملا مغذيا لها حيث ترجمت التضارب في المواقف والتفاعلات النزاعية التي اتخذت أشكالا مختلفة منها تبادل الهجومات الدعائية والسياسية على المستوى القيادي ، وترحيل اليد العاملة والطلبة ، مع المواجهات العسكرية بين قوات الجيش الجزائري وقوات الجيش المغربي في واقعتين فيما يعرف بأمغالة الاولى في 29 جانفي 1975 م ، و أمغالة الثانية في 15 فيفري 1976م[1]، ليصل إلى حد قطع العلاقات الدبلوماسية بعد اعتراف الجزائر بالجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية التي أعلن عن قيامها في 27 فيفري 1976م[2] .

ومن مظاهر الدعم الجزائري الاخرى لجبهة البوليساريو جعل قضية الصحراء الغربية محورا أساسيا لتحركاتها الدبلوماسية في إفريقيا، حيث كان يتحكم في جهودها هدف مزدوج من خلال الضغط على المنظمة الإفريقية وجعلها تتبنى مبدأ حق تقرير مصير الشعب الصحراوي[3]، و الاعتراف بجبهة البوليساريو داخل منظمة الوحدة الإفريقية ، ولتحقيق هذا الهدف اتجهت السياسة الإفريقية للجزائر إلى استغلال حساسية الأفارقة لقضايا الاستعمار لحشد الدعم لصالح مبدأ تقرير المصير ، وكان تقييم الجزائر لعلاقاتها الإفريقية يستند إلى موقف الدول الإفريقية من قضية الصحراء كمعيار حاسم لتحديد طبيعة ونوعية علاقاتها مع دول القارة[4]. كما عملت على تأكيد تفوقها الدبلوماسي على الجانب المغربي، بمضاعفة عدد سفاراتها في إفريقيا و التي وصل عددها إلي 27 سفارة جزائرية في مقابل 13 سفارة للمغرب [5].

وبهذا تحركت الدبلوماسية الجزائرية في اتجاه تحقيق أهدافها منذ الدورة السادسة والعشرين بمجلس وزراء منظمة الوحدة الإفريقية بأديسا بابا في فيفري 1976م ، وفيها طرحت ملف ترشح جبهة البوليساريو من أجل الاعتراف

[1]- بيير فيرمورين :**تاريخ المغرب منذ الاستقلال** ،(تر) عبد الرحيم حزل ، اغريقيا الشرق ، الدار البيضاء ، 2010، ص 144.

[2]- بوزرب رياض :**المرجع السابق** ،ص 96.

[3]- Abdelkhaleq Benrramdane : **op.cit**, p67.

[4]- Slimane Chikh : **op.cit**,p225.

[5]- بوزرب رياض : **المرجع السابق** ، ص111.

بها كحركة تحررية. و تواصل النشاط الجزائري الداعي لفتح ملف الصحراء الغربية والاعتراف بحق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره مع القمة 13 لمنظمة الوحدة الإفريقية بجزر موريس في جويلية 1976م ، والقمة 14 بالغابون في جويلية 1977م حيث أكدت الجزائر على ضرورة عقد قمة طارئة لمعالجة الملف الصحراوي، وفي القمة 15 بالخرطوم في 22 جويلية 1978 م قدمت الجزائر لائحة ممضية من طرف الدول التقدمية مؤكدة الاعتراف بالبوليساريو كحركة تحررية، وبالتالي تم تكوين لجنة مؤقتة مهمتها دراسة الملف الصحراوي و حق الشعب الصحراوي في تقرير مصيره [1]،كما اطلق على هذه اللجنة لجنة العقلاء وقد توصلت إلى أربع توصيات مهمة منسجمة تماما مع الطرح الجزائري ، فقد أقرت بوقف إطلاق النار الفوري ، واجراء استفتاء الشعب الصحراوي لتحديد إن كان يريد الاستقلال التام أم الحفاظ على الوضع القائم وجمع كل أطراف النزاع المهمة والمعنية من أجل تنفيذ هذه التوصيات ، مع تنظيم الاستفتاء تحت الرعاية الأممية [2].

إن اقرار هذه التوصيات يؤكد بما لا يدع مجال للشك نجاح الدبلوماسية الجزائرية في فرض توجهها حول مشكل الصحراء الغربية داخل اجتماعات القمم الافريقية . خاصة بعد تحقيق الاعتراف بمبدأ حق تقرير المصير كأساس للتسوية السلمية لقضية الصحراء الغربية، ثم انتقلت الدبلوماسية الجزائرية إلى دفع المنظمة الإفريقية للاعتراف بالجمهورية الصحراوية، ومواجهة الدبلوماسية المغربية من خلال التأكيد على ضرورة التفاوض المباشر بين المغرب وجبهة البوليساريو [3].

كان موقف السلطة الجزائرية من قضية الصحراوية الغربية واضحا وجلي ، والذي كان داعما لأبعد الحدود الا أن موقفها لم يكن مترجما لكل الآراء حول القضية الصحراوية داخل أروقة النظام الجزائر وخارجه ، أو على الاقل لم يكن مطابقا لرؤى بعض الشخصيات التاريخية حول التوجه المغاربي للسلطة الجزائرية في تلك الفترة ، ففي مارس 1976م صدر نداء للشعب الجزائري ، وهو بيان تاريخي موقع من طرف الرئيس فرحات عباس رئيس الحكومة المؤقتة الاولى والثانية ، والرئيس بن يوسف بن خدة رئيس الحكومة المؤقتة الثالثة والشيخ محمد خير الدين

[1]- Abdelkhaleq Benrramdane :**op**.**cit**, p-p67-68.

[2]- بوزرب رياض : **المرجع السابق** ،ص112.

[3]- محمد رضوان :**المرجع السابق** ،ص 231.

عضو قيادي لجمعية العلماء المسلمين ، والسيد حسين لحول أمين عام سابق لحزب الشعب [1] ، والسؤال الذي يطرح نفسه هنا هل كان البيان نداء موجه للشعب الجزائري ؟ أم هو رسالة الى السلطة الحاكمة الجزائرية ؟

حمل النداء تنديد لما وصلت اليه العلاقات الجزائرية المغربية من ذلك : "*في أقل من أربعة عشر سنة تجد الجزائر نفسها في نزاع مسلح مع الشعب المغربي الشقيق وذلك للمرة الثانية وقد صار البعض من جملة جنودنا وأطفالنا سجناء أو مصابين بجروح والبعض الآخر من الاموات هذا ولم يطلع شعبنا بالمسؤولية* "[2]، وهذه الفقرة كانت مقدمة النداء وهنا محاولة لاستيضاح المسؤولية التي تقع على الشعب الجزائري من وراء النزاع الجزائري ـ المغربي المتجدد كما ذكّر بالنتائج السلبية التي يخلفها هذا النزاع "*لقد حصل هذا النزاع المسلح من خلال أمواتنا وأموات المغاربة والمعاملة الدنيئة التي فرضت على اخواننا المغاربة المطرودين من الجزائر ، ومن خلال المأساة والفاجعة اللتين لحقتا الرحل في الساقية الحمراء ووادي الذهب* "[3] .

وحذر البيان من المخاطر التي يمكن أن يفرزها النزاع الحاصل بين الطرفين إن تواصل ، والذي من الممكن أن يغرق كل افريقيا الشمالية في بحر من الدماء ، و تعرض اتحاد المغرب العربي الاسلامي للخطر[4] .

بعد التنديد والتذكير بالخسائر التي ستكون نتيجة للنزاع المتواصل بين الجزائر والمغرب ، جاء في البيان نداء موجه للمسؤولين الجزائريين والمغاربة من أجل الابتعاد عن الحرب "*... لنبتعد عن الحرب . وذلك باسم الاخوة الاسلامية والتضامن الانساني ، ان الحرب العصرية باستطاعتها في يوم واحد أن تحطم عمل أجيال عديدة ، فهي لا تصلح ان تكون حلا مقبولا لمشكلتنا ، ومن التجأ اليها فقد أقبل على الانتحار الجماعي وشمال افريقيا ستصير ساحة جديدة من الارض يتصادم على أديمها الدول العظمى وذلك على حساب مصالحنا وحساب السلم في*

---

[1]- بن يوسف بن خدة : **شهادات ومواقف** ،ط1، دار الامة ، الجزائر ، 2007، ص289

[2]- Ferhat Abbas : **l'Indépendance Confisquée1962-1978** , Alger Livres éditions, Alger 2011, p233.

[3]- Ferhat Abbas :**op.cit** , p233.

[4]- بن يوسف بن خدة : **المصدر السابق** ،ص 289.

*العالم*"[1] ، وهكذا نوه البيان إلى أن هذا النزاع هو مجرد أحد أشكال الصراع بين القطبين المسيطرين في العالم واعطى مثالا لذلك ما يحصل في أنغولا من صراع بين الجانبين الروسي والأمريكي يذهب ضحيته اهالي انغولا مذكرا بانه أي اتجاه جزائري لدعم طرف على حساب الاخر فانه سوف يؤدي لامحالة "*الى قطيعة بالنسبة لمبدأ عدم الانحياز الذي هو العمدة الجوهرية في سياستنا الدولية منذ أكثر من عشرين سنة*" [2] ،كما ذكر البيان باتحاد الشعبين المغربي والجزائري في معركتهما من أجل الاستقلال والدعم المتواصل للثورة الجزائرية من طرف المغرب وتونس كذلك مؤكدا أن نكران الجميل ليس من صفات الشعب الجزائري.

وحمل الشق الثاني من البيان حماية التراب الوطني ووحدته ، الا أنه ذكر " *إن هناك مهام أخرى قاهرة تستدعي اهتمامنا*"[3] ، وهي على حد ما جاء في البيان من القول أن لا وجود للدولة الجزائرية بدون هيئات قانونية وينبغي احداثها والمقصود هنا الدستور فالجزائر تعيش في حالة المؤقت لمدة فاقة العشر سنوات ، فالانقلاب[4] جاء لإعادة السيادة الكاملة للشعب وانهاء الحكم الفردي الا أنه لم يغير شيئا حسب ما جاء في البيان [5].

حمل البيان الموجه للشعب الجزائري شرحا للأوضاع الداخلية والخارجية التي تمر بها والجزائر ، محاولا ترتيب الاولويات فقد أعطى البيان الاولوية للإصلاح النظام السياسي الجزائري ويكون ذلك بممارسة السيادة الشعبية فقد اقترح محررو البيان النقاط التي يجب العمل على تحقيقها وكانت البداية بانتخاب مجلس تأسيسي ذي سيادة مع وضع حد للنظام الاستبدادي القائم وقتها حسب ما حمله البيان ، بالإضافة إلى اقامة حرية التعبير والفكر والنقطة الاخيرة التي تناولها البيان كانت العمل على تحقيق مغرب عربي اسلامي أخوي موحد[6].

---

[1]- Ferhat Abbas : **op**.**cit**, p 233.

[2]- بن يوسف بن خدة : **المصدر السابق** ،ص290 .

[3]- Ferhat Abbas: **op**.**cit**, p234.

[4] – يقصد الحركة التصحيحية التي قادتها مجموعة وجدة ضد الرئيس بن بلة ليلة 19 جوان 1965م ، ويلاحظ ان مجموعة البيان التاريخي أرادت تذكير السلطة الحاكمة بقيادة بومدين الوفاء بالالتزامات التي قطعها أثناء خطابه التاريخي في نفس يوم الانقلاب والذي أكد منها باقرار القيادة الجماعية لمجلس الثورة.

[5]- بن يوسف بن خدة : **المصدر السابق** ،ص :290،291.

[6]- فرحات عباس :**غدا سيطلع النهار** ، (تر)حسين لبراش ، دار الجزائر للكتاب ، الجزائر ، 2012، ص79.

كانت قضية الصحراء الغربية محور أساسي في تحريك وتطور العلاقات المغاربية ـ المغاربية عامة وتوجه الجزائر المغاربي بشكل خاص ، فأمام رغبة المغرب الاقصى ولأسباب عديدة ( تاريخية – اقتصادية –سياسية واستراتيجية ) في ضم الصحراء الغربية ، وقفت الجزائر في صف الصحراويين على مختلف الاصعدة ، وساندت القضية بشتى الوسائل ، وهذا التوجه الجزائري كان بسبب العديد من العوامل ظاهرها المبدأ الذي عرفت به السياسة الخارجية الجزائرية ألا وهو "*دعم حركات التحرر وحق الشعوب في تقرير مصيرها* "، والذي أعطى للجزائر دورا رياديا في العالم الثالث بشكل عام وافريقيا بشكل خاص ، مع حضور عوامل اخرى اختلفت بين السياسي والاستراتيجي فقضية الصحراء الغربية أظهرت تنافس كبير بين دولتين تطمحان إلى زعامة المنطقة المغاربية (الجزائر – المغرب) وامكانية توسع المغرب في الصحراء الغربية كان ليسمح بفتح ملف الحدود بين الجزائر و المغرب من جديد ، وهذا تهديد للنظام السياسي الجزائري على مختلف الاصعدة السياسية والاقتصادية والاستراتيجية والعسكرية . كل هذه العوامل تفسر الموقف الثابت للجزائر اتجاه قضية الصحراء الغربية.

## المبحث الثاني :القضية الصحراوية في ميزان الدبلوماسية الجزائرية

مع منتصف السبعينات عرفت الدبلوماسية الجزائرية مرحلة جديدة في ما يخص المسار الذي انتهجته على المستوى المغاربي خاصة ، والدولي بشكل عام فقد طبعت القضية الصحراوية الدبلوماسية الجزائرية منذ ظهورها على سطح الاحداث الاقليمية .

### المطلب الاول : التحول في مسار التوجه المغاربي للجزائر

أبدت الجزائر حساسية كبرى لأي تغيير إقليمي يحدث دون استشارتها، الشيء الذي يمكن أن يفسر موقف الجزائر من اتفاقية مدريد، والمسيرة الخضراء، ولهذا اتجهت السلطة الجزائرية إلى مناهضة سياسة الأمر الواقع التي اتبعتها كل من المغرب وموريتانيا في سياستها اتجاه ملف الصحراء الغربية من خلال العمل على تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية ، وكذا الاعتماد على سياسة المحاور على المستوى المغاربي.

**1- تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية** : وجدت الجزائر نفسها ملزمة بالتحرك العاجل لتجاوز سياسة التجاهل والعزلة التي اعتمدتها المغرب، ولذلك اتجهت السياسة الجزائرية إلى ضرب الحلقة الأضعف (موريتانيا) في التحالف الثلاثي لتفكيك الجبهة المغربية الموريتانية عن طريق تقديم الدعم العسكري والمالي لجبهة البوليساريو، حيث أصبح جيش تحرير الشعب الصحراوي أكثر فعالية مع نهاية سنة 1976م[1]، وفيما اعتمد هذا الجيش على أسلوب الحرب الخاطفة كإستراتيجية قائمة على تركيز الهجمات العسكرية على المراكز الحيوية الموريتانية مثل عملية ضرب خط السكك الحديدية "زويرات- نواديبو" [2] ،الأمر الذي انعكس سلبا على نشاط المناجم الموجودة بالمنطقة مما ألحق خسائر مادية كبيرة مست العديد من القطاعات الاقتصادية الموريتانية وساهمت في زيادة الأعباء المالية لمواجهة متطلبات الدفاع [3].

إن نجاح الجيش الصحراوي في تحقيق عدة انتصارات على الميدان ووصول هجماته حتى العاصمة نواكشط أدى بموريتانيا إلى طلب المساعدات العسكرية الخارجية حيث أبرمت في 13 ماي 1977 م اتفاقا مشتركا مع فرنسا، وقامت بتعزيز التعاون العسكري مع المغرب الذي احتل أهم المواقع الإستراتيجية في موريتانيا ، وإقليم وادي الذهب لدعم الجيش الموريتاني في مواجهة الهجمات الصحراوية [4].

أثقلت الأعباء المالية العسكرية كاهل الميزانية الموريتانية ،كما ساهم التواجد المغربي بالأراضي الموريتانية في نجاح الانقلاب على نظام ولد دادة الذي قام به جناح من المؤسسة العسكرية في 10 جويلية 1978 م. ليتم تشكيل لجنة عسكرية للإصلاح الوطني قامت باقتراح انسحاب موريتانيا من الحرب في الصحراء الغربية[5]، وقد كان هذا الانقلاب بدعم جزائري ليبي.

---

[1]- Abdelkhaleq Benrramdane : **op.cit** p63.

[2]- بوزرب رياض : **المرجع السابق** ، ص 108.

[3]- William Zartman: **op.cit**,p36.

[4]- Abdelkhaleq Benrramdane : **op.cit**, p63.

[5]- جاسم محمد أحمد: "الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا" ، **مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية** ، المجلد 2 ع 01 ص236.

ومباشرة بعد استلام القيادة الجديدة للحكم حدث تغير نوعي في الموقف الموريتاني تمثل في مطالبته للمغرب بسحب قواته من أراضيها، كما باشرت مفاوضتها السرية مع جبهة البوليساريو أدت في الاخير إلى إعلان وقف إطلاق النار يوم 12 جويلية 1978م ، وفي 5 أوت 1979 م عقدت بالجزائر معاهدة للسلام بين موريتانيا وجبهة البوليساريو تضمنت تخلي الجمهورية الإسلامية الموريتانية رسميا عن مطالبها الإقليمية في الصحراء الغربية وتقرر الخروج النهائي من الحرب غير العادلة في الصحراء الغربية [1].

وهكذا نجحت الجزائر في تفكيك التحالف الاستراتيجي بين موريتانيا والمغرب ، وبموجبه فقدت المملكة حليفا كانت له أهميته في الإستراتيجية الدبلوماسية والعسكرية المغربية، خاصة و أن هذا الانهيار والانسحاب الموريتاني والاعتراف بجبهة البوليساريو في فيفري 1984 م قد أدى إلى التساؤل والطعن في أهمية الحجج التاريخية القانونية التي أسست لاقتسام إقليم الصحراء الغربية بين المملكة المغربية وموريتانيا[2].

**2- الاعتماد على سياسة المحاور** : تعكس سياسة المحاور الطابع النزاعي الذي ميز العلاقات السياسية المغاربية على ضوء قضية الصحراء الغربية كقضية رهان من يكسب ويستحوذ على الاقليم الصحراوي ، لتصبح القضية المركزية التي تدور حولها عملية تشكيل التحالفات والتحالفات المضادة ، وذلك بهدف تحقيق التوازن بين الأطراف بما يتناسب والتوجه الايديولوجي الذي يتحكم في توجهات كل دولة.

و بالنسبة للجزائر فإن متطلبات بناء سياسة مجابهة لنمط توزيع القوة المفروض من قبل المملكة المغربية، قد دفع بها إلى الدخول في تحالفات مغاربية ، من أجل تحقيق توازن قوى، وإعادة تشكيل الخريطة المغاربية بما يتماشى والأهداف الجزائرية المتجهة إلى تدعيم موقفها اتجاه قضية الصحراء الغربية . ولذلك وسعيا منها إلى فك العزلة المضروبة من حولها نتيجة علاقاتها الباردة مع تونس ، والحصار المفروض عليها من طرف اتفاقية مدريد الثلاثية التجأت الجزائر إلى عقد اتفاق مع ليبيا يسمى اتفاق حاسي مسعود، وذلك بتاريخ 28 ديسمبر 1975م [3]

---

[1]- Abdelkhaleq Benrramdane : **op.cit**, p63 .

[2]- بوزرب رياض : **المرجع السابق** ، ص 109.

[3]- Paul Balta **op.cit**, p :221-222.

حيث تم إصدار بيان مشترك جاء فيه "*إن أي مساس بإحدى الثورتين سيعتبر مساسا بالأخرى*" [1] ، و وجدت الجزائر في النظام الليبي الحليف الطبيعي القادر على تعديل ميزان القوى مع الجانب المغربي، ومواجهة الحلف الثلاثي، و ذلك بكسب موقف مساند للتصور الجزائري وهذا ما أعلنه العقيد معمر القذافي[2] قائلا:"*أنه لن تظل ليبيا مكتوفة الأيدي إذا جرى تقسيم الصحراء الغربية بين جيرانها من الدول وإذا وجد شعب الصحراء نفسه بلا أرض*"[3] .

وقد تجسد التحالف الجزائري الليبي من خلال التنسيق الثنائي القاضي بتحمل ليبيا مهمة الدعم المالي واللوجستيكي للجيش الصحراوي ، في حين أن الجزائر تحملت نفقات البنى التحتية والتكفل الاجتماعي بالشعب الصحراوي [4] ،كما صرح القذافي باحتمال "*قيام تنسيق عسكري بين الجزائر وليبيا في مواجهة المغرب وموريتانيا، وتحول سياسة الدولتين من الدفاع الى الهجوم*"[5].

## المطلب الثاني :مغرب الشعوب بديل لمغرب الانظمة

مع تأزم مشكلة الصحراء الغربية ، توسعت الهوة بين أنظمة البلدان المغاربية ، و جعل الخلافات تحتد أكثر فأكثر ، مما ساهم في زيادة اختلاف التوجهات والمرامي والاهداف ، و جعل حلم التقارب من أجل تجسيد مشروع وحدة المغرب العربي الكبير تضمحل شيئا فشيئا . لتظهر في هذه المرحلة الحرجة فكرة مغرب الشعوب كبديل لمغرب الدول او الانظمة [6] حيث اصبحت هذه الفكرة اساس الدبلوماسية الجزائرية داخل الدائرة المغاربية .

---

[1]- بوزرب رياض : **المرجع السابق** ، ص 110.

[2]- عاش بين (7 جوان 1942- 20 أكتوبر 2011) وهو سياسي وقائد عسكري عرف عن توجهه الثوري و تأثره الكبير بجمال عبد الناصر، وصل للحكم اثر انقلاب عسكري انتهى بخلع الملك في 1969م وأصبح رئيسا لمجلس الثورة في الجمهورية العربية الليبية ، **ينظر**: مؤلف مجهول :**القذافي والثورة الفرنسية 1789-1969**،(تق) ميشيل قاريمار ، ط1، الملتقى للطباعة والنشر ، بيروت ، 1996، ص 34 و ما بعدها.

[3]- بطرس بطرس غالي : **المرجع السابق** ،ص222.

[4]- بوزرب رياض : **المرجع السابق** ، ص 110.

[5]- بطرس بطرس غالي :**المرجع السابق** ، ص 224.

[6]- Nicole Grimaud : **op.cit**, p 213.

وقد تجسدت فكرة مغرب الشعوب في الميثاق الوطني لسنة1976م :" *إن المغرب العربي جزء من الوطن العربي وسيؤدي تحقيق وحدته إلى دعم التيار الوحدوي في الوطن العربي وإلى التعجيل بقيام الوحدة العربية فعلى مستوى الدول بينت تجربة السنوات الاخيرة أن تقوية الروابط الاقتصادية والتجارية والثقافية وتنمية التعاون المبني على تبادل المصالح واحترام الظروف الخاصة في كل بلد تشكل في المرحلة الراهنة وسيلة للتقدم على درب تشييد المغرب العربي وبغض النظر عن مصالح الدول فانه يجب أن تعمل على بناء مغرب الشعوب لان سكان هذه المجموعة الواسعة يشكلون أساسا وحدة ، بحكم لغتهم ودينهم وحضارتهم ... ويشهد التاريخ الحديث أن الوحدة لا يمكن أن تتحقق بالاتفاقيات التي تبرم على مستوى القمة ،وانما تنصهر في مستوى القاعدة بالتضامن بين الجماهير الشعبية ... ولن تتحقق وحدة المغرب العربي بصفة مؤكدة ودائمة الا اذا ساهمت في انجازها الجماهير الشعبية ...إن فكرة المغرب العربي المنطلقة من فكرة تحرير الجماهير المستغلة وخدمة مصالح الشعب تنطوي من الناحية العملية على عدد من المقتضيات التي تترتب عليها تغييرات في بنيات البلدان التي يتكون منها كيان المغرب العربي* "[1].

إن المتأمل في نص الميثاق الوطني لسنة 1976م يلاحظ تحميل مسؤولية عدم نجاح فكرة وحدة المغرب العربي الكبير إلى الانظمة المتواجدة في الدول المغاربية . كما يفترض على الحكومات الموجودة في كل من الرباط ، تونس ونواكشط أن تتطور في الاتجاه الذي يخدم فكرة الوحدة المغاربية ، أو يتم استبدالها بأنظمة شعبية تكون قريبة من النظامين الموجودين في كل من الجزائر وطرابلس .

فمنذ ظهور قضية الصحراء الغربية على سطح الاحداث المغاربية اتجه الرئيس هواري بومدين إلى المناداة ببناء مغرب الشعوب بعدما كان يؤمن كل الايمان بأن الوحدة المغربية ضرورة ، حيث أصبحت خطاباته تحمل مقولة مغرب الشعوب بدل وحدة المغرب العربي : "*أقول وحدة الشعوب ، نعم . مغرب عربي للشعوب نحن مستعدون من الغد* " [2] .

[1] – جبهة التحرير الوطني : **الميثاق الوطني 1976** ، **المرجع السابق** ، ص: 164،165.

[2]– موفق عبد الصمد : **المرجع السابق** ،ص 42.

وعلى الرغم من توتر العلاقات الجزائرية المغربية بسبب نشاط الدبلوماسية الجزائرية فيما يخص قضية الصحراء الغربية الا أنه كانت هناك تحركات واتصالات غير معلنة أو بالأحرى سرية بين الجزائر والمغرب ،حيث بدأت هذه الاتصالات حوالي عام قبل وفاة الرئيس بومدين ، أي في نهاية 1977 م ، فما ساعد على التوجه إلى التواصل بين الطرفين الجزائري والمغربي هو ادراك كلاهما لما وصل اليه الطرف الاخر ، فلا بومدين يتوسم خيرا من الجيش المغربي من أجل زعزعة النظام الملكي وبالتالي الحسن الثاني، ولا هذا الاخير يعلق أملا على قدرة المعارضة الجزائرية في زعزعة النظام السياسي الجزائري وبالتالي وضع بومدين في خطر . و اقتنع الطرفان بضرورة قبول الوضع القائم والتعايش بما أمكن من معاملات ، بالإضافة الى عامل الوقت ، فنجاح الدبلوماسية المغربية في بداية إظهار مغربية الصحراء ، ما إنفك يتقلص أمام النجاح المتواصل للدبلوماسية الجزائرية على المستوى المغاربي والافريقي[1]، ربما كانت هذه الحيثيات هي أساس اتجاه الملك المغربي إلى المبادرة بربط الاتصال بالجزائر، والتي لم تلاق الرفض من الطرف الجزائري[2] .

وقد تمثلت مبادرة الملك المغربي في اقتراحه عن طريق أحد مبعوثيه فتح مناقشات ثنائية ، وكدليل على حسن نيته عين أخته عائشة لتمثيله ، حيث قابلها الدكتور أحمد طالب الابراهيمي الوزير المستشار لدى الرئاسة وتم اللقاء بمدينة لوزان السويسرية في ديسمبر 1977م ، ثم خلف الاميرة السيد رضا غيدرة مستشار الملك الحسن الثاني خلال اللقاءات السبع التي تمت في السداسي الاول من سنة 1978م ، وتم على اثرها وضع وثيقة عمل لتكون قاعدة لمفاوضات ونقاشات الرئيس بومدين والملك الحسن الثاني خلال لقائهما الذي كان مبرمجا بتاريخ 6جويلية من نفس السنة ببلجيكا الا أنه تم تأجيله إلى شهر سبتمبر واجل هذا اللقاء مرة اخرى ، الا انه لم يتم عقده بسبب وفاة الرئيس بومدين في ديسمبر من نفس السنة [3].

وكانت سنة 1979م –1980م مرحلة انتظار وترقب لما قد يستجد في الموقف الجزائري حول قضية الصحراء الغربية حيث كان يروج في الفترة السابقة إلى أن التوتر في العلاقات بين الجزائر والمغرب ما هو سوى صراع شخصي

[1] - Paul Balta : **op.cit**, p : 223,224.

[2] - عز الدين بعزيز : **المرجع السابق** ،ص 80.

[3] - Paul Balta : **op.cit**, p224.

بين الرئيس بومدين والملك الحسن الثاني ، الا أن السلطة الجديدة قررت استمرار نفس التوجه للسياسة الجزائر الخارجية نحو قضية الصحراء الغربية، على عهد خليفة الرئيس هواري بومدين[1].

وهكذا تعدت قضية الصحراء الغربية كونها مجرد قضية تصفية استعمار ، إلى نزاع سياسي دبلوماسي استراتيجي بين الأقاليم المغاربية ، لعبت فيه كل من الجزائر والمغرب المحرك والموجه الاساسي لمسار هذه القضية ، حاول خلاله الطرفان كسب الدور الريادي في المنطقة . ليصبح من الصعب تحقيق فكرة وحدة المغرب العربي ، بالأخص أمام ظهور التحالفات والتحالفات المضادة التي كانت تتحكم فيها المصالح ، فبعد أن تحالفت الجزائر مع ليبيا ضد التحالف الثلاثي: المغرب موريتانيا وتونس ، ظهر مع بداية الثمانينات توازنات جديدة تمثلت في تحالف الجزائر موريتانيا وتونس من ناحية والمغرب وليبيا من ناحية أخرى .

[1]- عز الدين بعزيز : **المرجع السابق** ،ص 80.

# الخاتمة

من خلال دراستي التاريخية السياسية لموضوع التوجه الدبلوماسي المغاربي للسلطة الجزائرية توصلت إلى تشعب هذا الموضوع حول العديد من القضايا والمجالات المختلفة ، والتي تراوحت بين المصالح الاقتصادية والدواعي السياسية ، فقد توصلت إلى عديد من النقاط والنتائج كان أبرزها ظهور البعد المغاربي للنضال الجزائري خلال الثورة التحريرية منذ انطلاقتها من خلال ما حمله بيان أول نوفمبر 1954م ووثيقة مؤتمر الصومام 20 أوت 1956م اللذين أكدا على البعد المغاربي الوحدوي ، كما حملت توصيات تناولت التوجه الوحدوي المغاربي لقادة الثورة في اطار التوجه الايديولوجي المشترك بما يحقق الكفاح المغاربي لأقطارها .

لم تكن مبادئ التوجه المغاربي الوحدوي مجرد بنود حملتها المواثيق بل تم تجسيده على أرض الواقع وإن كان بأشكال متفاوتة ، ففي البداية كان هناك توافق في الرؤى بين الأقطار المغاربية من أجل تحقيق الكفاح المشترك الا أته وبعد استقلال كل من تونس والمغرب ظهرت أولويات أخرى بدل الكفاح المشترك فتحول هذا المبدأ إلى عملية تضامن في الاطار العام لا يمكن تجاوز حدوده.

تناول دستور 1963م التوجه المغاربي ، الا أنه كان بشكل عام حيث لم يحمل الدستور سوى مادة واحدة حول السياسة الخارجية وتناولت موضوع توجه الجزائر المغاربي بشكل عام ، الا أنه كان هناك ترتيب منطقي لتوجهات السياسة الخارجية ، حيث أكدت على البعد المغاربي ثم العربي ، والافريقي فيما بعد.

وقد جاء ميثاق الجزائر 1964م على عكس دستور 1963م ، حيث أكد الميثاق على تحميل الحزب مسؤولية انجاز الوحدة المغاربية ، ورسمت السلطة الجزائرية من خلال الميثاق توجهها المغاربي مؤكدة أن مشروع الوحدة المغاربية لا يمكن ترجمتها الا على انها حاجة ملحة للجماهير المغاربية .

أظهرت خطابات الرئيس هواري بومدين رغبة مطلقة إلى تحقيق مشروع وحدة المغرب العربي ، رغم أن هذه الفكرة مرت بمراحل خلال فترة حكمه ففي البداية أكد على ضرورة تحقيق مشروع وحدة المغرب العربي ، الا أنه تحول إلى فكرة وتصور عام يمكن إتمام مشروع الوحدة بشخصيات أخرى ، وفي مراحل لاحقة ، ليصل في الأخير إلى فكرة مغرب الشعوب كبديل لمغرب الانظمة.

كما حمل الميثاق الوطني 1976م باب بأكمله تناول السياسة الخارجية للجزائر الا أنه كان في معظمه حول التوجه المغاربي ، حيث تطرق الى كيفية تحقيق مشروع وحدة المغرب العربي والوسائل اللازمة لتحقيق هذا المشروع وكيفية إتمامه ، مبرزا أن فكرة الوحدة يجب أن تنزل إلى القاعدة الجماهرية ولا تبقى محصورة على مستوى القمة .

أكدت مواثيق الدولة الجزائرية 1963-1976 على البعد الوحدوي المغاربي ، وإن كان بدرجة متفاوتة في المراحل المختلفة خلال الفترة المدروسة ، فما حملته مواثيق حكومة بومدين كان أكثر تفصيلا للتوجه المغاربي الوحدوي للسلطة الجزائرية على عكس ما حملته مواثيق الدولة في عهد بن بلة ، والذي يفسر ذلك هو أن بن بلة كان مرتكز عمله حول تثبيت مؤسسات الدولة مقدما اياها على التوجه المغاربي للسلطة غير أنه أظهر توجهاته القومية العربية .

ساهم اختلاف الأنظمة السياسية في الأقطار المغاربية في تباعد الرؤى فيما بينها وطبع العلاقات المغاربية – المغاربية بطابع الازدواجية ، ودارت بين اعلان المبادئ الوحدوية من جهة والتوتر الاقليمي من جهة اخرى .

بعد استقلال الجزائر ظهرت على سطح الأحداث المغاربية مشكلة الحدود بين الأقاليم المغاربية فأمام التزام الجزائر بمبدأ قداسة الحدود الموروثة عن الاستعمار، حيث رفض جيرانها هذا المبدأ وأظهروا رغبتهم في التوسع على حساب الجزائر التي عمدت إلى استعمال كل الوسائل التي توفرت لها من أجل انهاء هذا المشكل ، وقد كان العامل الاقتصادي والضغط العسكري أبرز متغيرين اعتمدتهما الجزائر في سياستها الخارجية في هذه المرحلة.

تطور مشكل الحدود مع المغرب الاقصى الى نزاع مسلح عرف بحرب الرمال التي أخذت وقتا ليتم السيطرة على مجراها وتصفية مخلفاتها ، الا أن النقطة المهمة هنا كانت السبب الذي دفع بالمغرب الى تطوير المشكل أمام الاوضاع التي كانت تمر بها الجزائر ، ولربما الرغبة في تحديد زعيم للمنطقة المغاربية كانت أبرز محرك للسلطة الحاكمة في المغرب .

اتضح للجزائر أن الجانب الاقتصادي هو عامل احتواء وترضية في المنطقة المغاربية حيث استطاعت باستقلالها الاقتصادي النجاح في تسوية بعض من نزاعاتها مع الجارتين تونس والمغرب.

بدأت ظاهرة المحاور والتحالفات تسيطر على قادة الانظمة السياسية في المنطقة بعد استقلال الجزائر حيث كانت الجزائر مصدر تخوف لكل من النظامين التونسي والمغربي ليظهر توافق بين الدولتين في مطالبهم الترابية وأمام هذا التوافق التونسي الجزائري اتجهت الجزائر الى ربط علاقاتها مع موريتانيا مما دفع الملك الحسن الثاني إلى محاولة تجنب سلبيات هذا الاتفاق بمحاولة احتواء الجزائر وتم ذلك بتوقيع معاهدة اخوة ، ويجدر الاشارة إلى أن هذا التوافق الجزائري المغربي كان في فترة مازالت فيها المغرب لم تعترف بدولة موريتانيا أي أن تجاذبها مع الجزائر نابع من تخوفها من التعاون الجزائري الموريتاني .

عملت الدبلوماسية الجزائرية على الجهتين الشرقية والغربية من أجل تسوية كل المسائل العالقة بالأخص مشكلة الحدود ، فأخذت تستغل كل الظروف المواتية لتوقيع معاهدات واتفاقيات لتسوية هذه المشاكل العالقة فقد عرفت الدبلوماسية الجزائرية كيف تستغل ظروف كل دولة لصالحها ، لتوقيع معاهدات اخوة وحسن جوار مع كل من المغرب وتونس بين 1969م و1970م حملت تنازل الطرفين التونسي والمغربي على مطالبهما الحدودية في الجزائر مقابل تعاون اقتصادي لم تكتمل معالمه الى غاية الان .

ظهرت قضية الصحراء الغربية على سطح الأحداث المغاربية لتكون أهم العوامل المؤثرة على العلاقات المغاربية – المغاربية بسبب تداخل المواقف الاقليمية كل حسب موقفه السياسي واتجاهه الايديولوجي نحو هذه المسألة.

ارتكز موقف الجزائر اتجاه قضية الصحراء على ثلاث عوامل ، الأول تمثل في صورتها الدولية وهي التي ظهرت دائما بصورة المساند لحركات التحرر في العالم الثالث ، حيث ارتكزت الدبلوماسية الجزائرية على مساندة الشعوب المحتلة من أجل تقرير مصيرها ، بالإضافة الى العامل السياسي فقد كان كل من ملك المغرب ورئيس الجزائر يتنافسون على زعامة المغرب العربي ، والعامل الاستراتيجي حيث دعم الجزائر للقضية الصحراوية نابع من دعمها لتطبيق نظرية الحق الموروث عن الاستعمار في رسم الحدود السياسية .

ظهرت في المنطقة المغاربية سياسة المحاور على ضوء قضية الصحراء الغربية لتصبح النقطة المركزية التي تدور حولها التحالفات والتحالفات المضادة حيث عملت الجزائر على مجابهة نمط توزيع القوى المفروض من قبل المملكة المغربية وذلك من اجل تحقيق تواز القوى في المنطقة .

برز في المنطقة المغاربية قطبين حاولا احتلال الريادة في الدائرة المغاربية تمثلا في الدولة الجزائرية والمملكة المغاربية ، كما ظهرت كل من الجمهورية التونسية والجماهيرية الليبية كقوى مؤثرة حيث كانا مع الجمهورية الموريتانية محاور استقطاب لتحقيق التوازن في المنطقة.

بعد وفاة الرئيس هواري بومدين ظهر توافق في المنطقة المغاربية بالأخص بين الجزائر و المغرب ، و إثر تظافر العديد من العوامل كان أبرزها انتهاء الحرب الباردة ، و العامل الاقتصادي المؤثر على العلاقات الدولية في تلك الفترة ،ظهر تصور جديد لمشروع وحدة المغرب العربي ترجم في اتحاد المغرب العربي الذي تأسس في 1989م .

# قائمة المصادر والمراجع

## أولا :وثائق رسمية

1- جبهة التحرير الوطني : **ميثاق الجزائر 1964**،مطبعة جريدة النصر ، قسنطينة ،1964.

2- ————————: **الميثاق الوطني 1976**،مصلحة الطباعة للمعهد التربوي الوطني ،الجزائر، 1976.

3- وزارة الثقافة والاعلام: **خطب الرئيس هواري بومدين**، د.ط، وزارة الثقافة والاعلام ، الجزائر، 1979 ج3،ج4.

4- وزارة الثقافة والاعلام :**النصوص الاساسية لجبهة التحرير** ،د.ط، منشورات وزارة الاعلام والثقافة الجزائر 1979.

## ثانيا: المصادر بالعربية

1- بوالطمين جودي الاخضر :**مسيرة الثورة الجزائرية من خلال مواثيقها** ، ط1، دار البعث ، قسنطينة 1993.

2- بورقعة لخضر : **شاهد على اغتيال الثورة ( مذكرات الرائد سي لخضر بورقعة )**، (تح) صادق بخوش (تق) سعد الدين الشاذلي ،ط2،دار الامة ، 2000.

3- بوضياف محمد : **الجزائر الى أين** ، (تر) محمد بو زغيبة و يحي الزغودي ، ط2، مطبعة النجاح الجديدة الدار البيضاء ، 2012.

4- بيرو جيل: **صديقنا الملك**، (تر) ميشيل خوري، ط1، ورد للطباعة والنشر والتوزيع ، سوريا، 2002.

5- بن جديد الشادلي: **مذكرات الشادلي بن جديد(1929-1979)**، ج1، (تح) عبد العزيز بوباكير د.ط، دار القصبة الجزائر 2011.

6- بن خدة بن يوسف : **شهادات ومواقف** ، ط1، دار الامة ، الجزائر ، 2007.

7- الديب فتحي : **عبد الناصر والثورة الجزائرية** ، ط2، دار المستقبل العربي، القاهرة ، 1990.

8- زبيري الطاهر : **نصف قرن من الكفاح (مذكرات قائد أركان جزائري )**، (تح)مصطفى دالع، ط1 الشروق للاعلام والنشر ، الجزائر ،2011.

9- عباس فرحات : **غدا سيطلع النهار** ، (تر)حسين لبراش ، د.ط، دار الجزائر للكتاب، الجزائر،2012 .

10- كافي علي: **مذكرات الرئيس علي الكافي من مناضل سياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)**،د.ط، دار القصبة للنشر، الجزائر ، 1999.

11- ميرل روبير : **مذكرات أحمد بن بلة** ، (تر) العفيف الاخضر ، د.ط، منشورات الآداب ، بيروت د.س.ن.

**ثالثا: المصادر بالفرنسية**

1- Abbas Farhat : **l'Indépendance Confisquée1962-1978**, Alger livers éditions ,Alger,2011.

2- Ould Daddah Mokhtar : **La Mouritanie vents et marées** Karthala éditions ,Paris, 2003.

3- Khaled Nazzar et Mohamed Maarfia : **Un procés pour la vérité l' armée Algérienne face la désinformation**, éditions ANEP Alger 2002.

4- Ben Khadha Ben Youcef : **l'Algérie à Indépendance la crise de 1962**, Dahap , Alger ,s.a.

**رابعا: المراجع بالعربية**

1- ازغيدي محمد لحسن : **مؤتمر الصومام وتطور ثورة التحرير الوطني الجزائرية** ، د.ط، دار هومه، الجزائر 2009.

2- اسماعيل عز الدين : **الأمير الخطابي بطل الريف** ، د.ط، دار العودة ، بيروت ، 1985.

3- أوصديق فوزي: **الوافي في شرح القانون الدستوري** ، ط1،ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 1994 ج1.

4- برحاب عكاشة : **من قضايا الحدود بين المغرب والجزائر** ، ط1، دار أبي رقراق ، المغرب ، 2003.

5- بن البشير العمامرة سعد: **الصحراء الغربية والمجتمع الدولي** ، د.ط، اللجنة الجزائرية للتضامن مع الشعب الصحراوي ، الجزائر ، 2008.

6- ــــــــــــــ: **هواري بومدين الرئيس القائد 1932-1978**،ط1، قصر الكتاب ، البليدة 1997.

7- بلقاسم محمد وآخرون : **القواعد الخلفية للثورة الجزائرية – الجبهة الشرقية – (1954-1962)** طبعة خاصة، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة نوفمبر 1954 الجزائر،2007.

8- بو الشعير سعيد: **القانون الدستوري والنظم السياسية المقارنة** ، ط11، ديوان المطبوعات الجامعية ، بن عكنون الجزائر ، 2010، ج1.

9- ــــــــــــــ: **النظام السياسي الجزائري** ، ط2، دار الهدى ، عين مليلة ، الجزائر ، 1993.

10- بوعزيز يحي: **موضوعات وقضايا في تاريخ الجزائر والعرب**، د.ط، دار الهدى ، الجزائر، 2009،ج2.

11- بومايدة عمار : **بومدين والآخرون ما قاله وما أثبتته الأيام** ، (تق) عبد الحميد مهري، د.ط، دار المعرفة ، الجزائر ، 2008.

12-جراد عبد العزيز: **العالم العربي بين ثقل الخطاب وصدمة الواقع** ،(تر) صالح بالحاج، د.ط، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، د.س.ن.

13- الجنيدي خليفة : **حوار حول الثورة الجزائرية** ، د.ط، المركز الوطني للتوثيق والصحافة والاعلام، الجزائر 1986،ج3.

14- داهش محمد علي : **دراسات في الحركة الوطنية والاتجاهات الوحدوية في المغرب العربي**، د.ط منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، 2004.

15- دياب فؤاد: **المعرب الأقصى بين الماضي والحاضر** ، د.ط، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة د.س.ن.

16- رضوان محمد: **منازعات الحدود في العالم العربي** ، د.ط، أفريقيا الشرق ، المغرب ، 1999.

17- ستورا بنجامين: **تاريخ الجزائر بعد الاستقلال (1962-1988)**، (تر) صباح ممدوح كعدان ،د.ط منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب ، دمشق ، 2012.

18- سعيد الصافي: **بورقيبة سيرة شبه محرمة** ، ط1، رياض الريس للكتب والنشر ، لبنان ، 2000.

19- الشابي منصف : **صالح بن يوسف (حياة كفاح)**،ط2، دار نقوش، تونس، د.س.ن.

20- شريط عبد الله: **حوار أيديولوجي حول المسألة الصحراوية والقضية الفلسطينية** ، د.ط، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 1982.

21- العايب محمد : **مؤتمر طنجة المغاربي**، د.ط، دار الحكمة ، الجزائر ، 2001.

22- العقاد صلاح: **الجزائر المعاصرة** ، د.ط، دار الرسالة ، عابدين ، مصر، 1964.

23- عبد الصمد موفق: **قضية الساقية الحمراء ووادي الذهب**، د.ط، دار النون للطباعة ، د.ب.ن د.س.ن.

24- عباس محمد : **اغتيال حلم** ، د.ط، دار هومه ، الجزائر ،2009.

25- غلاب عبد الكريم : **تاريخ الحركة الوطنية بالمغرب من نهاية الحرب الريفية حتى استرجاع الصحراء** ط3، مطبعة النجاح الجديدة ، الدار البيضاء، 2000، ج2.

26- فيرموريين بيير :**تاريخ المغرب منذ الاستقلال** ،(تر) عبد الرحيم حزل، د.ط، افريقيا الشرق، الدار البيضاء ،2010.

27- كواندت وليم ب: **الثورة والقيادة السياسية الجزائرية 1954-1968**، (تر) أحمد منغور ،د.ط، مركز الدراسات الابحاث العسكرية ، دمشق، 1981.

28- لونيسي ابراهيم : **الصراع السياسي في الجزائر خلال عهد الرئيس أحمد بن بلة** ، د.ط، دار هومه الجزائر 2007.

29- لباد ناصر : **دساتير الجزائر** ، ط2، دار المجدد، سطيف ، 2010.

30- مالكي امحمد : **الحركات الوطنية والاستعمار في المغرب العربي**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ، لبنان، 1994.

31- مانع جمال عبد الناصر: **اتحاد المغرب العربي** ، د.ط، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة ، 2004.

32- مركز دراسات الوحدة العربية : **المشاريع الوحدوية العربية 1913-2009** ( **الوثائق**)، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ، لبنان ، 2009.

33- المرنيسي عبد الحميد: **الحركة الوطنية المغربية من خلال شخصية علال الفاسي الى أيام الاستقلال** (تق) عبد الكريم غلاب، د.ط، سلسلة الجهاد، د.ب.ن، د.س.ن.

34- مسعود طاهر: **نزاع الصحراء الغربية بين المغرب والبوليساريو** ، د.ط، دار المختار للطباعة والتحضير دمشق 1997.

35- مؤلف مجهول : **القذافي والثورة الفرنسية (1789-1969)**،(تق) ميشيل قاريمال ،ط1، الملتقى للطباعة والنشر ، بيروت ،1996.

**خامسا: المراجع بالفرنسية**

1- Ameyar Hafida : **Sahra Occidental :que veut l'onu ?** , Casbah Alger 2000.

2- Balta Paul : **Le Grand Maghreb des indépendances à l' an 2000**, La Phomic , Alger , 1990.

3- Berramdane Abdelkhalq : **Le Sahra Occidental enjeu Maghrébin** éditions Karthala, Paris,s.a.

4-Chikh Slimane : **Algérie porte de l' Afrique**, Casbah , Alger, 1999.

5- Grimand Nicole : **La Politique Extérieure de l'Algérie** Rahma , Alger ,1994.

6- Zartman William : **La Résolution des Conflits des Afrique** l'Hamattan, Paris , 1990.

**سادسا : المجلات الدوريات والصحف بالعربية**

1- أحمد جاسم محمد : **الديمقراطية واشكالية التعاقب على السلطة في موريتانيا** ، مجلة جامعة تكريت للعلوم القانونية والسياسية ،المجلد2، ع1، جامعة تكريت، العراق ، د.س.ن.

2- الأصفهاني نبيه: **التطورات الجديدة في مشروع المغرب الكبير** ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الاستراتجية لجريدة الأهرام ، ع22، مصر ، 1970.

3- ————: **محور الصراع في الصحراء الاسبانية** ، مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الاستراتجية لجريدة الأهرام ، ع 39، مصر ، 1975.

4- البلاوي حازم: **التنظيم السياسي في المجتمع التكنولوجي الحديث وجهة نظر اقتصادية** ، مجلة عالم الفكر المجلد1، ع1، وزارة الارشاد والأنباء ، الكويت ، 1970.

5- بطرس بطرس غالي: **الخلفية التاريخية والسياسية لقضية الصحراء** ،مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام ، ع44، مصر، 1976.

6- بن بلة أحمد: **نجاح الثورة الزراعية عماد الاشتراكية في الجزائر** ،مجلة المعرفة ، ع11، 1964.

7- داهش محمد علي : **اتحاد المغرب العربي الواقع ومتطلبات المستقبل** ، مجلة أوراق سياسية، ع41، كلية العلوم السياسية ، جامعة الموصل ، العراق ، 2009.

8- العراقي الغالي : **نماذج من التعاون النضالي الوحدوي المغاربي** ، مجلة المصادر، ع6، الجزائر ، 2002.

9- مهابة أحمد: **مشكلة الصحراء الغربية في غرفة الانعاش** ،مجلة السياسة الدولية ، مركز الدراسات الاستراتيجية لجريدة الأهرام ، ع130، مصر ، 1997.

10- وزارة المجاهدين :**جريدة المجاهد** ، العدد 18، الصادرة بتاريخ 15-02-1958.

11- وزارة المجاهدين: **جريدة المجاهد**، العدد 23، الصادرة بتاريخ 7-05-1958.

**سابعا: الدوريات بالفرنسية**

1- Mourise Flory: **Chronique Diplomatique**, Annaire de l' Afrique du Nord, centre de recherches sur l' Afrique Méditerranéenne , Paris 1965 .

2- **Protocole d' accord singé 1 Octobre1964 à Tunis** , Annaire de l' Afrique du Nord, centre de recherches sur l' Afrique Méditerranéenne , Paris, 1965 .

**ثامنا : دراسات أكاديمية:**

1- بعزيز عز الدين : **سياسة الجزائرية المغاربية من سنة 1962 الى 1995** ، رسالة ماجستير ،( اشراف) أ.د اسماعيل دبش ، معهد العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،جامعة الجزائر ، الجزائر ، 1997.

2- بوزرب رياض : **النزاعات في العلاقات الجزائرية المغاربية (1963-1988)**، رسالة ماجستير (اشراف)أ.د كبيش عبد الكريم، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق، جامعة منتوري، قسنطينة 2008/2007.

3- العمري مومن : **شعار الوحدة ومضامينه في المغرب العربي أثناء فترة الكفاح الوطني** ،أطروحة دكتورا (اشراف)أ.د بوصفصاف عبد الكريم ، قسم التاريخ، كلية العلوم الانسانية ، جامعة منتوري، قسنطينة 2001/2000.

4- مقلاتي عبد الله: **العلاقات الجزائرية المغاربية ابان الثورة التحريرية الجزائرية (1954-1962)** أطروحة دكتورا ( اشراف) أ.د بوصفصاف عبد الكريم ، قسم التاريخ والأثار ، كلية العلوم الانسانية والعلوم الاجتماعية جامعة منتوري، قسنطينة ، 2008/2007

5- نصيب عتيقة : **العلاقات الجزائرية المغربية في فترة ما بعد الحرب البادرة** ، رسالة ماجستير ، (اشراف) أ.دعمر فرحاني ، قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد خيضر، بسكرة 2012/2011.

**تاسعا: ملتقيات**

1- **تونسيون في الثورة الجزائرية (1954-1957)** ، أعمال الملتقى الدولي حول معركة الجرف ، المركز الجامعي العربي التبسي، تبسة ، يومي 27-28 أكتوبر 2007، منشورات وزارة المجاهدين ، الجزائر 2008.

2- شكري محمد: **تجربة التكامل الاقتصادي لدول الاتحاد المغرب العربي** ، المؤتمر المصرفي العربي السنوي الدوحة ،قطر، 2009.

**عاشرا: موسوعات**

1- الكيالي عبد الوهاب آخرون : موسوعة السياسة ،د.ط، المؤسسة العربية للطباعة والنشر ، بيروت،د.س.ن ج1، ج2، ج7.

**احدا عشر : قواميس بالفرنسية**

1- Cheurfi Achour : **La Classe Politique Algérienne de 1900 à nos jours** Dictionnaire Biographique , Casbah ,Alger ,2001.

# فهرس

# الأعلام

**-أ-**

- أحمد بن بلة:- 10-13-20-21-22-23-39-40-

- أحمد بيوض :-10-

- أحمد طالب الابراهيمي :-68-

- أحمد مزعنه :-10-

**-ب-**

- بن يوسف بن خدة :-60-

**-ح-**

- الحبيب بورقيبة :-16-35-36-

- الحسن الثاني:-38-40-47-48-52-53-54-68-69-

- حسين آيت أحمد :-10-

- حسين لحول :-10-61-

**-ر-**

- رضا غيدرة :-68-

**-ز-**

- زيغود يوسف :-14-

**-ش-**

- الشادلي بن جديد :-55-

- الشاذلي المكي :-10-

**-ص-**

- صالح بن يوسف:-15-

**-ط-**

- الطاهر الأسود :-15-

**-ع-**

- الأميرة عائشة :-68-

- عبد الحميد مهري :-17-

- عبد العزيز بوتقليقة :-47-58-

- علال الفاسي :-14-17-18-53-

**-ف-**

- فرحات عباس :-38-60-

- الفضيل الورتلاني:-10-

**-ل-**

- لمين دباغين :-39-

**-م-**

- محمد البشير الابراهيمي :-10-

- محمد بوضياف :-39-

- محمد الخامس:-14-16-39-

- محمد خير الدين :-60-

- محمد خيضر:-10-

- محمد بن عبد الكريم الخطابي:-13-

- محمد يزيد :-10-

- المختار ولد داده:-48-54-64-

- مصالي الحاج :-10-

- معمر القذافي :-66-

**-هـ-**

- هواري بومدين :-25-26- 36-40-
-47-48-49-54-58-67-68-69-

# فهرس

# الأشكال

**–أ–**

- اسبانيا :-53-54-57-

- افران :-40-

- أفريقيا :-22-

- أمغالة :-59-

- أنغولا :-62-

**–ب–**

- بشار :-38-47-

- البرمة :-34-35-

**–ت–**

- تلمسان :-40-41-

- تنجوب :-39-

- تندوف :-38-39-47-53-55-

-تونس:-9-10-11-12-14-15-16-
34-35-36-42-45-46-47-48-
49-65-69-

**– ح–**

- حاسي البيضاء :-38-39-

- حاسي مسعود :-65-

**–د–**

- الدار البيضاء :-45-

**–ر–**

- الرباط :-41-47-

**–س–**

- الساقية الحمراء :-56-61-

**–ش–**

- شمال أفريقيا :-9-11-14-15-

**–ص–**

- الصحراء الغربية :-45-51-52-53-
54-55-56-57-58-59-60-63-
64-65-67-68-

**–ط–**

- طرابلس :-13-14-20-

- طرفاية :-52-53-

- طنجة :-16-17-18-

**-ع-**

- عين آمناس :-36-

- عين فجيج :-38-

**-غ-**

- غار جبيلات :-40-46-

- غدامس :-37-

**-ف-**

- فرنسا :-8-

**-ق-**

- القاهرة :-9-10-13-53-

**-ك-**

-كولومب بشار :-38-

**-ل-**

-ليبيا :-16-36-37-44-46-66-69-

**-م-**

- مدريد:-52-56-59-63-

- مصر :-16-47-

- المغرب: -9-10-11-12-14-15-16-37-38-39-40-41-45-46-47-49-53-54-56-63-64-65-68-69-

- موريتانيا :-38-46-47-48-49-54-56-57-63-64-65-69-

**-ن-**

- نواكشط :-64-

**-و-**

- وادي الذهب : -56-61-

**ملاحظة** : هناك أماكن لم يتم ادراجها في الفهرس بحكم ذكرها في جميع الصفحات تقريبا وهي الجزائر والمغرب العربي .

# فهرس

# المحتويات

| الموضوع | الصفحة |
|---|---|
| قائمة المختصرات<br>شكر وعرفان<br>الاهداء | |
| المقدمة | 02 |
| **الفصل التمهيدي: التوجه المغاربي للثورة الجزائرية1954-1962** | 08 |
| المبحث الأول : الأبعاد المغاربية لمواثيق الثورة 1954-1956 | 08 |
| المطلب الأول : التوجه الوحدوي المغاربي من خلال بيان أول نوفمبر | 08 |
| المطلب الثاني: مؤتمر الصومام وتفعيل التوجهات الوحدوية المغاربية | 10 |
| المبحث الثاني : تجسيد التوجه الوحدوي خلال الثورة التحريرية | 13 |
| المطلب الأول : التعاون المغاربي المغاربي خلال الثورة التحريرية 1954-1958 | 13 |
| المطلب الثاني: مؤتمر طنجة وقراراته الوحدوية | 16 |
| **الفصل الأول : التوجه المغاربي من خلال مواثيق الدولة الجزائرية** | 20 |
| المبحث الأول : المواثيق الصادرة خلال عهد بن بلة 1963-1965 | 20 |
| المطلب الأول : دستور 1963 والأبعاد المغاربية الوحدوية | 21 |
| المطلب الثاني : ميثاق 1964 والتوجهات المغاربية | 23 |
| المبحث الثاني: الأبعاد المغاربية في ظل الشرعية الثورية 1965-1976 | 25 |
| المطلب الأول : من خلال خطابات الرئيس بومدين | 25 |
| المطلب الثاني : الميثاق الوطني 1976 | 27 |
| المطلب الثالث : دستور 1976 | 30 |
| **الفصل الثاني : التوجه المغاربي للسلطة الحاكمة الجزائرية 1962-1975** | 33 |
| المبحث الأول : الأنظمة المغاربية والاختلافات السياسية | 33 |

| | |
|---|---|
| المطلب الأول : اختلاف الانظمة السياسية وبروز مشكل الحدود بين دول المغرب العربي | 33 |
| 1-مع الجمهورية التونسية | 34 |
| 2-مع الجماهيرية الليبية | 36 |
| 3-مع المملكة المغربية | 37 |
| المطلب الثاني : حرب الرمال بين الجزائر والمملكة المغاربية | 38 |
| المبحث الثاني : الأنظمة المغاربية والتعاون الاقتصادي | 41 |
| المطلب الأول : التعاون الاقتصادي بين الدول المغاربية | 42 |
| المطلب الثاني : توازن القوى وظهور سياسة المحاور | 46 |
| **الفصل الثالث : التوجه المغاربي للسلطة الجزائرية في ظل قضية الصحراء الغربية 1975-1976** | 51 |
| المبحث الأول : ظهور مشكل الصحراء الغربية على الساحة الاقليمية المغاربية | 51 |
| المطلب الأول : قضية الصحراء الغربية | 51 |
| المطلب الثاني : موقف الجزائر من المشكل الصحراوي | 57 |
| المبحث الثاني : القضية الصحراوية في ميزان الدبلوماسية الجزائرية | 63 |
| المطلب الأول : التحول في مسار التوجه المغاربي للجزائر | 63 |
| 1-تفكيك الجبهة المغربية الموريتانية | 64 |
| 2-الاعتماد على سياسة المحاور | 65 |
| المطلب الثاني : مغرب الشعوب بديل لمغرب الأنظمة | 66 |
| الخاتمة | 71 |
| قائمة المصادر والمراجع | 75 |
| فهرس الأعلام | 85 |
| فهرس الأماكن | 88 |
| فهرس المحتويات | 91 |

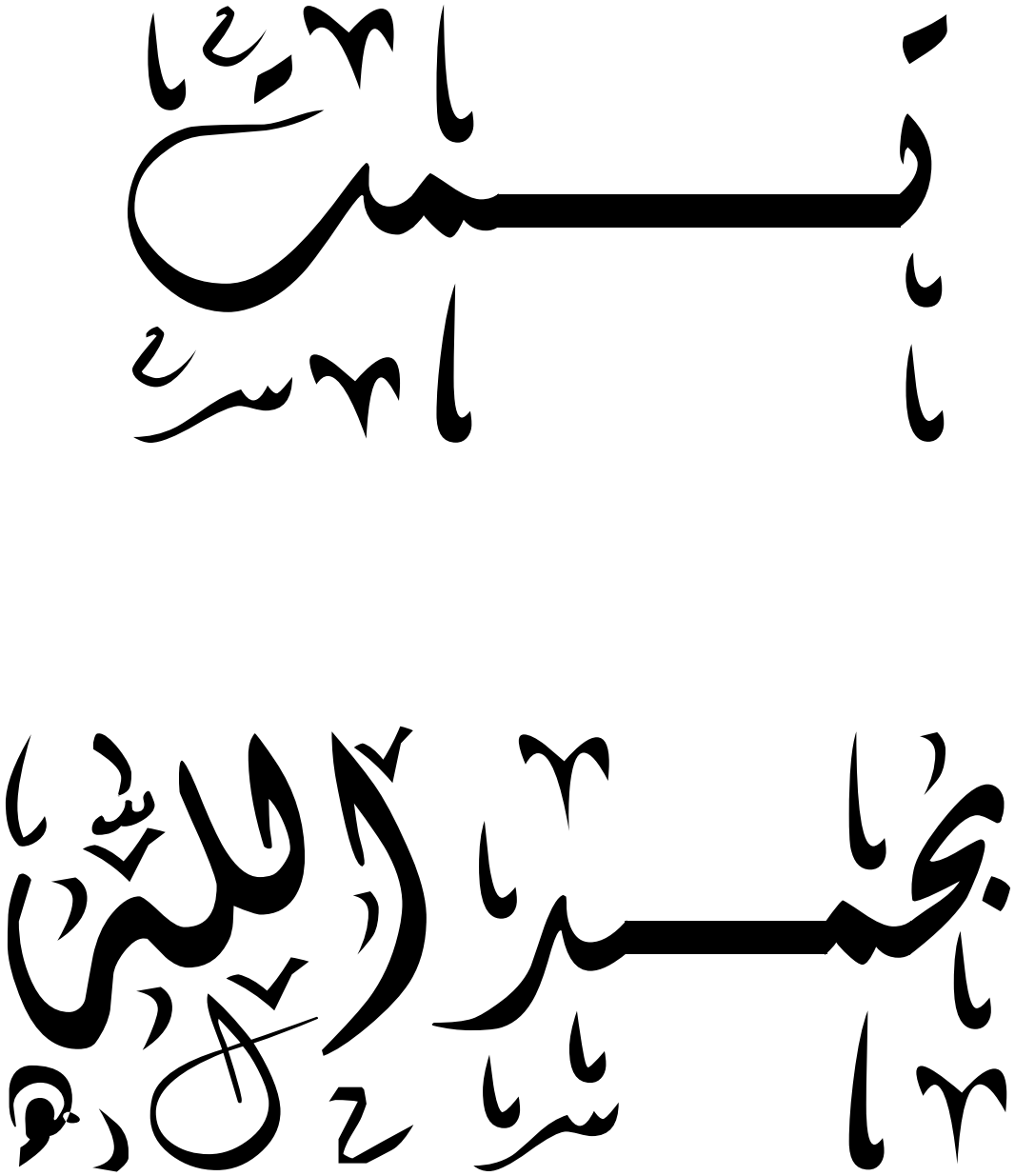
بسم الله الرحمن الرحيم